الانعكاسات الاقتصادية للعقوبات الاقتصادية الدولية على الدول غير المستهدفة

دكتور
محمد عبد الوهاب طاحون
كلية الحقوق – جامعة مدينة السادات

مقدمة

أصبح المشهد الدبلوماسي الدولي غارقًا في التوترات السياسية المتزايدة بين الدول، والمصحوبة بالتهديدات وفرض العقوبات، ومثلت تلك التوترات تحدياً كبيراً للاقتصاد العالمي، وصار من المسلمات في ظل التكامل الاقتصادي العالمي أن العقوبات الاقتصادية الدولية لا تحيق بالدولة المستهدفة وحسب، ولكن تمتد شظاياها إلى العديد من دول العالم وليس الدول المستهدفة بها فقط، حتى أنها تنال بغير عمد الدول الموقعة للعقوبات نفسها.

ولقد أسهم التكامل الاقتصادي العالمي في جعل العقوبات المفروضة اليوم تخلف آثاراً اقتصادية عالمية أكبر بكثير من أي وقت مضي تظهر آثارها بسرعة أكبر، وأدى تكامل السوق على نطاق واسع إلى توسيع السبل التي من خلالها تمتد صدمات العقوبات إلى الاقتصاد العالمي، وقد أدى التعقيد المتأصل في الاقتصاد العالمي المكون من سلاسل القيمة العالمية إلى عواقب كبيرة غير مقصودة، تطال دول الطرف الثالث والدول الموقعة للعقوبات.

وتعد العقوبات الاقتصادية الدولية بمثابة أسلوب ضبط ذاتي، تعمل بمقتضاه الدول الموقعة للعقوبة على إحداث تغيرات داخلية، لأجل إعادة التحول الذاتي من قبل الدول المستهدفة دون التدخل المباشر فيها أو الدخول في حرب معها، وذلك بإحداث تصدعات داخلية كنوع من الفوضى الخلاقة، وتعد العقوبات الاقتصادية من أخطر العقوبات الدولية فهي رغم قلة ضجيجها بعكس الحرب والعقوبات العسكرية، إلا أنها مثل القاتل الصامت، وفعاليتها في إحداث الضرر غير محدودة، فهي تطال الجميع حكام ومحكومين، مدنيين وعسكريين، حيث لا تبقي ولا تذر، ويمتد أثرها إلى الأوضاع الاجتماعية وكذلك السياسية والثقافية.

ويشكل امتداد أثر تلك العقوبات على الدول غير المستهدفة بها تأثيرات سلبية كبيرة عليها في مختلف الجوانب، خاصة الدول المجاورة للدولة المستهدفة، وتلك التي تربطها بها علاقات اقتصادية وتجارية قوية، وما يزيد من خطر تلك التأثيرات السلبية أن الدول الموقعة للعقوبات قد لا تأخذ في الاعتبار مخاوف تلك الدول أو الأضرار المتنوعة التي قد تَلحقها، فضلا عن أن مسألة تعويضها عن تلك الأضرار بعد وقوعها محل شك.

أولا: اشكالية الدراسة:

تزايدت حالات العقوبات الدولية المطبقة بشكل مطرد منذ منتصف القرن الماضي فقد كان هناك حوالي 20 قضية عقوبات جارية في عام 1960، ولكن بحلول عام 2014 وصل الرقم إلى 170 قضية[1] أي أن عدد العقوبات النشطة سنوياً تضاعف عشر مرات تقريباً، وتغيرت أهداف العقوبات وأنواعها في الآونة الأخيرة بصورة

---

[1] فقد تم فرض عشر حالات عقوبات بين عامي 2010 و2018 -أي ثماني سنوات- وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف عدد العقوبات التي تم فرضها بين عامي 1978 و2000، انظر:

Gary Clyde Hufbauer, Euijin Jung, "What's new in economic sanctions?" , European Economic Review130 (2020) 103572, September 2020, PP.1-8

كبيرة، وتزايد حجم العقوبات الاقتصادية الدولية وصارت تهدد حرية التجارة الدولية ونظام السوق وسلاسل الإمداد العالمية والتكامل التجاري الدولي وامتدت آثارها إلى مختلف دول العالم.

وصارت الشركات الكبرى أكثر حذراً بشأن الاستثمار خارج الحدود وتآكلت ثقة المستثمرين بشأن متانة العلاقات بين الدول وامكانية تحولها في أي وقت، وكان لذلك تأثير كبير عليهم، وأسهمت عقوبات التعريفات الجمركية المستحدثة بين الصين والولايات المتحدة في الحد من التجارة الدولية، حيث يسهم حظر الولايات المتحدة التبادل مع الصين ودول أخرى خاصة فيما يتعلق بالرقائق والتقنيات الحديثة في كبح جماح موجة التطور والتكامل التقني عالمياً، فقد كلفت الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الصين 35 مليار دولار في النصف الأول من عام 2019 فقط وإن كانت بعض الدول الأخرى استفادت مثل تايوان والمكسيك والاتحاد الأوربي[1] .

ونتج عن العقوبات الدولية المفروضة على روسيا اليوم مخاطر وتبعات اقتصادية امتدت للعديد من دول العالم وبخاصة الدول النامية التي تعتمد عليها في الحبوب والزيوت لأجل الغذاء وما تبع تلك العقوبات من آثار اقتصادية على دول الطرف الثالث، ولكن لم يمنحها المجتمع الدولي أهمية كبيرة بشأن حمايتها أو حتي تعويضها بصورة عادلة عما يلحقها من أضرار نتيجة تلك العقوبات التي لا دخل لها بها.

ثانيا: أهمية الدراسة:

أغلب الأدبيات الموجودة مكرسة بشكل أساسي لآثار وفعالية العقوبات الاقتصادية الدولية على الدول المستهدفة، بالرغم من أنه من الصعب قصر آثار تلك العقوبات على الدولة المستهدفة أو حتي الفرد المستهدف في ظل العقوبات الذكية، لا سيما إذا كانت العقوبات تشتمل على عنصر يتجاوز الحدود الإقليمية، مما جعل من الأهمية بمكان البحث في آثار وانعكاسات تلك العقوبات على الدول غير المستهدفة والمراد بها في هذا البحث الدول الموقعة للعقوبات نفسها ودول الطرف الثالث التي ليست مستهدفة ولا موقعة للعقوبات.

فقد تكبح العقوبات الاقتصادية الدولية جماح نمو الاقتصاد العالمي وتهدد الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي وتقيد انطلاق أفق البحث العلمي والتطوير والتكامل بين الدول والاستفادة من المزايا النسبية في الانتاج وحرية السوق العالمية، مما يستدعي ضرورة دراسة مدي ارتباط العقوبات الاقتصادية بالتكامل العالمي والنمو الاقتصادي العالمي.

وتأتي أهمية الدراسة أيضا من أهمية الحفاظ على الأمن الغذائي العالمي الذي تهدده العقوبات الاقتصادية الدولية، خاصة بعد تطور نمط فرضها لتشمل الدول الكبري المسيطرة على انتاج نسبة كبيرة من الحبوب والزيوت تطعم بها أفريقيا، فضلا عن

[1] https://news.un.org/ar/story/2019/11/1043221

مساهمة العقوبات الاقتصادية الدولية في تنامي الاقتصاد غير الرسمي وعمليات التهريب.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- بحث مدي تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على الدول المجاورة للدول المستهدفة بالسلب أو الإيجاب
- معرفة تأثير العقوبات الدولية على التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول غير المستهدفة بالعقوبات
- التأكد مما اذا كانت العقوبات الاقتصادية الدولة تنعكس بالسلب على الدول الموقعة للعقوبات أم لا
- مدي تعويض دول الطرف الثالث عن الأضرار التي تلحق بها بموجب العقوبات الاقتصادية الدولية على الدول المستهدفة بها

رابعا:فرضيات الدراسة:

- هل تؤثر العقوبات الاقتصادية الدولية على اقتصادات دول الطرف الثالث ؟
- تؤثر العقوبات الاقتصادية الدولية على حرية التجارة الدولية وتوسعها.
- للعقوبات الاقتصادية الدولية انعكاسات سلبية على الدول الموقع للعقوبات.
- تأخذ الدول الموقعة للعقوبات في الحسبان تأثيرها على دول الطرف الثالث.

خامسا: منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج التحليلي لأجل تحليل المنهج الدولي في العقوبات الاقتصادية الدولية من عقوبات أولية وثانوية وأحادية وبحث تأثيراتها الايجابية والسلبية على دول الطرف الثالث والدول الموقعة للعقوبات (الدول غير المستهدفة).

سابعا: خطة الدراسة:

تقع الدراسة في سبعة مباحث كالتالي:

المبحث الاول: العقوبات الاقتصادية الدولية

المبحث الثاني:العقوبات الاقتصادية الدولية الأحادية والثانوية وامتدادهما خارج الحدود الاقليمية

المبحث الثالث: العقوبات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على الانتاج والاستثمار في دول الطرف الثالث

المبحث الرابع: تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على التجارة الدولية لدول الطرف الثالث

المبحث الخامس: العقوبات الاقتصادية الدولية والأمن الغذائي ونمو الاقتصاد غير الرسمي في دول الطرف الثالث

المبحث السادس: الآثار الإيجابية للعقوبات الاقتصادية الدولية على دول الطرف الثالث وتعويضها عن الآثار السلبية

المبحث السابع: تأثيرات العقوبات الاقتصادية الدولية على الدول الموقعة للعقوبات

المبحث الاول
العقوبات الاقتصادية الدولية

تمهيد وتقسيم:

تهدف العقوبات الاقتصادية الدولية إلى دفع الدولة للتخلي عن نشاط ما كدعم دولة معينة أو لأجل تغيير السلطة السياسة فيها مثل حالة سوريا أو دفعها لوقف حرب معينة كما كان الحال مع دولة روسيا أو دفعها لاتباع سياسة معينة كعدم ممارسة أعمال عدائية أو الخروج على قواعد النظام العالمي كما في حالة كوريا الشمالية وذلك من خلال دفع الاقتصاد نحو الإنهيار بغلق المنافذ التجارية وتجميد الأصول وعدم تصدير مستلزمات الإنتاج أو الاستيراد منها مما يؤدي في النهاية إلى تدهور مستويات المعيشة لأجل إحداث نوع من الضغط على الدولة المستهدفة لتحقيق تحولات سياسية معينة .

وقد تكون تلك العقوبات الدولية أولية تم فرضها على الدولة لدفعها للتخلي عن سياسة معينة ، وقد تكون صادرة وفقا للقانون الدولي من السلطة المختصة وهي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقد تم استحداث أساليب جديدة في العقوبات الاقتصادية الدولية منها العقوبات الذكية؛ بهدف تركيز العقوبات والحد من تأثير العقوبات الاقتصادية على المدنيين داخل الدول المستهدفة.

ويقع هذا المبحث في مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: ماهية العقوبات الاقتصادية الدولية وأساسها الفكري والقانوني.

المطلب الثاني: سياسات العقوبات الاقتصادية الدولية المستحدثة .

المطلب الأول
ماهية العقوبات الاقتصادية الدولية وأساسها الفكري والقانوني

تستخدم الدول والمنظمات الدولية العقوبات في الغالب عندما يكونوا غير راغبين أو غير قادرين على استخدام القوة العسكرية، حيث تعتمد الدول والمنظمات الموقعة للعقوبات على أن الضرر الاقتصادي الناجم عن العقوبات قد يولد استياءً شعبياً، والذي من شأنه أن يعرض السلطات الحاكمة في الدولة المستهدفة لضغوط تدفعها للاستجابة إلى مطالبهم.

وقد تفرض السلطة المخول لها فرض العقوبات الدولية أو الدول الأخري عقوبات علي بعض الدول لأول مرة فتسمي العقوبات الدولية الأولية، ولكن قد تخالف بعض الدول تلك العقوبات كأن تمنع العقوبات الدولة المستهدفة من التجارة مع دولة أخرى ولكن تقوم بعض الدول بالتجارة معها فيتم فرض عقوبات عليها لأجل ضمان التزامها بالعقوبات الأولية هذه العقوبات المفروضة لمخالفة العقوبات الأولية يتناولها المبحث الثاني ولكن هنا يتعرض هذا المبحث لماهية العقوبات الدولية الأولية والعقوبات الاقتصادية الدولية.

أولا: ماهية العقوبات الدولية الأولية:

عرف البعض العقوبات الدولية بأنها" سلسلة من القرارات المتنوعة تقوم بها الدول متعددة الاطراف والمنظمات الدولية ضد الدول التي تهدد السلم والأمن الدولي، وتشمل هذه القرارات بشكل أساسي تدابير مؤقتة، لتنفيذ حزمة من القيود المتعددة، حتى تستجيب الدول المستهدفة للإنصياع لقواعد القانون الدولي"[1]، وتُفرض العقوبات الدولية من خلال دولة واحدة أو تحالف دولي أو من خلال منظمة دولية كمجلس الأمن ويكون ذلك بموافقة أغلبية اعضاءه وعدم اعتراض أحد الاعضاء الخمسة الدائمين[2].

وعرفها البعض الآخر بأنها "تدابير سياسية تقييدية تتخذها دولة أو أكثر للحد من علاقاتها مع دولة مستهدفة من أجل إقناع تلك الدولة بتغيير سياساتها أو معالجة انتهاكاتها المحتملة للمعايير والاتفاقيات الدولية"[3]، ويعرّف Jean Combacau العقوبات بأنها "التدابير التي تتخذها دولة تتصرف بمفردها أو بالاشتراك مع آخرين رداً على سلوك دولة أخرى، والذي تؤكد أنه مخالف للقانون الدولي" وعرف آخر العقوبات في سياق الدراسة القانونية بأنها تدابير تهدف إلى السيطرة على سلوك المستهدف بها من خلال فرض عقوبات على عدم الإمتثال للقواعد القانونية أو السياسة[4].

---

[1]) د محمد أنور البصراتي" استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول: العراق –روسيا –ايران نموذجاً" المجلد 23، العدد 3 - رقم 92، يوليو 2022،ص 162

[2]) فقد أكدت المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة على هذا الحق في الفقرة الأولى منها ولكن بضوابط معينة

[3]) T. Clifton Morgan, et.al., "Economic Sanctions: Evolution, Consequences, and Challenges", Journal of Economic Perspectives, Volume 37, Number, 2023 , PP. 3–30, P.3

[4]) Petro Nziku, "Economic Sanctions And Their Legal Implications To Third Party Countries: A Case Study Of Tanzania" Master Thesis, The Open University Of Tanzania, Department Of Public Law,2022. P.19

وتصنف العقوبات الدولية إلى ستة أنواع وهي العقوبات التجارية، والعقوبات المالية، وقيود السفر، والعقوبات على الأسلحة، وعقوبات خفض ووقف المساعدات العسكرية، وعقوبات أخرى، وتتمثل أساليب العقوبات الدولية الجديدة في **التدابير السلبية** مثل التدابير المالية، والعروض التي يصعب رفضها، والتعريفات الجمركية كسلاح، **و التدابير الإيجابية** مثل الاستثناءات الإنسانية والاستثناءات الدبلوماسية والمكافآت النقدية، **والتدابير غير التقليدية** مثل الحرب السيبرانية[1].

وتهدف العقوبات الدولية إلى تحقيق العديد من الأهداف مثل منع أو إنهاء الحرب، ومكافحة الإرهاب، واستعادة وتعزيز حقوق الإنسان، واستعادة الديمقراطية وتعزيزها، والحفاظ على أنماطٍ معينةٍ من السلوك في الشؤون الدولية، وردع الدول الأخرى من الإنخراط في الإجراءات المرفوضة دوليا،و دعم المؤسسات الدولية، وحل النزاعات الإقليمية[2].

ويرجع الأساس القانوني لفرض العقوبات الدولية إلى ميثاق الامم المتحدة حيث تضمن المواد من 39 الى 41 هذا الاساس، فقد عُقد لمجلس الأمن الاختصاص الأصيل بفرض العقوبات الدولية بموجب المادة 41 من الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة[3].

ثانيا: ماهية العقوبات الاقتصادية الدولية:

العقوبات الاقتصادية الدولية أداة سياسية معروفة من قديم الزمان وليست جديدة[4]، وتوسعت شعبيتها بسبب زيادة تكامل الاقتصاد العالمي وانخفاض تكلفتها نسبيًا، ذلك أن تكلفة العمل العسكري في العصر الحديث صارت مرتفعة جداً، في الوقت الذي صارت فيه الهجمات السيبرانية ومنع التجارة مع دولة ما أو لفظها من النظام المالي الدولي أرخص بكثير من العمليات العسكرية، فضلا عن أنها لا تتسبب في إزهاق المزيد من الأرواح، وإذا كان من الغالب في السابق أن تفرض العقوبة على دولة ليس لها ثقل عسكري أو استراتيجي أو اقتصادي، فإن العقوبات الاقتصادية اليوم تفرض على دول كبرى مثل روسيا والصين، ولذلك صارت العقوبات الاقتصادية تمثل الخيار الوحيد على الأغلب، فقد لا تمتلك بعض الدول (كالاتحاد الأوربي اليوم) القدرة

---

[1]) Gary Clyde Hufbauer, Euijin Jung, "What's new in economic sanctions?" , OP-CIT. P.1

[2]) راجع كلاً من:

T. Clifton Morgan, et.al., "Economic Sanctions: Evolution, Consequences, ...", OP-CIT. P.4

Tobias Stoll, et.al. "Extraterritorial sanctions on trade and investments and European responses" Policy Department, Directorate-General for External Policies, European Union, November 2020, P.15

[3]) نصت المادة 41 من الميثاق على " لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية."

([4]) فقد فرضت أثينا حظرًا تجاريًا على مدينة ميجارا المجاورة، حوالي عام 432 قبل الميلاد ، وحرمت سكانها من الوصول إلى الموانئ الأثينية مما أدى إلى خنق تجارة المدينة، وأيضا استخدمت القوى ذات الهيمنة البحرية، مثل الإمبراطورية البريطانية، الحصار التجاري في أوقات الحروب، للمزيد راجع:

Nima Sanandaji, "Blocking Progress: The Damaging Side Effects of Economic Sanctions", Institute of Economic Affairs, Current Controversies No. 65, November 2018, P.4

على خوض الحروب العسكرية اليوم وقد يهدد نشوب حرب مع دولة كبرى بوقوع حرب نووية شاملة تغير شكل الكوكب[1].

وقُدمت العديد من التعريفات للعقوبات الاقتصادية الدولية، فقد عرفها البعض بأنها "مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في مواجهة دولة أو دول أخرى للتأثير على بنتيها الحكومية والقطاعات الاقتصادية الرئيسية بها، إما بهدف الردع أو التحجيم أو إحداث تغيير شامل في سلوك الدولة المستهدفة"[2]، وعرفها الفقيه Naylon بأنها مجموعة من الاجراءات العقابية ذات الطابع الاقتصادي، يتخذها طرف دولي في مواجهة آخر، أهمها الحصار والحظر وتستخدم عادة بغية تحقيق أهداف سياسية، كتغيير التوجهات الأساسية للطرف الخاضع للعقوبات بما يتماشى مع مصلحة أو رغبة الطرف المستخدم لها[3]، وعرفها Marcin Szczepański بأنها التدابير القسرية التي تُطبق ضد الدول أو الكيانات غير الحكومية أو الأفراد لتعديل سلوكهم، أو دفعهم لتغيير سياساتهم، أو تقليل مساحة المناورة لديهم[4].

وعرف Lopez & Cortright العقوبات الاقتصادية على أنها "الانسحاب المتعمد أو التهديد بالانسحاب من العلاقات التجارية أو المالية بإيعاز من الحكومة"[5]، وهي بمثابة أداة للدبلوماسية الخارجية القسرية تستخدمها الحكومات والمنظمات الدولية لممارسة الضغط الاقتصادي على دولة مستهدفة لتحقيق هدف سياسي أو استراتيجي محدد[6].

ويمكننا تعريف العقوبات الاقتصادية الدولية بأنها تدابير عقابية ذات طابع اقتصادي بعيدا عن العمل العسكري تستخدمها بعض الدول لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية وضد الدول والكيانات غير الحكومية وكذلك الأفراد لتعديل سلوكهم أو دفعهم لتغيير سياساتهم.

ثالثا: الأساس الفكري للعقوبات الاقتصادية الدولية:

قدم كتاب ألبيرت هيرشمان Albert Hirschman بشأن "القوة الوطنية وهيكل التجارة الدولية" عام 1945 الأساس النظري للإعتقاد بأن العقوبات يمكن أن توفر بديلاً عن العمل العسكري والحرب، فقد زعم هيرشمان أن التجارة تعمل بشكل كبير على تحسين الرفاهية الاقتصادية للجميع، ولكنها تعمل أيضاً على خلق علاقات قوة غير متكافئة بين الاطراف الدولية؛ أي أنه في ظل الترابط التجاري عالمياً يمكن للدولة

---

[1]) Gary Clyde Hufbauer, Euijin Jung, "What's new in economic sanctions?" , OP-CIT. P.5

[2]) د. حسن أبو طالب " سلاح العقوبات الأمريكية: آفاق وتحديات" مجلة آفاق استراتيجية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار القاهرة، العدد 5 مارس 2022، ص 2

[3]) هذا التعريف مشار إليه لدي " بن طاع لله زهيرة،" العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية : العراق نموذجاً"، مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية، العدد 6، 2019، ص 151

[4]) هذا التعريف مشار إليه لدى د. أشرف علي محمد لامه " العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية"، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثاني، العدد 3، 2023، ص434

[5])Tobias Stoll, et.al. "Extraterritorial sanctions on trade and investments ..." OP-CIT. P.16

[6])Vincenzo Bove, Jessica Di Salvatore, and Roberto Nisticò, "Economic Sanctions and Trade Trade Flows in The Neighbourhood", Centre For Studies In Economics And Finance (CSEF), working paper no. 669, February 2023. P.3

الأكثر استقلالية أن توظف السياسات التجارية لتعزيز قوتها، من خلال اتباع وسائل تقييدية، والتي سوف تمنحها نفوذاً أكبر في النزاعات الأخرى[1].
وذهب البعض إلي أن العقوبات الاقتصادية الدولية هي إحدى السياسات الاقتصادية الدولية، ويتم تنفيذها عادة من خلال عدد من النظريات منها[2]:

- نظرية الاتجاه العام: والتي تؤكد على أن القرارات التي تتخذها الجهات الفاعلة سوف ينتج عنها مجتمعة سلوكًا اجتماعيًا موحداً.
- نظرية صنع القرار: والتي تري أن اتخاذ القرار يعني اعتماد وتطبيق الاختيار العقلاني لإدارة مؤسسة ما سواء خاصة أو حكومية بطريقة فعالة.
- نظرية التنسيق والتعاون: تفترض هذه النظرية أن مجموعات التحالفات، هي الوحدات الأساسية لصنع القرار، والتي قد تفرض السلوك التعاوني.

رابعاً: الأساس القانوني للعقوبات الاقتصادية الدولية:

ثارت العديد من النقاشات حول شرعية العقوبات الاقتصادية الدولية وأساسها المنطقي من قبل العديد من الدول، وتعرضت لتحدي مستمر، لأنها تسببت في أغلب الأحول بتدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للدول المستهدفة وبعض الدول غير المستهدفة، فضلا عن أنها لا تخضع للمراجعة القضائية، وإذا كان من الممكن تبرير العقوبات التي تفرضها منظمة دولية على إحدى دولها الأعضاء، على أساس موافقة الدول الأعضاء المسبقة على الالتزام بقرارات المنظمة وميثاقها، وكذلك التدابير المضادة التي قد تتخذ رداً على عمل عدواني بفرض إجراءات أو تدابير معينة على مواطني تلك الدولة بما يتفق مع القانون الدولي، إلا أن التدابير المضادة التي تتخذ بعيداً عن قرارات المنظمات الدولية والتي تمس دولة أخرى قد لا يكون لها سند قانوني[3].

فمن حق كل دولة أن تشكل علاقاتها مع الدول الأخرى كما تشاء، بشرط عدم انتهاك أي التزامات قانونية محددة، وليس هناك التزاماً على أي دولة بالحفاظ على علاقات اقتصادية معينة مع الدول الأخرى، وكذلك من حق كل دولة أن تقيد أو تقطع علاقاتها التجارية مع أي دولة، بشرط ألا تنتهك تلك العقوبات أي معاهدة أو قواعد عرفية أو اتفاقية ثنائية معمول بها، ولكن جميع "التدابير القسرية" غير قانونية، كأن تسعي إحدى الدول إلى مطالبة دولة أخرى بتغيير سياساتها بشأن أي مسألة تقع ضمن ولايتها القضائية المحلية، لا سيما فيما يتعلق بنظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي[4].

---

[1])T. Clifton Morgan, et.al., "Economic Sanctions: Evolution, ….", OP-CIT. P.7

[2]) Cortright, D., and G. A. Lopez (eds.), "Smart Sanctions: Targeting Economic Statecraft, Lanham", Rowman & Littlefield Publishers, 2002, At Petro Nziku, "Economic Sanctions And Their Legal Implications To Third Party Countries: A Case Study Of Tanzania" OP-CIT. P.19-20

[3]) Petro Nziku, "Economic Sanctions And Their Legal Implications To Third Party Countries: A Case Study Of Tanzania" OP-CIT. P.58-60

[4]) وهذا هو الموقف الذي اتخذته محكمة العدل الدولية في قضية نيكاراغوا، عندما ناقشت مشروعية الحظر التجاري الذي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على نيكاراغوا؛ وذكرت المحكمة أن "الدولة ليست ملزمة بمواصلة علاقات

وقد تجد العقوبات الاقتصادية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي أساسها القانوني في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي the EU's Common Foreign and Security Policy (CFSP)، وقد تكون السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة هي مصدر العقوبات، فغالبًا ما يُصدر الرؤساء الأوامر التنفيذية التي تعلن حالة الطوارئ الوطنية ردًا على تهديدات أجنبية غير معتادة وغير عادية، مثل الغزو الروسي لأوكرانيا[1].

المطلب الثاني

سياسات العقوبات الاقتصادية الدولية المستحدثة

تشمل العقوبات الاقتصادية الدولية منع دولة ما من التعامل بالدولار الأمريكي، أو تجميد أصولها المالية في المصارف الأمريكية، أو مصادرة تلك الأصول، أو فرض قيود على تحرك قاداتها السياسيين أو تجميد أصول بعضهم، أو وقف التحويلات النقدية من وإلى الدولة المستهدفة بالعقاب، أو طردها من المنظمات الدولية أو التأثير على المنظمات الدولية المقرضة والمانحة بشأن عدم منح الدولة المستهدفة لقروض أو منح، أو منع طيرانها من المرور في المجال الجوي للدول المتحالفة لعقابها، أو كل ما سبق.

وفي ظل سعي الدول الموقعة للعقوبات لجعل العقوبات أكثر فعالية تغيرت سياسات العقوبات الدولية، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة قامت بسن عددًا من التعديلات القانونية لأجل تسهيل عملية فرض العقوبات المالية وتنفيذها، فقد صارت تطلب من المؤسسات المالية تتبع المعاملات المالية وإبلاغها عنها، وقد دفعها ذلك إلى فرض عقوبات على شركات وبنوك وأفراد محددين[2].

أولا: أنماط العقوبات الاقتصادية الدولية التقليدية:

تتشكل العقوبات الاقتصادية الدولية تقليدياً من عدة فئات[3]:

تجارية معينة لفترة أطول مما تراه مناسبًا للقيام بذلك، في ظل عدم الالتزام بمعاهدة أو وجود التزام قانوني آخر"، وجاء أيضا في ديباجة قرار المحكمة 180/68 أن "الإجراءات والتشريعات القسرية الانفرادية تتعارض مع القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وميثاق الأمم المتحدة، والأعراف والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول"، للمزيد انظر:

Ibid.

[1]) ومن الأمثلة الأخيرة على العقوبات الاقتصادية التي فرضها الاتحاد الأوروبي تلك المفروضة على روسيا؛ بسبب ضمها لشبه جزيرة القرم في عام 2014 وتورطها في الصراع في شرق أوكرانيا، أو تلك المفروضة في وقت سابق على إيران وكوريا الشمالية وسوريا وفنزويلا، وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية يتمتع الكونجرس الأميركي بسلطة سن تشريع يفرض بموجبه عقوبات جديدة أو يعدل العقوبات القائمة، وتعد العقوبات الاقتصادية الأمريكية ملزمة قانونًا وقابلة للتنفيذ داخل الولايات المتحدة، وتنطبق على الشركات والأفراد الأجانب إذا كانت تنطوي على معاملات مع أشخاص أمريكيين، أو سلع أمريكية المنشأ، أو إذا تمت داخل الولايات المتحدة، للمزيد انظر:

Vincenzo Bove, Jessica Di Salvatore, and Roberto Nisticò, "Economic Sanctions and Trade Flows in The Neighbourhood", OP-CIT. P.5-6

[2]) T. Clifton Morgan, et.al., "Economic Sanctions: Evolution, …", OP-CIT. P6-11

[3]) راجع كلا من :

د. حسن أبو طالب " سلاح العقوبات الأمريكية: آفاق وتحديات" مرجع سابق ص 2-4

د. أشرف علي محمد لامه " العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية"، مرجع سابق، ص434-436

بن طاع لله زهيرة،" العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية : العراق نموذجاً"، مرجع سابق، ص153-155

1- **العقوبات الاقتصادية المحددة**: وتتمثل في وضع قيود على استيراد أو تصدير سلع معينة منها أو إليها، مثل القيود الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة على استيراد بعض المنتجات الصينية أو منع تصدير الرقائق الإلكترونية للصين.
2- **الحظر الاقتصادي والمالي الشامل**: ويتمثل الحظر الاقتصادي في عزل الدولة المستهدفة اقتصادياً عن العالم، ومنع الدول الأخرى من التعامل معها اقتصادياً مثل ما اتبعته الولايات المتحدة تجاه كوريا الشمالية[1].
3- **الحصار الاقتصادي:** والحصار الاقتصادي مشابه للحظر الاقتصادي كونه يمنع على الدول التعامل اقتصادياً مع دولة ما، ولكن قد يكون باستخدام القوة العسكرية لقطع ممرات التجارة الدولية المؤدية إليها، وقد يكون الحصار الاقتصادي جويا وبريا وبحريا، وسبق أن حاصرت عدة دول (روسيا وفرنسا وبريطانيا) اليونان في بداية القرن التاسع عشر بحرياً؛ لأجل قطع إمدادت الجيوش التركية ومنحها الاستقلال عن تركيا.
4- **المقاطعة الاقتصادية:**

عرف البعض المقاطعة الاقتصادية بأنها " تلك الاجراءات الرسمية التي تؤدي إلى قطع العلاقات الرسمية بين دولة وأخرى معتدية عندما لا تكون هناك حالة حرب معلنة بينهما"[2] ويؤخذ على هذا التعريف أنه حصر المقاطعة الاقتصادية بين دولتين فقط، وإن كان من الوارد أن تحدث المقاطعة من خلال تحالف دولي، كما هو الحال مع الدول الغربية وروسيا إثر الحرب الروسية الأوكرانية الواقعة في العقد الثالث من القرن الواحد وعشرين أو تكون المقاطعة من خلال منظمة دولية، من خلال توجيه أعضائها لقطع علاقاتهم الاقتصادية مع دولة معينة.

ويمكننا تعريف المقاطعة الاقتصادية على أنها مجموعة الإجراءات الرسمية التي تؤدي إلى قطع العلاقات الاقتصادية من قبل دولة أو مجموعة من الدول مع دولة ما دون وجود حالة حرب معلنة معها، وتتضمن المقاطعة منع كل الدول من التعامل اقتصادياً مع الدولة الموقع عليها العقوبات بالإضافة إلى توقيع عقوبات على أي دولة تخالف ذلك.

ثانيا: العقوبات الاقتصادية الشاملة Comprehensive economic sanctions :

تحولت العقوبات الاقتصادية من عقوبات محدودة إلى عقوبات شاملة، والعقوبات الدولية المحدودة هي التي تستهدف أنشطة معينة، أو تعطيل مورد دخل معين للدولة المستهدفة، ولا تستهدف كامل الدولة أو أنشطتها الاقتصادية، وكانت هي المنهج السائد خلال القرن العشرين حتى ظهرت العقوبات الاقتصادية الشاملة.

---

[1] وينظم سلطة توقيع العقوبات في الولايات المتحدة قانون السلطات الاقتصادية الدولية الطارئة الصادر عام 1977، والذي يسمح للرئيس والكونجرس الأمريكي بفرض العقوبات أو تخفيفها أو إلغائها، بما يحقق المصالح الأمريكية، راجع: د.حسن أبو طالب " سلاح العقوبات الأمريكية: آفاق وتحديات" مرجع سابق ص4

[2] بن طاع لله زهيرة،" العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية : العراق نموذجاً"، مرجع سابق، ص153.

وتتضمن العقوبات الاقتصادية الشاملة حظر كل الأنشطة الاقتصادية تقريباً بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدولة الخاضعة للعقوبات، وتؤدي العقوبات الاقتصادية الشاملة إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة المستهدفة بما قد يصل لأكثر من 5% [1]، وتعد العقوبات المفروضة على إيران عام 2011 نموذج للعقوبات الاقتصادية الشاملة، والتي تعتبر استثنائية من حيث الشدة والنطاق والطبيعة غير التمييزية[2]، وقد تقوم إحدى الدول بصورة فردية أو جماعية كالولايات المتحدة أو الإتحاد الاوربي بفرض هذا النوع من العقوبات على إحدى الدول كما هو الحال مع روسيا بعد حربها في أوكرانيا في عام 2022.

ثالثا: العقوبات الذكية Smart sanctions :

لقد تسببت العقوبات الشاملة في أضرار كبيرة لسكان الدول المستهدفة، وأحدثت مشكلات أخلاقية وإنسانية ونتج عنها أحياناً مجاعات؛ لذلك اختلفت سياسات العقوبات المعاصرة عن تلك التي تم تبنيها في العقود السابقة، فقد أصبحت العقوبات تصمم لاستهداف الأفراد أو الشركات أو القطاعات الرئيسية تحت مسمي، العقوبات "الذكية" أو "الموجهة" ولم تعد العقوبات كما كان في السابق مصممة لإلحاق الضرر بالدولة المستهدفة بأكملها[3].

والعقوبات الذكية عبارة عن عقوبات انتقائية ومحددة تستهدف شخص أو نشاط محدد داخل الدولة المستهدفة، مثل العقوبات المالية على أشخاص وأنشطة محددة والحظر على سلع معينة، والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على بعض المسؤلين العسكريين في ايران وروسيا، وقد ظهرت العقوبات الذكية نتيجة للتأثير السلبي، والوطأة الشديدة للعقوبات الشاملة على المدنيين الأبرياء، بالإضافة إلى أن مبدأ الضغط على المدنيين سوف ينعكس على القادة السياسيين لتغيير توجهاتهم قد ثبت بالتجربة عدم صحته؛ لذلك اتبعت الدول الموقعة للعقوبات منهج العقوبات الذكية، وإن كان من الممكن للقادة السياسيين الالتفاف حول تلك العقوبات[4]، وأكد البعض على أن أدوات العقوبات التي تفسر على أنها عقوبات ذكية، مثل تجميد الأصول وحظر السفر، لا تخلف أي تأثير ملموس على الدولة المستهدفة[5].

---

[1]) Neuenkirch, Matthias; Neumeier, Florian, "The Impact of UN and US Economic Sanctions on GDP Growth", FIW Working Paper, No. 138, FIW - Research Centre International Economics, Vienna, January 2015, P.21

[2]) Vincenzo Bove, Et a l "Economic Sanctions and Trade Flows in The Neighbourhood", Op-Cit. P.3

[3]) T. Clifton Morgan, et.al., "Economic Sanctions: Evolution, . ..", Op-Cit. P.3-6

[4]) د الشيماء فؤاد الدروزي" العقوبات الذكية وفقا للقانون الدولي الانساني" مجلة الدراسات الاسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد 7، الاصدار 2، المجلد 2، 2022، ص981-985

[5]) انظر:

Sylvanus Kwaku Afesorgbor, "The Impact of Economic Sanctions on International Trade: Howdo Threatened Sanctions Compare with Imposed Sanctions?", European University Institute, Working Paper Max Weber Programme, 2016/15, 2016, P.13

رابعا: العقوبات على الجهات غير الحكومية:

لقد كان للتكنولوجيا دوراً كبيراً في تحديث وتطوير العقوبات الاقتصادية، وبمقتضاها لم تعد تقتصر العقوبات على الدول فقط، بل امتدت للجهات الفاعلة غير الحكومية داخل الدول، وبفضل التكنولوجيا المتقدمة في مجال الاتصالات ومعالجة البيانات، استطاعت وكالات الإستخبارات الوطنية مثل وكالة الأمن القومي ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية تحديد الأصول وأنماط السفر والاتصالات التجارية للشركات والأفراد، فقد ساعد التقدم التكنولوجي على معالجة المعلومات المتعلقة بعدد هائل من المعاملات المالية التي تحدث يومياً عبر العالم، فمنذ يناير 2019 أصبحت العقوبات الكبيرة تفرض على كيانات محددة، فقد فرض الاتحاد الأوروبي أولى عقوباته تلك على أربعة من عملاء المخابرات العسكرية الروسية لقيامهم بتسميم عميل روسي سابق مزدوج الجنسية يعيش في بريطانيا[1]، وعلى إثر وفاة المعارض والناشط السياسي الروسي أليكسي نافالني فرضت بريطانيا عقوبات على ستة أفراد مسؤولين عن معتقل القطب الشمالي الروسي، حيث تم منع المسؤولين الستة من دخول بريطانيا وتم تجميد أصولهم[2]،

وأيضاً فرض الرئيس الأمريكي جو بايدن عقوبات جديدة على روسيا في فبراير 2024 تصل إلى نحو 500 عقوبة متنوعة، تستهدف أفراداً لهم صلة بسجن نافالني بالإضافة إلى عقوبات تستهدف القطاع المالي الروسي والقاعدة الصناعية الدفاعية، وشبكات مشتريات[3].

---

[1]) Gary Clyde Hufbauer, Euijin Jung, "What's new in economic sanctions? "OP-CIT. P.8

[2]) مقال بعنوان " بريطانيا تفرض عقوبات على 6 من كبار مسؤولي السجن حيث توفي نافالني" جريدة الامارات اليوم عدد 21 فبراير 2024

https://www.emaratalyoum.com/politics/news/2024-02-21-1.1828932

تاريخ الدخول 24 فبرار 2024

[3]) مقال بعنوان " بايدن يفرض أكثر من 500 عقوبة جديدة على روسيا ويهدد بالمزيد! " هيئة الإذاعة الدولية في ألمانيا Deutsche Welle (DW) 23 فبراير 2024

https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9/s-9106

تاريخ الدخول 24 فبراير 2024

المبحث الثاني
العقوبات الاقتصادية الدولية الأحادية والثانوية وامتدادهما خارج الحدود الاقليمية

تمهيد وتقسيم:

لا شك أن العقوبات الاقتصادية الآحادية الجانب والعقوبات الاقتصادية الدولية الثانوية التي لا يرعاها المجتمع الدولي ولا تتفق مع صحيح قواعد القانون الدولي الثابتة ليست الطريقة المثلي للتعامل مع الدول المارقة والخارجة عن قواعد القانون فكما حذرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، "لا ينبغي أن يقابل الخروج على القانون من نوع ما بخروج عن القانون من نوع آخر لا يعير اهتماماً للحقوق الأساسية التي يقوم عليها أي عمل جماعي من هذا القبيل وتضفي الشرعية عليه"[1].

ولقد ساعد منهج العقوبات الدولية الحديث -من عقوبات ذكية وغيرها- في التوسع في تطبيق العقوبات الثانوية من خلال تطبيقها على أشخاص معينيين، قاموا بالخروج على العقوبات الدولية الأولية التي تفرضها بعض الدول، وبات تفعيل وتطبيق تلك العقوبات على أفراد وشركات متواجدون في إقليم دولة أخرى تعدياً على سيادة تلك الدول، ويتناول هذا المبحث تلك الموضوعات في مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية الدولية الأحادية الجانب

المطلب الثاني: العقوبات الاقتصادية الدولية الثانوية والسيادة

[1]) Cover, Avidan, "Sanctions and Consequences: Third-State Impacts and the Development of International Law in the Shadow of Unilateral Sanctions on Russia", Case Western Reserve University School of Law Scholarly Commons, Faculty Publications 2189, 2023, P. 472

المطلب الأول
العقوبات الاقتصادية الدولية الأحادية الجانب

توسعت الدول الكبرى فارضة العقوبات وخاصة الولايات المتحدة الامريكية في الآونة الأخيرة في استخدام العقوبات الأحادية الجانب التي تفرضها بصورة منفردة دون الرجوع لمجلس الأمن، سواء بنفسها أو مع تحالف من الدول، مما قد يشكل خروجاً على القانون الدولي والنظم والمؤسسات الدولية، وصارت الدول تفرض عقوبات ثانوية لأجل ضمان التزام الدول الأخرى غير المستهدفة والأشخاص والشركات بالامتثال للعقوبات الدولية التي تفرضها.

أولا: تعريف العقوبات الاقتصادية الدولية الأحادية الجانب:

العقوبات الأحادية الجانبUnilateral economic sanctions هي تلك العقوبات التي تفرضها الدول والمنظمات الدولية دون تفويض من مجلس الأمن[1]، وقد تزايدت العقوبات الأحادية الجانب في الفترة الأخيرة، وخاصة تلك التي تفرضها الولايات المتحدة، مما أثار العديد المخاوف الإنسانية إلى جانب قضايا الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية[2].

ففي ظل تحول أحادي وتصادمي بعيداً عن سياسات التغيير السلمي والإحتواء المتعدد الأطراف أعادت الولايات المتحدة في عام 2020 فرض وتنفيذ العقوبات التي كانت فرضتها الأمم المتحدة علي إيران، والتي تم تخفيفها أو رفعها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة[3]، وأيضا تم تنفيذ معظم العقوبات الأمريكية المفروضة على روسيا في عام 2022 من قبل إدارة بايدن من خلال أوامر تنفيذية ولم يتم الرجوع حتي للسلطة التشريعية المحلية بشأنها[4].

ثانياً: شرعية العقوبات الاقتصادية الدولية الأحادية الجانب:

أصبحت العقوبات الأحادية موضوع خلاف في السياسة الخارجية والقانون الدولي، وعادة ما يتم انتقادها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومجلس حقوق الإنسان باعتبارها تتعارض مع القانون الدولي وتنتهك حقوق الدول المستهدفة[5]، فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عامي 2002 و2014 قرارات تدين العقوبات الأحادية الجانب[6]، وتشكل تلك العقوبات منطقة رمادية في القانون الدولي[7].

---

[1]) Petro Nziku, "Economic Sanctions And Their Legal Implications …" OP-CIT. P.58

[2]) Cover, Avidan, "Sanctions and Consequences: Third-State Impacts and the Development of International Law in the Shadow of Unilateral Sanctions on Russia", OP-CIT. P.442

[3] هو مستند اتفاقية المراحل الأخيرة للنقاشات بين ايران ودول الـ 5+1 حول برنامجها النووي، للمزيد انظر:
Tobias Stoll, et.al. "Extraterritorial sanctions on trade and …." OP-CIT. P.25

[4]) " The Economic Impact of Russia Sanctions", OP-CIT. P.3

[5]) Petro Nziku, "Economic Sanctions And Their Legal Implications …" OP-CIT. P.58

[6]) Germani F, März JW, Clarinval C, et al. "Economic sanctions, healthcare and the right to health", Institute of Biomedical Ethics and History of Medicine, (BMJ) Global Health, Zurich, Switzerland, 2022. P2

[7]) Cover, Avidan, "Sanctions and Consequences: Third-State …", OP-CIT. PP.452-454

وذهب رئيس المحكمة الدستورية في البلجيكية إلى أن العقوبات الدولية تكون شرعية متى فرضها مجلس الأمن[1]، وتميل الدول التي توقع العقوبات الاقتصادية من جانب واحد إلى دعم مصالحها الذاتية ، وهو ما يتعارض مع الغرض من إنشاء الأمم المتحدة المتمثل في تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية[2].

المطلب الثاني

العقوبات الاقتصادية الدولية الثانوية والسيادة

تسعى الولايات المتحدة والصين بشكل متزايد إلى توسيع نطاق قانونهما المحلي إلى دول العالم، وإجبار الأشخاص والشركات الأجنبية على الانصياع لقوانينهم المحلية، ويفرض ذلك على دول العالم تحديات جديدة اقتصادية وقانونية .

وتتضمن العقوبات الاقتصادية الثانوية Secondary economic sanctions إدخال تدابير إضافية لتكثيف التأثير على الدولة المستهدفة بالعقوبات، واذا كانت العقوبات الأصلية تفرض قيودًا على التجارة الثنائية بين الدولة التي تفرض العقوبات والدولة الخاضعة للعقوبات، فإن العقوبات الثانوية تشمل تجارة دول ثالثة مع الدولة الخاضعة للعقوبات، لمنعها من التعامل مع الدولة المستهدفة لتحقيق مزيد من الضغط عليها، ويعود فرض العقوبات الدولية الثانوية إلى أن عملية خرق العقوبات تساهم في تقويض العقوبات الدولية نفسها أو تخفيف آثارها[3] وتعمل العقوبات الثانوية على الحد من مخالفة العقوبات الدولية.

أولا: تعريف العقوبات الاقتصادية الثانوية Secondary economic sanctions :

عرفها البعض بأنها العقوبات التي توقع على الأفراد والشركات والمنظمات والكيانات الأخرى من البلدان غير الخاضعة للعقوبات، بسبب مشاركتهم في أنشطة مثل التجارة أو الاستثمار أو الأنشطة التجارية الأخرى مع دولة خاضعة للعقوبات، ويشمل لفظ غير الخاضعة في رأيه الدول الأخرى بما فيها الدولة الموقعة للعقوبات، ومثال على ذلك التهديدات والإجراءات الأمريكية تجاه الشركات الألمانية التي شاركت في

---

[1]) Marc BOSSUYT, "The Adverse Consequences Of Economic Sanctions On The Enjoyment Of Human Rights", Geneva, 5 April 2012, P.2 https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Events/WCM/MarcBossuyt_WorkshopUnilateralCoerciveSeminar.pdf

[2]) [2]) Petro Nziku, "Economic Sanctions And Their Legal Implications …" OP-CIT. P.25

([3]) ساعدت التجارة التي تضمنت خرقاً للعقوبات والتي أجراها الاتحاد السوفييتي وكندا والمكسيك وفرنسا وإسبانيا في السابق في الحفاظ على قدرة النظام الكوبي على الصمود في وجه العقوبات الأميركية، وكثيراً ما أدى استعداد أطراف ثالثة لكسر العقوبات إلى تقويض فعالية العقوبات الاقتصادية المفروضة ولو جزئياً على الأقل، فعلى الرغم من الدعم الواسع الذي تمتع به قرار الأمم المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على جنوب أفريقيا، بسبب سياسة الفصل العنصري التي اتبعتها في عام 1962، إلا أن العديد من البلدان - ومنها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة - انخرطت في خرق العقوبات التجارية نيابة عن جنوب أفريقيا، للمزيد انظر:

Vincenzo Bove, Jessica Di Salvatore, and Roberto Nisticò, "Economic Sanctions and Trade Flows in The Neighbourhood", Op-Cit. P.5

بناء خط أنابيب الغاز الطبيعي "نورد ستريم 2"[1] الذي يمتد من روسيا إلى ألمانيا[2][3].

وعرفها آخر بأنها التدابير التقييدية التي تطبقها دولة معينة على الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين في دول ثالثة بهدف خفي هو الضغط على الدولة المستهدفة بتلك التدابير التقييدية[4]، وذهب البعض إلى أن العقوبات الثانوية التي تمس طرف ثالث بشكل عام لا تتفق مع قواعد القانون الدولي اعتماداً على أنها تفرض تطبيقًا إقليميًا إضافيًا للدولة الموقعة للعقوبات على دول ثالثة أو كيانات لدول ثالثة، فضلا عن أنها تمثل انتهاكًا لقواعد منظمة التجارة العالمية، كونها تفرض لوائح محلية تنطبق خارج أراضي الدولة الموقعة للعقوبات[5].

ثانيا: الفرق بين العقوبات الأولية والثانوية:

تشمل العقوبات **الأولية** تجميد الأصول والحظر التجاري، وكذلك منع المستثمرين والشركات في الدولة التي تفرض العقوبات من الانخراط في معاملات تجارية مع نظرائهم من الدولة المستهدفة، بينما يمكن للعقوبات الاقتصادية **الثانوية** أن تطال أي شخص بغض النظر عن جنسيته أو إقامته، أي أن العقوبات الاقتصادية الثانوية تتضمن الضغط على أطراف ثالثة لوقف أنشطتها التجارية مع الدولة أو الشخص المستهدف من خلال التهديد بقطع العلاقات بين دول الطرف الثالث-Third States والدولة التي تفرض العقوبات، في حين لا تستهدف العقوبات الأولية أشخاص أو شركات خارج الدولة المستهدفة[6].

وإذا كانت العقوبات الأولية الأحادية الجانب تتضمن عقوبات أصلية تبدأ الدولة الموقعة بفرضها لأجل دفع الدولة المستهدفة بتغيير سياستها أو وقف حرب، فإن العقوبات الاقتصادية الثانوية تتضمن توسيع نطاق أهداف العقوبات من خلال حظر استيراد أو تصدير منتجات إضافية، أو زيادة عدد الأفراد الذين يواجهون قيودًا على السفر؛ أو تجميد أصول إضافية، وهذا النوع من العقوبات لا يختلف عن العقوبات الاقتصادية الأولية الأحادية الجانب لأنها لا تشمل أطراف ثالثة.

---

[1]) "نورد ستريم 2" هو نفسه "السيل الشمالي 2" وهو عبارة عن مشروع لنقل الغاز مباشرة من روسيا إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق بأنبوب مزدوج يتجاوز طول كل فرع منه 1200 كيلومتر، انظر:
صفوان جولاك " ما قصة مشروع الغاز "نورد ستريم 2" الروسي.. ولماذا تخشاه أوكرانيا وأميركا؟" مقال على موقع قناة الجزيرة بتاريخ 21 نوفمبر 2021

[2]) T. Clifton Morgan, et.al., "Economic Sanctions: Evolution, …", OP-CIT. P.15

[3]) لقد كانت السفن الروسية التي تكمل خط أنابيب الغاز نورد ستريم 2 والمتجه إلى ألمانيا ترسو في ميناء ساسنيتز الألماني German port of Sassnitz ، فأرسل بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي في أغسطس 2020 رسالة إلى الولاية التي بها الميناء وشركة ألمانية مشاركة في المشروع، يهددونهم فيها بفرض عقوبات، وقد حذّر وزير الخارجية الأمريكي وقتها (مايك بومبيو) الشركات المشاركة في نورد ستريم بقوله "اخرج الآن، أو خاطر بالعواقب" وتسبب ذلك بغضب السياسيون الألمان وقلقهم، كون القانون الأمريكي غامض بدرجة كافية لجعل أي بنك أو شركة محاماة ألمانية مشاركة في مشروع نورد ستريم عرضة للملاحقة القضائية الأمريكية، انظر:
Tobias Stoll, et.al. "Extraterritorial sanctions on trade and investments ..." OP-CIT. P.20

[4]) Ibid. P.15

[5]) Petro Nziku, "Economic Sanctions And Their Legal Implications …" OP-CIT. P26

[6]) Ibid. P.65

وقد تشمل العقوبات الاقتصادية الثانوية دول أخرى ثالثة بخلاف الدولة المستهدفة ويكون ذلك من خلال زيادة المشاركة المتعددة الأطراف من الدول الأخرى أو الشركات أو الأفراد الذين يتم إقناعهم أو إجبارهم على المشاركة في العقوبات الاقتصادية مع الدولة المستهدفة، حيث يمكن للدولة الموقعة للعقوبات أن يطلب من دول أخرى المشاركة معها في عقاب دولة ما، وبخلاف ذلك قد تقوم الدولة الموقعة للعقوبات بفرض عقوبات اقتصادية أخرى على دول ثالثة بسبب تعاملها مع الدولة المستهدفة ومخالفة نظام العقاب التي فرضته تلك الدولة على الدولة المستهدفة، مثال ذلك العقوبات الاقتصادية الثانوية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على الشركات والأفراد الصينيين بسبب قيامهم بمعاملات مالية مع كوريا الشمالية[1]وعلى البنوك الأوروبية بسبب تعاملاتها مع إيران قبل خطة العمل الشاملة المشتركة[2]

ثالثا: امتداد العقوبات الاقتصادية الثانوية خارج الحدود الاقليمية والتعدي على سيادة الدول:

اكتسبت العقوبات التي تتجاوز الحدود الإقليمية أهمية كبيرة وفي الآونة الأخيرة ومن نماذج هذا الإمتداد قانون هيلمز – بيرتون Helms-Burton Act في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يفرض عقوبات على الشركات المملوكة لأجانب وليس مقرها الولايات المتحدة الأمريكية لكونها تستثمر في كوبا أو تتاجر معها[3]

وتمثل العقوبات الثانوية تعدي على سيادة الدول الأخرى حيث تعتمد السيادة على تمتع الدول بالسلطة المطلقة داخل أراضيها، والإعتراف بهذه السلطة من قبل الدول الاخر ، فإذا كان من الممكن أن تخضع الدول مواطنيها في الخارج لقوانينها، إلا أنه من غير القانوني فرض تلك القوانين داخل أراضي دولة أخرى دون موافقتها، وعندما يكون هناك تعارض بين القانون الأجنبي والأحكام القانونية المحلية، فمن الطبيعي أن تسود الأحكام المحلية في نهاية المطاف؛ لأن تلك الدولة لديها وسائل إنفاذ داخل أراضيها لها الأولوية، وبقدر ما تكون العقوبات الدولية تعبيراً عن السيادة، فإنها قد ترقى أيضاً إلى مستوى التحدي لمفهوم السيادة، الذي يُفهم عادة على أنه الاستقلال الخارجي والداخلي للدولة فيما يتعلق بحرية عملها[4].

---

[1]) Petro Nziku, "Economic Sanctions And Their Legal Implications …" OP-CIT. P.25

[2]) فقد تلقى بنك BNP Paribasغرامة قدرها 9 مليارات دولار في عام 2014 بسبب انتهاك العقوبات الأمريكية، للمزيد انظر:

Tobias Stoll, et.al. "Extraterritorial sanctions on trade and .." OP-CIT. P.24

[3]) Petro Nziku, "Economic Sanctions And Their Legal Implications …" OP-CIT. P.26

([4]) يرجع البعض الأساس القانوني لمثل هذا التوسع خارج الحدود الإقليمية للولاية القضائية إلى مبدأ الجنسية في القانون الدولي، والذي ينص على أنه يجوز للدولة ممارسة الولاية القضائية على مواطنيها أينما كانوا، وقد يتم تعليله بالنسبة للأشخاص الاعتباريين على أساس الربط بين جنسية الشركة الأم وفروعها والشركات الأجنبية التابعة لها والخاضعة لسيطرتها، بدلا من تحديد مدى قابلية تطبيق الاختصاص القضائي من قبل بلد التأسيس أو مكان العمل الرئيسي، ونتيجة لذلك، يخضع الأشخاص الأمريكيون الموجودون خارج الولايات المتحدة، وربما فروعهم الأجنبية والشركات التابعة لهم للولاية القضائية الأمريكية، مما يخلق تناقضات محتملة مع قوانين الدول التي يتواجدون فيها، ومن الناحية العملية يحتاج الأشخاص الأمريكيون دائمًا إلى الامتثال للقوانين ولوائح العقوبات الأمريكية، بغض النظر عما إذا كانوا في الولايات المتحدة أم لا، انظر في ذلك:

رابعا: التصدي لامتداد العقوبات خارج الحدود الاقليمية:

أثارت القوانين واللوائح ذات الامتداد خارج الحدود الاقليمية ردود فعل قومية عنيفة في كندا وفرنسا وحلفاء آخرين للولايات المتحدة، لأنه كان يُنظر إلى الإجراءات الأمريكية على أنها تطفل على القوى السيادية الأخرى في الخارج[1]، واستجاب الاتحاد الأوروبي لذلك من خلال القنوات الدبلوماسية والقانونية ، فقد أصدر لائحة المجلس (EC) رقم 2271لسنة 1996 والمعروفة باسم "لائحة الحظر" والتي نصت على عدم التزام أي شخص في الاتحاد الأوروبي باللوائح الأجنبية، وتؤكد اللائحة على أنه لا يوجد حكم صادر عن محكمة أجنبية من شأنه تفعيل هذه اللوائح، ويجب أن تكون اللوائح الأجنبية قابلة للتنفيذ في الاتحاد الأوروبي[2]، إلا أن الاتحاد الأوروبي قام بتعديل لائحة الحظر لمواجهة الولايات المتحدة في إيران بعدها بعقدين من الزمان عندما انسحبت الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، وبرغم حياد سويسرا بشأن العقوبات الدولية إلا أن المادة 271 من قانون العقوبات لديها جعلت أي شخص يقوم دون تصريح بأفعال تعتبر من اختصاص السلطة السويسرية نيابة عن دولة أجنبية في الأراضي السويسرية عرضة للملاحقة القضائية[3].

وفي مواجهة الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية استخدمت الصين أسلوب عدم الامتثال لجمع الأدلة والاعتراف بالأحكام وتنفيذها، وذلك لأنها تنتهك سيادة الصين[4]، وعلى الرغم من الأحكام القانونية الأوروبية التي تمنع الوصول إلى خارج الحدود الإقليمية، يتم تنفيذ العقوبات الأمريكية، ويتجلى هذا الأمر عند تعارض العقوبات الأمريكية مع السياسات الأوربية بحيث يتضح أن العقوبات الأميركية الأولية والثانوية لها الغلبة على القانون الأوروبي المحلي[5].

Mark Daniel Jaege, "Circumventing Sovereignty: Extraterritorial Sanctions Leveraging the Technologies of the Financial System" Swiss Political Science Review,2021, VOL 27(1): 180–192 . P.182-184

[1]) Gary Clyde Hufbauer, Euijin Jung, "What's new in . …?" , OP-CIT. P.2

[2]) Tobias Stoll, et.al. "Extraterritorial sanctions on trade and .." OP-CIT. P20

[3]) Mark Daniel Jaege, "Circumventing Sovereignty: …" OP-CIT. P.184

[4]) وبرغم ذلك تعمل الشركات الصينية عمومًا بالمشاركة بنشاط في التقاضي والاعتماد على التشريعات الأمريكية لحماية حقوقها، فعلى سبيل المثال، رفعت TikTok/ByteDance دعوى قضائية على وزارة التجارة الأمريكية لمواجهة تنفيذ الأمر التنفيذي رقم 13942، الذي يحظر المعاملات مع الشركة الصينية بسبب تقديم خدمات أو صيانة تطبيق TikTok للهاتف المحمول، أو تحديثات التطبيق من خلال متجر تطبيقات الهاتف المحمول عبر الإنترنت، انظر في ذلك:

Tobias Stoll, et.al. "Extraterritorial sanctions on trade and investments …" OP-CIT. P.22

[5]) Mark Daniel Jaege, "Circumventing Sovereignty: Extraterritorial …" OP-CIT. P.184

المبحث الثالث
العقوبات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على الانتاج والاستثمار والاستهلاك في دول الطرف الثالث

لقد أسهم تغير منهج العقوبات الاقتصادية الدولية وتوسعها وتحديثها في زيادة مجال انعكاس العقوبات بأن تطال الدول غير المستهدفة حيث نتج عن العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على الصين وإيران تأثيرات غير مقصودة على حلفائها وأصبحت العقوبات الثانوية تطالهم[1]، وكان لذلك تأثيرات كبيرة على حرية السوق، نتيجة للحد من حركة تجارة السلع والخدمات عبر الدول بفعل العقوبات، وتأثرت بها أيضا عمليات الانتاج ذاتها في الدول غير المستهدفة حيث صعبت العقوبات فرص الحصول على بعض مدخلات الانتاج، ورفعت أثمان مدخلات الانتاج الأخرى المتاحة، وقللت العقوبات الدولية من حركة الاستثمارات الأجنبية وحرية الاستيراد والتصدير والاستهلاك.

ويقع هذا المبحث في خمسة مطالب كالتالي:

المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية الدولية وحرية السوق

المطلب الثاني: العقوبات الاقتصادية الدولية والانتاج في دول الطرف الثالث

المطلب الثالث: العقوبات الاقتصادية الدولية والاستثمار الاجنبي في دول الطرف الثالث

المطلب الرابع: العقوبات الاقتصادية الدولية الاستهلاك في دول الطرف الثالث

المطلب الخامس: غرامات مخالفة شركات دول الطرف الثالث للعقوبات وتأثيرها على تكاليف الانتاج

[1]) Gary Clyde Hufbauer, Euijin Jung, "What's new in …" , OP-CIT. P.1

المطلب الأول
العقوبات الاقتصادية الدولية وحرية السوق

لا شك أن عزل الدول عن السوق العالمية من خلال العقوبات لا يفضي إلى الأسواق الحرة أو المجتمعات الحرة، فعلى مدى أربعة آلاف سنة ماضية كان الشرق الأوسط إلى جانب الصين والهند مركزًا للسوق الحرة في العالم، واستمر التبادل السلمي بينهما حتى بداية القرن الثامن عشر عندما فرضت الإمبراطورية البريطانية عقوبات على السلع الصناعية لبلاد فارس والهند والصين؛ لأجل تعزيز التنمية الصناعية في بريطانيا، وتضع العقوبات أو مجرد التهديد بفرضها اقتصاد الدول في مشكلات كبيرة تدفعها في الغالب نحو الاعتماد على مؤسسات الدولة، أو الشركات التي يديرها قلة تربطهم صلات وثيقة بقيادة الدولة، وتبتعد عن الحرية الاقتصادية ونظام السوق وتتجه نحو التخطيط المركزي[1].

إن مجرد التهديد بتوقيع عقوبات يؤثر على حركة السوق داخل تلك الدولة -متى كان التهديد ذا مصداقية بدرجة كافية- حيث يتوقع الجميع وبصفة خاصة المنتجون والمستثمرين محليون وأجانب حدوث تراجع حاد في الطلب ونقص في المدخلات وبعض عناصر الانتاج من آلات ومواد خام خاصة المستوردة من الخارج والتي لا تنتج محلياً، حيث يقوم المستثمرون سواء محليين او أجانب بزيادة المخزون من تلك المنتجات، والعمل على زيادة الإنتاج في نفس الوقت، لأن مجرد التهديد الحقيقي يدفع المستهلكين أيضا إلى زيادة معدلات الطلب بهدف الاستهلاك وبهدف التخزين تحسباً للتغيرات التي يمكن تحدث حال فرض العقوبات، ويسهم طول المدة بين التهديد وتوقيع العقوبات في زيادة عمليات التخزين[2]، وينعكس ذلك على الدول الأخرى حيث يزيد الطلب على مدخلات وعناصر الإنتاج من دول الطرف الثالث بشكل مفاجئ؛ مما يتسبب في ارتباك لآلية وعمل الجهاز الانتاجي فيها ويتسبب في الضغط عليه بفعل زيادة الطلب.

وقد يؤدي الطلب المرتفع والمفاجئ بصورة غير اعتيادية -تخوفا من العقوبات- إلى خلق مستوي ربح مرتفع في الأجل القصير للمشروعات والمستثمرين في دول الطرف الثالث، وهو ما قد يدفع المستثمرين إلى الاقتراض والتوسع، أو يدفع مستثمرين جدد للدخول في الصناعة للاستفادة من الربحية المرتفعة الناتجة عن ارتفاع الأثمان، وقد يفاجئ السوق هؤلاء بعدها بتوقف الطلب بفعل العقوبات، أو تراجعه بنسبة كبيرة، فيتحول المنتجون إلى متعثرون ويحدث نوع من الركود المفاجئ في الصناعات التي تعتمد على الدولة المستهدفة كسوق لها إن لم تجد بديل آخر يمكن تصدير المنتجات إليه.

---

[1]) Nima Sanandaji, "Blocking Progress: The Damaging Side Effects . ..", OP-CIT. P.14

[2]) Sylvanus Kwaku Afesorgbor, "The Impact of Economic Sanctions …", OP-CIT. P.2

المطلب الثاني
العقوبات الاقتصادية الدولية والانتاج في دول الطرف الثالث

انتهت العديد من الأبحاث إلى أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية قد أثرت على متغيراتها الاقتصادية الرئيسية سواء الاستثمار أو الاستهلاك الحكومي أو الدخل أو الواردات، وتؤثر العقوبات على التدفقات التجارية والمالية الدولية[1]، فقد أدت العقوبات في حالات مثل جنوب أفريقيا والعراق وإيران إلى انخفاض كبير في النمو الاقتصادي وانخفاض مستويات المعيشة، وقد كان للعقوبات تأثير سلبي كبير على العديد من المؤشرات الاقتصادية على مستوى جنوب أفريقيا ، واستمرت هذه الآثار لسنوات عديدة بعد رفع العقوبات، وقللت العقوبات المالية التي فرضت على روسيا عام 2014 من وصول البنوك الروسية إلى سوق رأس المال، وانخفضت تدفقات رأس المال بصورة كبيرة بعدها[2]

وتؤدي العقوبات في بعض الحالات إلى سوء التغذية أو حتى المجاعة، وقد تقلل أيضًا من الحريات الاقتصادية والمدنية[3]، فضلا عن تأثيرها على مختلف العوامل الاقتصادية سواء القطاعات أو الشركات أو حتى الأفراد والفقر والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، والنمو طويلة الأمد وغالبا ما تستمر حتى بعد رفع العقوبات[4].

ولا شك أن لتلك الآثار الاقتصادية السلبية انعكاساتها على دول الطرف الثالث وخاصة الدول المجاورة للدولة المستهدفة، والدول التي علاقاتها التجارية قوية معها، فقد كان للعقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن ضد إيران تأثير كبير على جميع الدول الأفريقية الفقيرة التي اعتمدت كثيراً على تجارة النفط لتعزيز اقتصادها المحلي[5].

وقد يقلل تراجع الدخل في الدولة المستهدفة من الاستيراد من الخارج حتي بالنسبة للقطاعات التي لم تطالها العقوبات في ظل العقوبات المحدودة، وسيؤثر انخفاض الدخول والطلب في الدولة المستهدفة على الانتاج في الدول الأخرى المرتبطة بها اقتصادياً، وسيتراجع الاستثمار فيها ويقل الانتاج وتزيد معدلات البطالة وسينعكس ذلك على مختلف القطاعات الاقتصادية ومستويات التجارة والتبادل بين البلدين.

فقد انخفضت القوة الشرائية في روسيا عند فرض عقوبات عليها عام 2022، وانعكس ذلك على الانتاج في أذربيجان، حيث أُغلقت بعض المصانع في أذربيجان؛ وذلك لأن العديد من المنتجين المحليين هناك يقومون بتصدير منتجاتهم إلى السوق

---

[1]) Lazanyuk, I.V. & Mambu Diu, D. "Angola's economy under sanctions: problems and solutions", ", R-economy, 8(3), 2022, PP208–218.. P.210

[2]) للمزيد انظر:

Ajai Gaura , Alexander Settlesb and Juha Väätänenc, "Do Economic Sanctions Work? Evidence from the Russia-Ukraine Conflict" Journal of Management Studies, published by Society for the Advancement of Management Studies, September 2023. PP.1393-1394

[3]) Nima Sanandaji, "Blocking Progress: The Damaging Side Effects …", OP-CIT. P.8

[4])T. Clifton Morgan, et.al., "Economic Sanctions: Evolution, ...", OP-CIT. P.13

[5] Petro Nziku, "Economic Sanctions And Their Legal …" OP-CIT. P.71

الروسية، ويتم استيراد السلع الاستهلاكية المهمة من روسيا ولكن انخفاض القوة الشرائية وتراجع الطلب من قبل روسيا في ظل عدم وجود وجهة بديلة للتصدير توقف الانتاج في بعض المصانع فضلا عن أن تكلفة الواردات ارتفعت بسبب توقف الاستيراد من روسيا وطول المسافات والتكلفة حال الاستيراد من دولة اخرى[1].

وقد أثر تراجع استيراد ايران للسيارات الصينية بسبب العقوبات في صناعة السيارات في الصين، فقد شهدت إحدى أكبر شركات تصنيع السيارات في الصين SAIC Motor انخفاضًا كبيرًا في عدد السيارات المباعة من عام 2018 إلى عام 2019، حيث انخفض عدد السيارات المباعة من 6.162 مليون إلى 5.378 مليون سيارة ركاب، بينما انخفضت مبيعات السيارات في القطاع بأكمله بنسبة 12.7٪ في عام 2019[2]، ووجدت دراسة استقصائية على 42 شركة متعددة الجنسيات أجراها مجلس الأعمال الأوروبي الأمريكي European-American Business Council (EABC) في عام 1997، أن 61% من الشركات الأوربية تأثرت سلبًا من الحصار الأمريكي لكوبا بشكل عام ، وكانت القطاعات الأكثر تضرراً هي صناعة السيارات والتصنيع عالي التقنية[3].

وواجهت الشركات الأوروبية بعد إعادة تفعيل العقوبات ضد إيران في 2018 خيارًا بين التعامل مع إيران أو الولايات المتحدة مما يعني خسارة إحدى وجهتي التصدير، وعلى إثر تفضيل الاتحاد الأوربي للولايات المتحدة كوجهة للتصدير انخفضت واردات الاتحاد الأوروبي من إيران بنسبة 92.8% في عام 2019، بينما انخفضت صادراته إلى إيران بنسبة 50% تقريبًا، وكان الانخفاض الأكبر في الواردات يشمل المنتجات المعدنية بنسبة 99.7%، ونتيجة تراجع تجارة الاتحاد الأوربي الدولية مع ايران هي انخفاض حجم الانتاج والتشغيل وكذلك الدخول، حيث شهدت الشركات الأوروبية خسارة إجمالية قدرها 6.165 مليار يورو، وقد وقعت الشركات الأوروبية التي استمرت في العمل في ايران وحاولت تجنب الغرامات الأمريكية تحت ضغط كبير، حيث لم يكن يُنظر إليها أنها ملتزمة بالعقوبات، وكان ذلك يعرضها لتكاليف هائلة، فضلاً عن قلقها بشأن أسواقها المحلية والخارجية [4].

واذا كانت الدولة الخاضعة للعقوبات تزود دولاً أخرى بمدخلات الإنتاج المحلي أو سلع وسيطة، فإن صعوبة الحصول على تلك المدخلات أو السلع، وارتفاع تكاليف

---

[1]) Niftiyev, Ibrahim, "International spillovers of social challenges as a result of sanctions against Russia: An evaluation of the Azerbaijani case", Conference Paper, 8th International Conference on Economics and Social Sciences, Antalya, Turkey, 21-23 October 2022, 2022. P.378

[2]) Tobias Stoll, et.al. "Extraterritorial sanctions on trade and …" OP-CIT. P.39

[3]) الدراسة مشار إليها لدى:

Tobias Stoll, et.al. "Extraterritorial sanctions on trade …" OP-CIT. P.28

[4]) انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني – بدعوى أن الاتفاق فشل في منع أنشطة إيران الإقليمية المزعزعة للاستقرار أو وقف برامج الأسلحة – وحاولت إدارة الرئيس دونالد ترامب ممارسة أقصى قدر من الضغط على طهران سعياً للتوصل إلى اتفاق جديد أكثر صرامة ، للمزيد راجع:

Ibid. P.24-33

الحصول عليها؛ سيزيد من ثمنها، وقد حظرت الدول الموقعة للعقوبات على روسيا في عام 2022 استيراد السلع والخدمات منها، وشمل ذلك الاسمدة والتي تعد أحد مدخلات الانتاج المهمة للدول الزراعية ، ولذلك حذر الرئيس السنغالي ماكي سال Macky Sall من أن نقص الأسمدة سيكون له تأثير على الإنتاج المحلي في الدول الافريقية ومنها السنغال، ووجه اللوم للدول الموقعة للعقوبات على روسيا، وأنها لم تمنح الدول الأخرى أي اعتبار، ولم تأخذ مصالحها على محمل الجد، واهتمت بهدفها الوحيد وهو تحقيق نتيجة معينة في أوكرانيا من خلال العقوبات، وحثهم الزعيم السنغالي على ضرورة النظر إلى الآثار الجانبية والأضرار التي تتعرض لها الدول الافريقية بقوله "إن زعزعة استقرار أفريقيا بسبب المجاعة لا تقل أهمية عن نتيجة الحرب في أوكرانيا اليوم"[1].

وعلى جانب آخر يمكن أن تجعل مسألة صعوبة الحصول على مدخلات انتاج أو سلعاً وسيطة بفعل العقوبات استيراد السلعة النهائية أكثر ربحية من إنتاجها محلياً، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض القدرة التنافسية لقطاع الإنتاج المحلي، وتحول النشاط الاقتصادي نحو الأنشطة الموجهة للاستيراد، وتعتمد قدرة دول الجوار للدولة المستهدفة على خفض تكاليف الاستيراد على قدرتها على إيجاد مورد بديل، فضلا عن الميزة النسبية للدولة الخاضعة للعقوبات في إنتاج بضائع أو سلعة معينة، ويصبح العثور على موردين جدد أكثر صعوبة اذا كانت الدولة المستهدفة تتمتع بميزة نسبية كبيرة في إنتاج تلك السلعة، ويكون تبديل الموردين أسهل إذا قام موردون آخرون ببيع إصدارات منخفضة التكلفة أو عالية الجودة من السلع ذات الصلة ولم تكن هناك تكاليف نقل مرتفعة[2].

وقد تؤدي العقوبات إلى عواقب غير مقصودة طويلة المدى على الدولة المستهدفة، حيث تتحول العقوبات في الغالب إلى ثوابت دائمة منفصلة عن الأغراض الأولية المقصودة منها، مما يتسبب في أضرار جانبية للدولة المستهدفة[3]، ولا يوجد ما يشير إلى التعافي حتى بعد رفع العقوبات، وهو ما يعني ضمناً أن البلدان الخاضعة للعقوبات تُدفَع إلى مسار نمو أقل وتظل هناك[4]، ويشكل استمرار تردي الأوضاع في الدول المستهدفة أضراراً مستمرةً على الدول المجاورة لها، والدول التي كانت متكاملة معها اقتصادياً من قبل أو كانت تعتمد عليها في التجارة الدولية، سواء من ناحية تصريف منتجاتها فيها أو الاستيراد منها، وسواء كانت السلع المستوردة سلعاً استهلاكية أو وسلعاً سيطة كمدخلات انتاج.

---

[1]) African Union chief urges EU to ease food payments to Russia https://www.politico.eu/article/african-union-chief-urges-eu-to-ease-food-payments-to-russia/

[2]) Vincenzo Bove, Jessica Di Salvatore, and Roberto Nisticò, “Economic Sanctions and Trade Flows in The Neighbourhood”, OP-CIT. P.25

[3]) Cover, Avidan, "Sanctions and Consequences: Third-State …", OP-CIT. P.448

[4]) Jerg Gutmann, Matthias Neuenkirch and Florian Neumeier, “The Impact of Economic Sanctions on Target Countries: A Review of the Empirical Evidence” Policy Debate Of The Hour , EconPol Forum 3 / Volume 24, May 2023, P.6

المطلب الثالث

العقوبات الاقتصادية الدولية والاستثمار الاجنبي في دول الطرف الثالث

يترتب على توقيع منظمة الأمم المتحدة أو أي دولة أو مجموعة دول أخرى عقوبات دولية، أو حتى التهديد بها على دولة معينة؛ تخوف المستثمرين من الاستثمار في تلك الدولة؛ فرأس المال كما هو معلوم جبان، فمجرد التهديد بفرض عقوبات، أو قيام الدولة المارقة بعمل ما كحرب أو عدوان قد تستحق عليه عقوبات دولية، يبدأ الشركات وكبار المستثمرين فورا في التفكير في تحويل أنشطتهم واستثماراتهم خارج نطاق تلك الدولة، وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للمستثمرين المتواجدين؛ فإن قدوم استثمارات جديدة لتلك الدولة وقت فرض عقوبات أو التهديد بفرضها أمر مشكوك فيه، كونه يتضمن مغامرة ومخاطرة كبيرة كبيرةً بأصول الشركة، أو قدرتها على الاستمرار بسبب توقع تردي الأوضاع الاقتصادية داخل تلك الدولة، من صعوبة الحصول على المواد الخام أو الاستيراد وتراجع الطلب والدخول عموماً، فقد انسحبت الشركات المتعددة الجنسيات مثل شركة Allseas من مشروع أنبوب الغاز نورد ستريم 2 بفعل العقوبات المفروضة علي روسيا بهدف منع استكمال آخر 160 كيلو مترًا من خط الأنابيب[1]،

واذا كانت مسألة خروج الاستثمارات وانتقالها لدول أخرى في السابق كانت صعبة؛ فإن أصول الانتاج الرقمية اليوم والتي تمثل أهمية محورية لمستقبل النمو الاقتصادي الكبير لمختلف دول العالم صارت سهلة التنقل؛ وبالتالي لا يتردد أصحاب الأنشطة الرقمية والخدمات الرقمية من الخروج من الدولة المستهدفة بمجرد بدء تطبيق العقوبات عليها، أو حتى قبل ذلك، متي توقعوا أن تتأثر أعمالهم او قدرتهم على تحويل الأموال بسبب العقوبات المالية التي يمكن أن تفرض على الدولة المستهدفة.

ولا تقتصر أسباب تراجع الاستثمارات في الدولة المستهدفة على هروب الشركات والمستثمرين أو تخوفهم من المخاطرة؛ بل يمتد إلى أن الدول الموقعة للعقوبات قد تمنع الشركات المتعددة الجنسية التابعة لها أو لحلفائها من الاستثمار في الدول المستهدفة، فقد أصدر الرئيس بايدن أمراً تنفيذياً في 6 أبريل2022 بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا، يفرض بمقتضاه حظراً على جميع الاستثمارات الجديدة في روسيا، ونتج عن ذلك منع الشركات من الاستثمار في روسيا، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل امتد الأمر إلى منع الشركات القابضة من الاستثمار في الشركات التابعة لها، فوفقا لقاعدة الخمسين بالمائة الصادرة من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية(OFAC) The Office for Foreign Assets Controlالتابع لوزارة العدل الأمريكية فإن أي

[1]) تعد شركة Allseas واحدة من كبرى شركات مد الأنابيب البحرية والإنشاءات تحت سطح البحر في العالم ، للمزيد انظر:

Tobias Stoll, et.al. “Extraterritorial sanctions on trade …” OP-CIT. P.33

شركة مملوكة بنسبة 50% أو أكثر من قبل فرد أو شركة محظورة، تعتبر محظورة بموجب العقوبات[1].

وفي حالة عودة الاستثمارات إلى أوطانها ونقل الشركات رأسمالها ومقرها إلى الدولة الأم قد تمثل عبء عليها في حال كانت متخمة بالمصانع أو الشركات من نفس النوع وقد يمثل ذلك ضرر للشركة متى كانت تلك الدولة لا تتمتع بميزة نسبية في انتاج تلك السلعة أو الخدمة وقد تزيد الشركة بإنتاجها المعروض المحلى وينخفض الثمن وتقل الأرباح فضلا عن أن الدول المستهدفة تكون قد تم غلق باب الاستيراد أمامها مما يهدد الصناعة بالكلية في تلك الدول.

ولا شك أن عودة المستثمر من الدولة المستهدفة إلى وطنه أو نقل أصول شركته إليها، سواء استمر في النشاط في دولته أو أقلع عنه؛ سيقلل من التدفق النقدي من النقد الاجنبي لدولته الأم، والذي كان يساهم به أثناء عمل شركته في الخارج (في الدولة المستهدفة)، وفي حال قام المستثمر بتحويل وجهته لدولة أخرى؛ فقد يؤثر ذلك على تدفقات الدولة غير المستهدفة من النقد الأجنبي لفترة قد تطول وتقصر على حسب سرعة توطن المشروعات في الدول الأخرى، ومن ناحية أخرى تنظر دول الطرف الثالث إلى الدولة المستهدفة على أنها تشكل بيئة خطرة للاستثمار مما يحد من تدفقات الاستثمار إليها مما يفقدها وجهة استثمارية قد تكون الأقرب لها والأكثر ارتباطا وتكاملا معها.

ويختلف مقدار الضرر على الدول الثالثة حسب شكل ملكية المشروعات سواء ملكية مشتركة بين دولتين أو كانت الملكية تعود لدولة واحدة أو مواطني دولة واحدة، فقد انتهت دراسة لـ Dong-Hun Kim في عام 2013 إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المشاريع المشتركة يؤدي إلى نفقات أعلى للبلدان المضيفة، مقارنة بالبلد الأصلي ومؤسساته، واذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات التابعة المملوكة بالكامل للدول الموقعة للعقوبات فإن التكاليف تكون أكبر على شركات الدولة الموقعة للعقوبات، مقارنة بالمشاريع المشتركة عبر الحدود مع الشركات المحلية، وأجرت دراسة تحليل تجريبي على عينة كبيرة من الدول شملت 170 دولة حول العالم خلال الفترة من عام 2003 إلى عام 2019 انتهت إلى أن العقوبات العسكرية والتجارية تخلف تأثيرات سلبية أكبر وأكبر على عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، ولا شك أن لذلك تأثير كبير على الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول التي تربطها بها علاقات وكذلك دول الجوار[2].

---

[1]) Steven Brotherton,et.al. “Russia-Ukraine war: Managing third-party compliance with sanctions”, Klynveld Peat Marwick Goerdeler, KPMG ,article, 2022, P.1
https://kpmg.com/us/en/articles/2022/managing-third-party-compliance-sanctions.html

[2]) الدراسة مشار إليها لدى:

Loan Quynh Thi Nguyen and Rizwan Ahmed, “The impact of economic sanctions on foreign direct investment: empirical evidence from global data”, Journal of Economics and Development, Vol. 25, No. 1, 2023, PP.81-91

المطلب الرابع
العقوبات الاقتصادية الدولية والاستهلاك في دول الطرف الثالث

يؤدي منع الشركات المحلية في الدولة المستهدفة من تصدير السلع الاستهلاكية إلى الخارج إلى **تراجع الاستهلاك** في دولة الطرف الثالث المجاورة للدولة المستهدفة من السلع المستوردة، وقد تعتمد تلك الدول بعدها إما على دولة أخرى في الاستيراد، أو تلجأ للاستهلاك المحلى، وقد يحدث ذلك نوعاً من الضغط على الانتاج المحلى بفعل زيادة الطلب؛ مما يرفع معدلات التضخم لدول الطرف الثالث المجاورة، ويعتمد الأمر على قدرة ومرونة الجهاز الانتاجي المحلى لتلك الدول، ولكن على الجانب الآخر قد يكون ذلك مصدر جذب للاستثمارات الاجنبية إليها وخاصة من الدول المستهدفة.

وتدفع العقوبات الشركات في الدول المستهدفة إلى زيادة إنتاجها من السلع الاستهلاكية، حتى لو كانت أقل كفاءة في إنتاجها، حيث تعيد الشركات تخصيص مواردها نحو صناعات قد لا تتمتع فيها بميزة نسبية، وتسهم عملية إعادة التخصيص غير الفعالة هذه في تضخيم تكلفة إنتاج السلع في الدولة المستهدفة[1]، ولا شك أن سيكون لذلك تأثير على دول الطرف الثالث متى اعتمدت على تلك الدولة في استيراد تلك السلع؛ لأنها ستزيد من تكلفة الصادرات وتساهم في تضرر الميزان التجاري لدول الطرف الثالث، وخاصة الدول الحليفة لها والتي قد تعمل على خفض تأثير العقوبات من خلال استمرار التعامل مع الدول المستهدفة في الأنشطة المتاحة والسلع المستثناة أو غير المحظورة.

في أعقاب فرض عقوبات اقتصادية على دولة ما تدفع الدول المجاورة الثمن، حيث تتأثر حتما التجارة بينها وبين الدولة المستهدفة، وتزداد مستوي الأضرار للدول المجاورة كلما كانت العلاقات التجارية بينهما قوية، وتصل الانعكاسات السلبية للعقوبات على الدول المجاورة مداها متى كان بينهما تكامل اقتصادي؛ لأن العقوبات تعطل طرق التجارة والعلاقات القائمة مع الموردين أو العملاء للدولة المجاورة، وتنخفض التجارة الإجمالية من صادرات وواردات بينهما ويتأثر ميزان المدفوعات بالسلب، ويلحق كلا الدولتين أضراراً كبيرة، ويمكن أن تتأثر الدول المجاورة للدولة المستهدفة بطريقتين سلبية وايجابية في نفس الوقت فإن كانت العقوبات على الدول المستهدفة تضر بالتجارة في الدول الاخرى المجاورة حيث تتراجع الصادرات بفعل غلق سوق تلك الدولة امامها إلا أن تلك العقوبات تدفع الشركات للخروج من الدولة المستهدفة ويمثل ذلك فرصة للدولة المجاورة من خلال إما خرق العقوبات او من خلال التبادل التجاري غير الرسمي أو الخفي وتوصلت إحدى الدراسات الى أن العقوبات الاقتصادية يتبعها في المتوسط انخفاض في واردات أو صادرات بعض الدول المجاورة

[1]) Hoon Lee, David Lektzian, and Glen Biglaiser, "The Effects of Economic Sanctions on Foreign Asset Expropriation", Journal of Conflict Resolution, Vol. 67(2-3) 266–296, 2023, P.272

والبعض الاخر يزداد مستوي تجاراتها والبعض الثالث لا يتأثر، وقد يعتمد ذلك على مدى سهولة اختراق الحدود ومقدار الانضباط والرقابة عليها[1].

المطلب الخامس

غرامات مخالفة شركات دول الطرف الثالث للعقوبات وتأثيرها على تكاليف الانتاج

قد تحاول الشركات المقيمة في دول الطرف الثالث -ولأجل المحافظة على نفسها من التدهور والافلاس بسبب حظر وجهة التصدير الاساسية لها- المحافظة على استمرار العلاقة مع الدولة المستهدفة في ضوء الأنشطة المتاحة أو المستثناة، ولكن قد يوقعها ذلك في مخالفة للعقوبات سواء بالخطأ أو عن عمد؛ فتفرض عليها غرامات، وينتج عن ذلك تزايد تكاليف الانتاج بالنسبة لتلك الشركات وانخفاض ربحيتها، وحتي إذا ما تبين أن الشركة لم تخالف العقوبات في الأصل أو كان هناك سوء تقدير في اتهامها من قبل الدولة الموقعة للعقوبات؛ فإن الأمر سيمثل ضغط على تلك الشركات، فضلا عن أن طول المدة للفصل في تلك المسألة وتكاليف التقاضي أو التحكيم فيها سيشكل أعباء على شركات دول الطرف الثالث[2]

فعلى سبيل المثال تحملت الشركات الأوروبية تكاليف مباشرة تمثلت في الغرامات التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة بسبب مخالفة الحظر على كوبا، حيث فرضت وزارة الخزانة الأمريكية غرامة على بنك كريدي سويس بقيمة 500 مليون دولار أمريكي تقريبًا بسبب معاملات مالية تتعلق بكوبا، و دفع البنك الهولندي آي إن جي ING Bank غرامات قدرها 619 مليون دولار أمريكي لانتهاكه الحظر في عام 2012، ونظرًا لصعوبة إثبات انتهاكات العقوبات، فقد استغرق حل العديد من هذه القضايا سنوات مما أدى إلى تكاليف قانونية إضافية، واختارت العديد من الشركات الأوروبية في النهاية مغادرة كوبا[3]، ومؤخرا أفاد موقع EUobserver بأن وزارة الخزانة الأمريكية هددت بنك "رايفايزن" الدولي بفرض عقوبات عليه بسبب استمراره في القيام بأعمال تجارية في روسيا بعد فرض عقوبات عليها بصورة متتالية منذ عام 2022[4].

وقد لا يقتصر قلق الشركات في دول الطرف الثالث على العقوبات من الدول أو الأطراف الموقعة للعقوبات وحسب، وإنما قد تكون العقوبات من الدولة التي تقطن بها الشركة نفسها، والتي قد تعمل على ضمان عدم خرق المؤسسات المقيمة بها أو التابعة لها للعقوبات، حتى لا تطالها عقوبات دولية ثانوية ،ومثال على ذلك ما فرضته هيئة الإشراف المالي السويسريةThe Swiss Financial Supervisory Agency

---

[1]) Vincenzo Bove, Jessica Di Salvatore, and Roberto Nisticò, "Economic Sanctions and Trade Flows in The Neighbourhood", Op-Cit. P.3-26

[2] Tobias Stoll, et.al. "Extraterritorial sanctions on trade …" Op-Cit. P.29

[3]) Ibid. P.29

[4] https://ar.rt.com/x4o0

آخر تاريخ للدخول على الموقع : 16 مارس 2024

(FINMA) من غرامة على إحدى الشركات (بنك سويسري) لعدم تطبيقها إدارة كافية للمخاطر لضمان عدم انتهاك عملياتها للعقوبات الأمريكية[1].

المبحث الرابع

العقوبات الاقتصادية الدولية وتأثير على التجارة الدولية لدول الطرف الثالث

تمهيد وتقسيم:

تعد التجارة الدولية أحد محركات النشاط الاقتصادي لما لها من تأثير فعال على الانتاج من خلال آلية الطلب الخارجي وهي منفذ للدول لتصريف الفائض من منتجاتها أو دعم النقد الأجنبي لديها ومصدر الدول في الحصول على ما لا تنتجه، وقد كان لتوجهات العولمة ونهج حرية التجارة الدولية تأثير كبير على حركة السلع والخدمات دولية، وقد أسهم ظهور سلاسل القيمة العالمية في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي في تقسيم عمليات الانتاج رأسيا بين الدول بحيث تتخصص كل دولة في انتاج جزء من السلعة تتمتع فيه بميزة نسبية وصارت المدخلات الوسيطة تشكل أكثر من ثلثي السلع و70% من الخدمات المتداولة في جميع أنحاء العالم[2]، وأصبح اندماج الدول في سلاسل التوريد العالمية مسألة غاية في الأهمية لكل الدول حيث صارت عمليات النتاج السلعى والخدمي متكاملة بين الدول ولو تصورنا توقف احدي حلقات التوريد أو الانتاج فسوف ينعكس ذلك حتما وبصورة فورية على الانتاج والدخول والوظائف في العديد من الدول حول العالم التي تمثل حلقة من انتاج وتوزيع تلك السلعة أو الخدمة[3].

واذا كان تعطل سلاسل القيمة العالمية التي تربط الناس والشركات معاً في الاقتصاد العالمي الحديث سببه العقوبات الدولية فسيكون للعقوبات تأثير على الكثير من دول العالم وليس الدولة المستهدفة، ونحلل تلك الآثار في هذا المبحث في مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: تغير نمط تأثير العقوبات الدولية على التجارة الدولية

المطلب الثاني: نماذج لامتداد أثر العقوبات على التجارة الدولية لدول غير مستهدفة

---

[1]) Mark Daniel Jaege, “Circumventing Sovereignty…” Op-Cit. P.181

[2]) https://www1.equiti.com/ae-ar/newsroom/articles/global-value-chains

تاريخ الدخول 27 فبراير 2024

[3]) د.بركان أنيسة و د.دراج عفيفة "سلاسل القيمة العالمية وانعكاساتها على التجارة الدولية في ظل المستجدات المعاصرة"،مجلة االقتصاد الجديد،المجلد 13، العـدد 2 ، 2022، ص 149-155

المطلب الأول
تغير نمط تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على التجارة الدولية

أولا: العقوبات على الدول الكبرى والتكامل الاقتصادي العالمي:

لم تلحق العقوبات الدولية في ثلاثينيات القرن العشرين سوى أضرار معتدلة بالاقتصاد العالمي، لأن شكل العقوبات وتأثيراتها يتحدد وفقا لبيئة الاقتصاد العالمي، وقد تم فرض العقوبات في عالم يتسم بالاكتفاء الذاتي المتنامي انخفض في ظله الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية إلى أدنى مستوياته الحيوية، فقد كانت الصادرات العالمية متقلصة، حيث كانت عائدات التصدير أقل و الواردات كانت أرخص، مما ضمن مستوى أساسي من القدرة المستمرة على الوصول إلى المعادن والمواد الغذائية والطاقة، وكانت بالتالي تأثيرات العقوبات الدولية على اقتصاديات الدول غير المستهدفة ضعيف أو لا يذكر[1].

فلم يكن للعقوبات الأمريكية ضد كوبا والمستمرة منذ زمن بعيد -في أغلب الأحيان- تأثير يذكر على دول الطرف الثالث، ويرجع ذلك إلى دمج كوبا في كتلة تجارية أخرى وهي مجلس التعاون الاقتصادي Council for Mutual Economic Assistance (CMEA) [2]، حيث كانت دول منطقة CMEA تتاجر مع كوبا ولكن ليس مع الولايات المتحدة، و استفادت تلك الدول من التجارة الحصرية معها، فقد كانت كوبا كدولة اشتراكية تتاجر بشكل أساسي مع الدول الاشتراكية الأخرى، لذلك زاد اعتماد كوبا على التجارية السوفييتية، ولم تشهد دولًا مثل الاتحاد السوفييتي أو ألمانيا الشرقية تأثيرًا يذكر من الحظر التجاري الأمريكي، وساعد في تحقق ذلك صغر حجم كوبا اقتصادياً، وافتقارها إلى التكامل في سلاسل التوريد العالمية بشكل عام[3].

وكانت تفرض العقوبات الدولية في السابق في أغلبها على دول ليس لها وزن كبير في الاقتصاد العالمي، ولا يمثل حجم اقتصادها نسبة واضحة من الاقتصاد العالمي، مثل كوبا وتنزانيا وجنوب افريقيا، ولكن صارت اليوم العقوبات الدولية تستهدف دولاً محوريةً من ناحية حجم اقتصادها نسبة للاقتصاد العالمي أو ترتيبها بين

---

[1]) Nicholas Mulder, "The Sanctions Weapon: Economic Sanctions Deliver Bigger Global Shocks Than Ever Before And Are Easier To Evade", Finance & Development, International Monetary Fund, JUNE 2022, P22

[2]) ويسمى أيضا بالكوميكون COMECON، وهو عبارة عن منظمة اقتصادية وسياسية، جمعت دول الكتلة السوفياتية من عام 1949 حتى عام 1991، وكان دورها الرئيسي إدارة وتنسيق الإنتاج والتجارة والبحث العلمي والاستثمار التعاوني بين الدول الأعضاء، وكانت تسعى لدعم النفوذ السياسي والمصالح الاقتصادية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في مواجهة معسكر الرأسمالية الغربية، للمزيد انظر:

مقال على موقع الجزيرة بعنوان " منظمة الكوميكون.. مجلس تعاون اقتصادي شيوعي أنشئ ردا على خطة مارشال الأميركية"

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/7/24/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A

[3]) Tobias Stoll, et.al. "Extraterritorial sanctions on trade …" Op-Cit. PP. 34-35

القوي الاقتصادية الدولية، حيث صارت العقوبات الدولية تطال الصين وروسيا وايران، وتلك الدول يعتمد عليها الاقتصاد العالمي في الحصول على موارد الطاقة من النفط والغاز، وكذلك الحبوب من روسيا، لذلك تعكس العقوبات اليوم آثاراً شديدة الوطأة على الدول الأخرى لا دخل لها بالدول الفارضة للعقوبات ولا الدول المستهدفة بها.

لقد أدى المزيد من تكامل السوق على نطاق واسع إلى توسيع السبل التي من خلالها تمتد صدمات العقوبات إلى مختلف الدول حول العالم، وساهمت العولمة في امتداد أثر العقوبات إلى باقي دول العالم حيث أصبحت التجارة العالمية متكاملة بنسبة كبيرة ويدعمها نظام مالي عالمي متكامل للغاية يعتمد على الدولار، في الوقت الذي يجعل تكامل الأسواق المالية تدفقات رأس المال من الاقتصادات المتقدمة مسألة حاسمة للنمو والاستثمار في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، لذلك جعل التكامل وارتباط أسواق السلع والخدمات ببعضها البعض حدوث مشكلات في سلاسل التوريد أو استهدافها بالعقوبات مشكلة كبيرة حيث يمكن أن يعرض تدفقات السلع والمعاملات المالية والتكنولوجيا للاختناق[1].

وفي الحقيقة ساهم التكامل الاقتصادي والعمل حول محور الدولار ووجود نظام مالي ومصرفي عالمي ومؤسسات مالية دولية في فاعلية العقوبات وامتدادها بسهولة وتأثيرها القوي على التجارة الدولية فقد صارت العقوبات الأمريكية الأحادية تتمتع ببعد عالمي حقيقي، وساهم تشكيل التحالفات الدولية -كما يحدث ضد روسيا خلال حربها في شرق اوكرانيا عام 2022- في شمولية العقوبات وامتداد آثارها خارج نطاق استهدافها كما هو الحال في ظل تحالف ما يقارب من 38 دولة حول العالم ضد روسيا.

ثانيا: تزايد صعوبة التحايل على العقوبات:

اذا كان بإمكان الدولة المستهدفة التحايل على العقوبات الدولية في السابق من خلال العثور على موردين جدد، إلا أن تلك المسالة صارت الآن أكثر صعوبة، وذلك لسببين: الأول هو الترابط المالي العالمي والتقدم التقني الكبير القادر على رصد حركة التجارة الدولية بصورة أكثر دقة، والثاني أن الدول الموقعة للعقوبات صارت تعمل بسياسة مخصصة لمواجهة عمليات كسر ومخالفة العقوبات سواء بتطبيق عقوبات ثانوية على الدولة المخالفة أو حتي منحها امتيازات وضمها لتحالف الدول الموقعة للعقوبات للحد من التحايل على العقوبات.

والعنصر الأكثر محوريا في التأثير على مدى العقوبات وتأثيرها على التجارة الدولية هو أن الدولار -باعتباره العملة الاحتياطية المهيمنة- منح الولايات المتحدة وحلفائها قوة لا مثيل لها للتأثير على التجارة والأسواق الدولية والبنوك من خلال العقوبات الاقتصادية والمالية حتى بدون سلطة مجلس الأمن[2]، فضلا عن قدرة بعض الدول بما تمتلك من قوة اقتصادية ونفوذ مثل الولايات المتحدة والصين على تطبيق قوانينها المحلية خارج حدودها[3].

---

[1]) Nicholas Mulder, “The Sanctions Weapon: Economic Sanctions …”, OP-CIT. P22

[2]) Cover, Avidan, "Sanctions and Consequences: Third-State Impacts....", Op-Cit. P.443

[3]) Mark Daniel Jaege, “Circumventing Sovereignty: Extraterritorial Sanctions ...” Op-Cit.181

ثالثا: تأثر الشركات الفردية في دول الطرف الثالث:

قد يختلف تأثر دول الطرف الثالث عن تأثر شركاتها فبالنسبة لتأثر الدول إذا كانت الدولة أ تتاجر على نطاق واسع مع الدولتين ب و جـ، وتم فرض عقوبات على الدولة ج فسيتعين عليها اختيار أي من البلدين تفضله، إذا فضلت البلد جـ ، فسوف تخسر أعمالها مع الدولة ب، وإذا فضلت الدولة ب، فسيتم منعها من العمل مع الدولة جـ، وفي كلتا الحالتين ستلحقها خسارة في النشاط التجاري والرفاهية، أما إذا كانت الدولة أ تتاجر على نطاق واسع مع الدولة جـ ولكن تجارتها مع الدولة ب محدودة، فيمكنها الاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة من انسحاب شركات الدولة ب من الدولة جـ، وقد تستمر الدولة أ في التجارة مع الدولة ب حتى في ظل وجود عقوبات ، وتغتنم الفرص التي قد تتاح لها نتيجة انسحاب شركات الدولة جـ[1].

ومعني ذلك أن الطرف الثالث سوف يستفيد من العقوبات، إلا أذا كان له علاقات تجارية واسعة مع كلا الدولتين، ولكن يختلف تأثر شركات دولة الطرف الثالث عن الدولة نفسها، فبالرغم من أن أحجام التجارة الإجمالية بين دولة الطرف الثالث والدولة الاخرى قد تزيد أو تناقص إلا أنه بالنسبة للشركات الفردية قد يكون هناك اضطرابات في سلاسل التوريد التي تشمل البلد حتى لو لم تكن هناك تجارة مباشرة بين الدولتين ب و "ص"، فبالرغم من عدم تأثر الدولة أ إلا أن بعض الشركات داخلها قد تضار كثيرا نتيجة لعدم قدرتها على الحصول على بعض مدخلات الانتاج التي كانت تعتمد في الحصول عليها على شركة داخل الدولة ب مما قد يؤثر على قدرة الشركة على الانتاج أو يزيد من تكاليف الانتاج متي وجدت الشركة بديلا في دولة أخرى[(2)].

ومثال على تأثر الشركات الفردية لدول الطرف الثالث بالعقوبات فقد فرضت المملكة المتحدة عقوبات على بعض الشركات الصينية في فبراير 2024 في ضوء مخالفتها للعقوبات المفروضة على روسيا[3] وفرضت بريطانيا أيضا في مارس 2021 عقوبات على 4 أشخاص ومؤسسة صينية، جراء القمع وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الصين بحق أتراك الأويغور[(4)].

---

[1]) Tobias Stoll, et.al. "Extraterritorial sanctions on trade …" Op-Cit. P.33

[2]) Ibid. P.34

[3]) تمثلت تلك الشركات في Finder Technology LTD, JUHANG Aviation Technology (Shenzhen) Co., Limited and Beijing Micropilot Flight Control Systems Co., LTD وقد اعترضت الصين على العقوبات البريطانية ضد الشركات الثلاث باعتبارها إجراءات أحادية ليس لها أي أساس في القانون الدولي، راجع:
https://ar.rt.com/x18a

آخر تاريخ للدخول على الموقع:8 ابريل 2024

[4])
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%8A-%D8%B3%D9%81%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-/2185514

المطلب الثاني

نماذج لامتداد أثر العقوبات إلى التجارة الدولية لدول الطرف الثالث

أولا: العقوبات على روسيا وأثرها على التجارة الدولية لدول الطرف الثالث:

رداً على حرب روسيا على أوكرانيا عام 2022 فرض تحالف واسع ومتعدد الأطراف عقوبات جديدة شاملة على روسيا، وبالرغم من أن العقوبات المفروضة على إيران وكوريا الشمالية وفنزويلا قد تكون أكثر صرامة من تلك التي تستهدف روسيا، إلا أن تلك الدول الثلاث تتمتع بثقل اقتصادي أقل في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية من روسيا[1]، حيث تحتل روسيا المرتبة الحادية عشرة بين أضخم الاقتصادات على مستوى العالم، وتعد المصدر الرئيسي للسلع الأساسية بين الأسواق الناشئة، ولا تتمتع بمكانة مماثلة لها في أسواق الطاقة والزراعة والمعادن العالمية سوى الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، وهذا يمنح روسيا مكانة بالغة الأهمية للتجارة العالمية، فقد أدى تعزيز التكامل التجاري والاقتصادي لروسيا لأكثر من عقدين إلى تحويل روسيا إلى اقتصاد مفتوح مع الغير، بلغت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي فيه 46% وفقا لبيانات البنك الدولي. ولم يسبق فرض عقوبات على دول لها وزن مماثل في الاقتصاد العالمي سوي في عقد الثلاثينيات من القرن الماضي[2].

ولا شك أن حظر الاستيراد على المنتجات الروسية والبيلاروسية بموجب العقوبات الأحادية الجانب المفروضة على روسيا بعد حرب 2022 مع أوكرانيا يهدد سلاسل التوريد، ويضع المزيد من الضغوطات على دول وشركات ليست مستهدفة بالعقوبات[3]، وكون روسيا مصدراً رئيسياً للأسمدة والنفط والسلع الزراعية خاصة الحبوب؛ فإن فرض عقوبات دولية على الصادرات الروسية يعرض الدول غير المستهدفة والمرتبطة بها لمشكلات كبرى وخاصة الدول النامية[4].

وقد تعرضت العديد من دول العلم وبخاصة الدول النامية في افريقيا إلى بوادر أزمة غذاء بسبب عدم قدرتها على استيراد الحبوب من روسيا وأزمة في القطاع الزراعي أيضا لعدم قدرتها على استيراد الأسمدة الروسية وكان ذلك بسبب العقوبات الغربية على روسيا بحد حربها مع أوكرانيا في عام 2022 ، وطالبت أفريقيا بإلغاء الحظر المفروض على الأسمدة الروسية في الموانئ الأوروبية لكي تصل إلى الأسواق العالمية[5].

---

[1]) Nicholas Mulder, “The Sanctions Weapon: Economic Sanctions …”, Op-Cit. P.21

[2] وكان ذلك عندما وضعت عصبة الأمم حزمة من العقوبات ضد إيطاليا، والتي كانت تمثل ثامن أكبر اقتصاد في العالم في ذلك الوقت بسبب غزوها إثيوبيا، وقد تم فرض العقوبات من قبل 52 دولة من أصل 60 دولة ذات سيادة في العالم في ذلك الوقت، وكذلك فرض تحالف من الدول الغربية عقوبات على اليابان والتي كانت سابع أكبر اقتصاد في العالم، وكانت دولة تجارية أكثر انفتاحًا من إيطاليا، وذلك لأجل كبح جماح غزوها للصين، وللمزيد انظر:

Ibid. P.21

[3]) Steven Brotherton,et.al. “Russia-Ukraine war: Managing third-party …”, Op-Cit. P.1

[4]) Cover, Avidan, "Sanctions and Consequences: Third-State …", Op-Cit. P.449

[5]) فقد تم حجز حوالي 200 ألف طن من الأسمدة الروسية في الموانئ الأوربية كأحد العقوبات على روسيا، لمزيد انظر: مقال بعنوان "إفريقيا تدعو للإفراج السريع عن الأسمدة الروسية المحجوزة في موانئ الاتحاد الأوروبي" صحيفة روسيا اليوم الالكترونية، العدد المنشور بتاريخ 3 أغسطس 2023

https://ar.rt.com/vstb

وحظرت الدول الغربية الأنشطة الاقتصادية للشركات مع شبه الجزيرة وحظرت استقبال السفن التي ترسو في موانئها بموجب العقوبات التي فرضتها على روسيا عام 2014 ، وقد انعكس تأثير تلك العقوبات على كافة الدول المتعاملة مع روسيا من خلال الموانئ الموجودة في جزيرة القرم (موانئ سيفاستوبول وفيودوسيا وكيرش) وكانت أكثر دول الطرف الثالث تأثرا بتلك العقوبات بصورة سلبية جمهورية مصر العربية وتركيا[1]

وتأثرت في السابق التجارة الدولية لسويسرا بفعل العقوبات على روسيا، حيث كان من المتوقع أن سويسرا والكيان المحتل لفلسطين -واللذين لم يشاركا في العقوبات على روسيا في 2014- سيزيدان تجارتهما مع روسيا بشكل كبير؛ لأن العقوبات تعيق روسيا عن التجارة مع الاقتصادات الغربية الأخرى، ولكن وفقا للبعض تشير البيانات التجارية بين عامي 2014 و2016 إلى أن العكس هو ما حدث، فقد انخفضت صادراتهم إلى روسيا بنحو 25 %، بما يعادل تقريبًا الانخفاض في الصادرات الذي تعرضت له أكبر أربعة اقتصادات مشاركة في العقوبات علي روسيا(الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة)! والذي كان بنسبة 30% في المتوسط في الفترة ما بين فبراير 2014 وديسمبر 2016، حيث بلغت خسارة سويسرا التجارية مع روسيا 2.38 مليار دولار أمريكي في حين بلغت خسارة الدولة الأخرى 680 مليون دولار أمريكي[(2)].

ثانيا: العقوبات على إيران وأثرها على التجارة الدولية لدول الطرف الثالث:

تعتبر إيران لاعب ذي أهمية في الاقتصاد العالمي من حيث حجم ناتجها المحلي الإجمالي، وصنفها صندوق النقد الدولي في 2019 في المركز التاسع عشر في ترتيب القوة الاقتصادية لدول العالم، و تعد إيران منتجًا رئيسيًا للنفط والغاز، وهي ورقة مساومة، تمنحها نفوذًا كبيرًا في سلاسل إمدادات الطاقة العالمية، وتجعلها مطلوبة بشكل أكبر كشريك تجاري، ومن شأن فرض عقوبات عليها أن يعطل أنماطها التجارية وسيكون لذلك تأثير أكبر على دول أخرى بخلاف إيران[(3)]، ومثال على ذلك ما نتج عن قرار الرئيس الأمريكي السابق بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة، باعتبارها اتفاقية متعددة الأطراف مع إيران والذي تسبب في إغلاق تجارة الاتحاد الأوروبي مع إيران، بالرغم من أن الاتحاد الأوربي لم يكن شريكا في العقوبات ضد ايران، فضلا عن أنه نازع الولايات المتحدة بشأن تلك العقوبات[(4)].

آخر تاريخ للدخول 1 مارس 2024

1) انظر: https://ar.rt.com/x6ia
آخر تاريخ للدخول: 20 مارس 2024

2) Nima Sanandaji, “Blocking Progress: The Damaging Side …”, Op-Cit. P.13

3) Tobias Stoll, et.al. “Extraterritorial sanctions on trade .” Op-Cit. P.36

4) Eckhard Janeba , “Extraterritorial Trade Sanctions: Theory and Application to the US-Iran-EU Conflict”, Center for Economic Studies and the ifo Institute CESifo Working Paper, No. 9573, Munich, Germany, February 2022, P.1

وانتهي Felbermayr وآخرون إلى أن العقوبات الثنائية الشاملة يمكن أن تقلل التجارة البينية بنحو 86%، ولاحظوا أن العديد من الدول الثالثة الأخرى شهدت انخفاضًا كبيرًا في التجارة بسبب العقوبات المفروضة على إيران قبل خطة العمل الشاملة المشتركة وبخاصة ألمانيا التي عانت من خسائر كبيرة في التصدير إلى إيران منذ فرض العقوبات التقييدية على إيران في عام 2006[1].

ثالثا: تأثر التجارة الدولية بفعل العقوبات على زيمبابوي:

لقد كان للعقوبات الدولية على زيمبابوي أثر كبير على علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى المجاورة لها، وكذلك الدول التي أبرمت معها اتفاقات تجارية، فقد وقعت زيمبابوي وتنزانيا اتفاقية استثمارية ثنائية في عام 2003، بهدف تنسيق السياسة الاقتصادية وتعزيز التجارة، وكان ذلك في ضوء عملية التكامل الإقليمي وتوثيق العلاقات مع الدول الأفريقية المجاورة، ولكن أثرت العقوبات على قدرة زيمبابوي تحقيق بعض أهدافها بسبب الآثار السلبية للعقوبات وكان لذلك تأثير كبير على التجارة والاستثمار في دولة تنزانيا المجاورة لها بحكم كونها عضوًا في مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC) Southern African Development Community[2]، و ولم تستطع زيمبابوي الوفاء بالتزاماتها تجاه منطقة التجارة الحرة التابعة لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي بصفة عامة، ومن ناحية اخرى أدت العقوبات إلى تسريع إنهاء اتفاقية التجارة الثنائية بين زيمبابوي وجنوب إفريقيا، وقد تأخرت أهداف التكامل الاقتصادي الإقليمي التي كانت تلك الدول تطمح إليها، مثل تقارب الاقتصاد الكلي لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي [3].

رابعا: العقوبات على كوبا وأثرها على التجارة الدولية لدول الطرف الثالث:

فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على كوبا، وأصدرت قانون توريسيلي The Torricelli Act المعروف رسميًا باسم قانون الديمقراطية الكوبية "The Cuban Democracy Act" عام 1992، ومثل القانون امتدادًا صريحًا للحدود الإقليمية، وذهبت المحكمة الجنائية الدولية إلى أن تطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية ومحاولات الدول لممارسة الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية يمكن أن يكون لها آثار سلبية كبيرة على التجارة والاستثمار الدوليين[4].

---

[1]) Gabriel Felbermayr, Constantinos Syropoulos, Erdal Yalcin, Yoto V. Yotov, " On the Effects of Sanctions on Trade and Welfare: New Evidence Based on Structural Gravity and a New Database", CESifo Working Paper No. 7728,2019, P. 42

[2]) مجتمع تنمية أفريقيا الجنوبية (SADC) هي منظمة دولية مقرها الرئيسي في گابورون في بتسوانا، هدفها الرئيسي هو زيادة التعاون الاقتصادي الاجتماعي والسياسي بين الدول الأعضاء، ويعد دورها مكملا لدور الاتحاد الأفريقي، المصدر موقع معرفة https://www.marefa.org تاريخ الدخول 18 سبتمبر 2023

[3]) وكان من ضمن العقوبات على زيمبابوي ، منع مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأفريقي من تقديم الدعم المالي لها منذ عام 2001، حيث تم إعلان دولة زيمبابوي من غير المؤهلين للحصول على موارد الصندوق.

Petro Nziku, "Economic Sanctions And Their Legal Implications …" , Op-Cit. P.65-67

[4]) https://iccwbo.org/news-publications/policies-reports/extraterritoriality-and-business/

ومنح قانون توريسيلي الرئيس الأمريكي سلطة فرض عقوبات على أي دولة لا تتعاون مع الولايات المتحدة وتستمر في التجارة مع كوبا، ومنحها بالتالي القدرة على فرض عقوبات على الشركات الأجنبية التابعة للشركات الأمريكية متعددة الجنسيات التي واصلت التجارة مع كوبا، وسمح القانون بوقف المساعدات الخارجية للبلدان التي قدمت مساعدات إلى كوبا أو استمرت في التجارة معها[1].

وقد كان تأثير تشديد الحظر على كل من الشركات الأمريكية والأوروبية من التجارة مع كوبا بموجب قانون توريتشيلي فوريًا ومباشرا، فقد تم هجر المشاريع المتعاملة مع كوبا، والتي حدث بعضها نتيجة للطبيعة المعقدة لسلاسل التوريد العالمية، حيث لم تعد شركة الأدوية الألمانية Bayer AG قادرة على بيع منتجها إلى كوبا، وقامت بنقل إنتاج المادة الفعالة لمبيدها الحشري "Sencor" إلى مدينة Kansas City بولاية ميزوري الأمريكية، رغم أنها كانت تعمل في كوبا منذ عام 1970، ووجدت شركة فارماسيا السويدية نفسها ممنوعة من تزويد كوبا بالأدوية بمجرد أن أكملت اندماجها مع الشركة الأمريكية أبجون في عام 1994، وحدثت نفس المشكلة في العام التالي مع شركة سويدية أخرى تابعة لشركة Siemens الألمانية بعد اندماجها مع شركة أمريكية[2].

ومنعت المادة 1706 من قانون توريسيلي السفن من الرسو في الولايات المتحدة لمدة 180 يومًا بعد دخولها أي ميناء في كوبا، وكان لذلك تأثيرا مدمرا أكثر من العقوبات العلنية المفروضة على الشركات الأجنبية التابعة، لأنه أضر كثيرا بكفاءة ممرات الشحن، حيث توقفت العديد من السفن الأوروبية في منطقة البحر الكاريبي قبل مواصلة طريقها إلى الولايات المتحدة، وألغت شركة نيوزيلندية شحنات قدرها 1500 طن متري من الحليب المجفف إلى كوبا؛ لأن شركة الشحن التابعة لها لم تكن قادرة على تحمل تكاليف حظر لمدة 180 يومًا حتي العبور إلى الولايات المتحدة، وكانت رسالة هذا الحظر للشركات إما شحنات إضافية أو التخلي عن بعض الفرص من أجل عدم مخالفة القانون الأمريكي [3].

---

[1]) أصدرت الولايات المتحدة قانون "التجارة مع العدو" Trading with the Enemy Act (TWEA) عام 1917، الذي منح الرئيس الأمريكي القدرة على فرض عقوبات اقتصادية على "الدول المعادية"، و قطع الرئيس الأمريكي جون كينيدي العلاقات الدبلوماسية مع كوبا واستُخدم القانون TWEA في عام 1962 لفرض حظر موسع تحت مسمى لوائح مراقبة الأصول الكوبية عام 1963، وجاء قانون توريسيلي (المعروف رسميًا باسم "قانون الديمقراطية الكوبية") عام 1992 لأجل توسيع اللوائح المفروضة عام 1963، بهدف التعجيل بزوال النظام الشيوعي في كوبا، انظر:

Tobias Stoll, et.al. "Extraterritorial sanctions on trade …" Op-Cit. P.26-27

[2]) Tobias Stoll, et.al. "Extraterritorial sanctions on trade …" Op-Cit. P.27

[3]) Ibid

المبحث الخامس
العقوبات الاقتصادية الدولية والأمن الغذائي ونمو الاقتصاد غير الرسمي في دول الطرف الثالث

تمهيد وتقسيم:

لا تمثل السلع الغذائية استثناءا على العقوبات فقد أخضعت الدول الكبري التجارة الدولية للعقوبات وامتد أثر ذلك للسلع الغذائية مما شكل تهديدا للأمن الغذائي للدول والتعاون الاقليمي بينهم في الماضي، ومع ادراك الدول لخطورة العقوبات على سكان الدول المفروض عليها العقوبات والدول الأخرى التي تعتمد على الدول المستهدفة خاصة في الدول النامية؛ بدأت الدول الفارضة للعقوبات تقر استثناءات على العقوبات لضمان الأمن الغذائي واتبعت سياسات جديدة وذكية في العقوبات إلا أن كل ذلك لم يضمن تحقق هذا الأمن الغذائي بشكل كامل حيث تظل الدول خاصة النامية منها قلقة بصورة كبيرة بشأنه.

ولا شك أن فرض عقوبات اقتصادية على دولة معينة سوف يؤثر على قدرتها على الانتاج واستيراد مدخلاته؛ فتندفع الشركات نحو السوق غير الرسمية للحصول على مدخلات الانتاج، والتي تأتي من خلال التهريب والسوق غير الرسمية، ووتجه في الغالب العمالة التي تم تسريحها من العمل بسبب تراجع الانتاج إلي التهريب وسوق العمل غير المنظم، مما يسهم في توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي، تلك الأفكار يتناول هذا المبحث بالتفصيل في مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على الأمن الغذائي لدول الطرف الثالث.

المطلب الثاني: العقوبات الاقتصادية الدولية ونمو الاقتصاد غير الرسمي في دول الطرف الثالث.

المطلب الأول

العقوبات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على الأمن الغذائي لدول الطرف الثالث

ويفرق هذا المطلب بين تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية التقليدية والعقوبات المستحدثة في تأثيرها على الأمن الغذائي لدول الطرف الثالث في نقطتين كما يلي:

أولا: منهج العقوبات الاقتصادية الدولية التقليدية وتأثيره على الأمن الغذائي لدول الطرف الثالث:

قديما كانت تفرض العقوبات بصورة محدودة وعلى أنشطة معينة، وأحيانا كانت الانشطة أو المجالات التي تطالها العقوبات تتصل بالأغذية، وتنعكس آثارها الواضحة على الأمن الغذائي لدول الطرف الثالث، ومع التحول إلى العقوبات الشاملة صار من الصعب السيطرة على امتداد آثار العقوبات على تهديد الأمن الغذائي الاقليمي للدول المجاورة للدولة المستهدفة، أو دول العالم الأخرى المعتمدة على الدولة المستهدفة في الحصول على مواد الغذاء، أو حتي المواد الخام ومدخلات الانتاج اللازمة للقطاع الزراعي

فقد مثلت زيمبابوي في السابق سلة الخبز للدول المجاورة لها، ولكن أدت العقوبات التي فرضت عليها في 2001 إلى تقليص قدرتها على المشاركة في البرامج الإقليمية التي يدعمها شركائها الدوليون، مما أثر سلباً على أجندة التنمية والتكامل الخاصة بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي[1] **Southern African Development Community (SADC)** ، وانعكس الاضطراب الناجم عن تلك العقوبات التي فرضت على زيمبابوي على دول أخرى مثل تنزانيا والتي تأثر النظام الاقتصادي والاستثماري والمصرفي فيها، فضلا عن أن ضعف أداء القطاع الزراعي في زيمبابوي نتيجة لنقص التمويل بسبب العقوبات شكل تهديداً للأمن الغذائي الإقليمي في الجنوب الأفريقي كله[2].

ثانيا: منهج العقوبات الدولية المستحدثة وأثره على الأمن الغذائي لدول الطرف الثالث:

بالرغم من تحول منهج العقوبات الدولية عن العقوبات الشاملة إلى العقوبات الذكية؛ إلا أن آثار العقوبات الدولية لا زالت تستهدف المدنيين العاديين ودول الطرف الثالث، ويمتد تأثير العقوبات للأمن الغذائي لدول الطرف الثالث من خلال التأثير على حركة الملاحة أو سلاسل الامداد المرتبطة بالغذاء بفرض عقوبات على شخصيات محددة، ذلك أن منهج العقوبات الذكية يعمل على أن تطال العقوبات أشخاص بعينهم،

---

[1]) منظمة في الجنوب الأفريقي قامت من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة لشعب جنوب أفريقيا ودعم المستضعفين اجتماعيا من خلال التكامل الإقليمي، تضم كل من:أنغولا وبوتسوانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليسوتو ومالاوي وموريشيوس وموزمبيق وناميبيا وجنوب إفريقيا وسوازيلند وتنزانيا وزامبيا وزمبابوي، للمزيد انظر

https://www.eeni.org/SADC-Southern-African-Development-Community.shtml

تاريخ الدخول على الموقع 12 فبراير 2024

[2]) Petro Nziku, "Economic Sanctions And Their Legal …" Op-Cit. P.67

ولكن متي كانت تلك الشخصيات المفروض عليها عقوبات تمتلك وتستثمر في سلاسل الامداد أو ما يمس التمويل الزراعي؛ فسوف ينعكس ذلك على وصول الغذاء لدول أخرى، مما يتسبب في نقص الغذاء وارتفاع أسعار المواد الغذائية[1].

وقد تسبب الحصار البحري الروسي على البحر الأسود خلال العاميين الماضيين في منع أكثر من 20 مليون طن من الحبوب من الإمدادات الغذائية العالمية[2]، وساهمت العقوبات المالية على روسيا من قبل الدول الغربية في عدم قدرة العديد من الدول على الحصول على الحبوب والامدادات الغذائية الروسية، وبما أن أغلب الدول الأفريقية تعتمد على الحبوب والزيوت الروسية والأكرانية فقد هدد الحصار الروسي والعقوبات الغربية على روسيا بمجاعة في أفريقيا، وخاصة الدول التي تعتمد بصورة كبيرة على استيراد الحبوب مثل جمهورية مصر العربية والتي كانت مهددة بصورة كبيرة بأزمة في تناقص مخزونها من دقيق الخبز باعتبارها أكبر مستورد للقمح في العالم، وخاصة كونها تعتمد بصورة أساسية على القمح الروسي والأكراني.

وبالرغم من وجود اتفاق شمل روسيا وأوكرانيا والأمم المتحدة وتركيا لضمان استئناف صادرات الحبوب والأسمدة من موانئ أوكرانيا على البحر الأسود، وتسهيل الشحنات الروسية، وتعهد الولايات المتحدة ودول أخرى بعدم خضوع الأغذية والأسمدة الروسية للعقوبات؛ إلا أن العقوبات اللوجستية منعت الحبوب والأسمدة الروسية من الوصول الحر إلى الأسواق العالمية[3]، فضلا عن أن الدول الغربية استبعدت العديد من البنوك الروسية من آلية الدفع الدولية سويفت[4]، والذي كان له تأثير كبير على قدرة روسيا على التصدير بما يشمل الصادرات من الحبوب والأسمدة، ومن الواضح أن منهج العقوبات الذكية متي تم تطبيقه بتوجيه أو بقدر من الحذر والمرونة قد لا يكون قادر على الحد من المجاعات أو تهديد الأمن الغذائي لدول الطرف الثالث.

وعلى إثر عدم قدرة الدول الأفريقية على دفع ثمن الحبوب لروسيا بعد استبعادها من نظام السويفت، دعا رئيس الاتحاد الأفريقي الدول الموقعة للعقوبات على روسيا إلى إتاحة بعض المجال للدول الأفريقية لدفع ثمن الحبوب والأسمدة المستوردة من روسيا، وحث الاتحاد الأوروبي على تسهيل مدفوعات الغذاء لروسيا أسوة بما قامت به من استثناء النفط والغاز لأوروبا[5].

---

[1]) Zoha, Zenfer, "Sanctions and their Impact on Developing Countries", Journal of Global Economics, Volume 11, 04, 2023, P.2

[2]) فقد رفضت روسيا في منتصف 2023 تمديد اتفاق يسمح بتصدير الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود وانعكس ذلك على دول افريقيا والشرق الوسط، وكان هناك تخوف من أن يؤدي ذلك إلى أزمة غذاء عالمية حادة وخاصة في لبنان والسودان واليمن؛ بسبب اضطرابات الإمدادات المعقدة وزيادة أسعار المدخلات الزراعي، للمزيد انظر: مقال بجريدة الحرة بعنوان: روسيا تنسحب من اتفاق الحبوب ومخاوف من انعدام الأمن الغذائي في بعض الدول العربية بتاريخ 18 يوليو 2023.(تاريخ الدخول 7 ديسمبر 2023).

[3]) https://alroya.om/p/307520

[4]) https://www.bbc.com/arabic/world-60542858

[5]) GIORGIO LEALI ,"African Union Chief Urges EU to Ease Food Payments to Russia" an Article in POLITICO https://www.politico.eu/article/african-union-chief-urges-eu-to-ease-food-payments-to-russia/

ثالثاً:استثناءات على العقوبات الدولية للحد من آثارها على الأمن الغذائي لدول الطرف الثالث:

مثل تقديم استثناءات لصادرات الغذاء والأدوية وغيرها من المنتجات الإنسانية أحد الحلول لمعضلة العقوبات الشاملة وتأثيراتها الاخلاقية من مجاعات وسوء تغذية وغيرها بحق المدنيين في الدولة المستهدفة ودول الطرف الثالث[1]، وأقرت الدول الغربية مؤخراً استثناءات أثناء فرض عقوبات على روسيا بسبب غزوها لأوكرانيا، حيث لم تحظر العقوبات تصدير السلع الزراعية من روسيا أو إليها وجعلت المعاملات المتعلقة بالتجارة الزراعية معفاة من العقوبات المالية[2].

وأصدر مجلس الأمن القرار رقم 2664 في عام 2022، مقرا بمقتضاه استثناءً إنسانياً، استثنى بمقتضاه الأنشطة الضرورية من أي عقوبات يفرضها سواء تجميد الأصول أو أي جزاء آخر، لأجل ضمان تسليم المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب أو لدعم الأنشطة الأخرى التي تدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية[3].

وتم الاتفاق في يوليو عام 2022 بين الاتحاد الروسي والأمانة العامة للأمم المتحدة لأجل منع الجوع وتفاقم قضايا الأمن الغذائي - في المقام الأول في الدول النامية والأقل نموا - من خلال تحقيق الاستقرار في أسواق الغذاء العالمية، من خلال السماح بالوصول إلى المنتجات الزراعية بما في ذلك الأسمدة والمواد الخام اللازمة لإنتاج الأسمدة التي منشؤها الاتحاد الروسي، وتبرز أهمية ذلك الاتفاق كون روسيا وأوكرانيا تمثلان 30٪ من صادرات القمح والشعير العالمية و20% من صادرات الذرة، وأكثر من 50% من صادرات زيت عباد الشمس، فضلا عن أن روسيا وحدها تصدر 15% من الأسمدة العالمية[4].

رابعاً: جدوى الاستثناءات على العقوبات الدولية لضمان الأمن الغذائي:

أجبرت العواقب غير المقصودة الدول التي فرضت العقوبات على إقرار استثناءات إنسانية واسعة النطاق، وقد وضع الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة استثناءات من العقوبات على النشاط التجاري مع روسيا، مما سمح للجهات الحكومية وغير الحكومية لشراء السلع الزراعية والأدوية والأجهزة الطبية من روسيا، ولكن على الرغم من الاستثناءات ذات النوايا الحسنة من العقوبات، فإنها قد لا تعمل على النحو المتصور أو المتوقع منها وذلك للعديد من الأسباب منها[5]:

- تسهم القيود المالية المفروضة في فرض تحديات لوجستية للمعاملات الدولية
- وجود ارتباط متبادل بين العقوبات، بما يمثل صعوبة الفصل في بعض الاحيان بينها حتي يمكن للاستثناءات أن تعمل بقدر من الحرية، فالعقوبات الموجهة ضد القلة الروس المستهدفة قد ينتج عنها خفض صادرات السلع الأساسية

---

[1]) Gary Clyde Hufbauer, Euijin Jung, "What's new in economic sanctions?" , Op-Cit. P.2

[2]) " The Economic Impact of Russia Sanctions", Op-Cit. P.2

[3]) قرار مجلس الأمن رقم 2664 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 9214 المعقودة في 9 ديسمبر 2022 https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-2022

[4]) Cover, Avidan, "Sanctions and Consequences: Third-State Impacts …", Op-Cit. P.471

[5]) Ibid. PP.450-471

وصادرات الأسمدة الروسية التي يستثمر فيها هؤلاء القلة أموالهم، لأن هؤلاء الأفراد ما زالوا منخرطين في مثل هذه الصناعات.

- قد تمنع المخاوف المتعلقة بالسمعة بعض الدول والشركات من الانخراط في التجارة مع روسيا برغم اقرار تلك الاستثناءات.
- الإفراط في الالتزام بالعقوبات يمنع المنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات الإنسانية من تقديم الخدمات الفعالة لمن هم في أمس الحاجة إليها.

وما قد يؤكد ذلك زعم روسيا أنها واجهت تحديات في "تسهيل المدفوعات والشحن والتأمين لشحنات الحبوب والأسمدة والوصول إلى موانئ الاتحاد الأوروبي بالرغم من اقرار الاستثناءات.

المطلب الثاني

العقوبات الدولية ونمو الاقتصاد غير الرسمي في دول الطرف الثالث

لا يقتصر تأثير العقوبات الدولية على القطاعات الرسمية وفقط؛ بل يمتد للنشاط الاقتصادي غير الرسمي، وانتهي البعض إلى أن العقوبات تزيد حجم النشاط غير الرسمي في الدولة المستهدفة بنسبة 9٪ تقريبًا للفرد، ويلجأ الأشخاص للسوق السوداء وللتهريب، لأجل الحصول على السلع الخاضعة للعقوبات، وتتم المعاملات المالية من خلال وسطاء ماليين غير رسميين[1]، وانتهت دراسة أخرى إلى أن العقوبات الدولية المفروضة على إيران ألحقت الضرر بالاقتصاد غير الرسمي أكثر من الضرر الذي ألحقته بالاقتصاد الرسمي[2].

ويمثل التهريب إحدى استراتيجيات تجنب العقوبات متى تم فرضها على دولة ما، حيث تعمل الشركات والأفراد بشكل أسهل في السوق غير الرسمية، وتزدهر أنشطة الظل في ظل العقوبات الدولية ، فمتى وجدت الشركات صعوبة عند العمل في نطاق السوق الرسمية، فإنها تبحث عن السوق غير الرسمية، ويمثل انتقال المزيد من الشركات إلى السوق غير الرسمية زيادة مباشرة في حجم الاقتصاد غير الرسمي، وتستخدم الشركات التجارية التي كانت تعمل بصورة رسمية قبل العقوبات ما تمتلك من أصول وأفراد في القطاعات غير الرسمية ذات الصلة[3].

ويؤثر تخفيض المساعدات على حجم الاقتصاد غير الرسمي، خاصة المساعدات المتعلقة بتدريب وتأهيل القوى العاملة ، فانخفاض المساعدات التي تسهم في تدريب وتأهيل العمالة المحلية ينتج عنه يتدهور رأس المال البشري، وتقل بذلك الانتاجية في القطاع الرسمي، وقد يدفع تراجع مستويات الأفراد وقدرتهم على العمل في السوق الرسمية إلى العمل في أسواق العمل غير الرسمية، نظراً لعدم قدرتهم أو صلاحيتهم

---

[1]) Ioana M. PETRESCU, "The Effects of Economic Sanctions ..," Op-Cit. P.644

[2]) Farzanegan, Mohammad Reza; Hayo, Bernd, "Sanctions and the shadow economy: Empirical evidence from Iranian provinces" MAGKS Joint Discussion Paper Series in Economics, No. 07-2018, Philipps-University Marburg, School of Business and Economics, Marburg,2018,P.10

[3]) Ioana M. PETRESCU, "The Effects of Economic Sanctions …" Op-Cit. P.627-628

على العمل في السوق الرسمية أو القطاع الاقتصادي المنظم، مما يؤدي إلى توسع حجم القطاع الاقتصدي غير الرسمي[1].

وقد انتهت دراسة حول تأثير العقوبات على العمالة في إيران -بعد العقوبات التي فرضت عليها في عام 2012- إلى أن العقوبات تدفع الشركات في الدولة المستهدفة إلى خفض الإنتاج، خاصة الشركات التي تعتمد على مدخلات إنتاج مستوردة، وينعكس ذلك على العمال حيث تقوم الشركات بتسريح بعضهم، ويضطر هؤلاء العمال للعمل في الاقتصاد غير الرسمي خاصة من لم ينالوا حظا وافرا في التعليم [2].

وذهب البعض إلى أن حكومات دول الطرف الثالث يمكن أن تنتهك العقوبات علانية بممارسة الانشطة التي تتضمن العقوبات، كالإتجار مع الدولة الخاضعة للعقوبات أو التعامل مع الأشخاص المحظورين، وقد تقوم بالتحايل على العقوبات أو القيود التجارية من خلال تبادل البضائع سراً مع الدول الخاضعة للعقوبات عبر الحدود، وقد تقوم الدول المجاورة للدولة الخاضعة للعقوبات بالتجارة نيابة عنها، وذلك من خلال تهريب البضائع خارجها وتصديرها إلى بقية العالم، فقد قامت الصين بتهريب النفط إلى كوريا الشمالية وصدرت كوريا الشمالية الفحم إلى الصين بصورة سرية[3].

وواصلت العديد من الشركات البولندية تصدير البضائع إلى روسيا، متجاوزة العقوبات عبر دول ثالثة وفقا لصحيفة رزيكزبوسبوليتا Rzeczpospolita نقلا عن دراسة أجرتها شركة الاستشاراتEY ، وأشارت الصحيفة إلى أنه من خلال استطلاع شمل أكثر من مائتي شركة تبين أن 47% منها قامت باستيراد أو تصدير السلع والخدمات إلى روسيا وبيلاروس في عام 2022[4].

وإذا كانت زيادة العقوبات على إيران في عام 2019 قد أدت إلى خفض صادرات النفط من إيران إلى الصين في عام 2020 بنسبة 88.9% مقارنة بعام2019، إلا أن السفن الصينية كانت توقف تشغيل أجهزة الإرسال والاستقبال الخاصة بها حتى لا يتم تعقبها، وهذا ما استدعى الولايات المتحدة إلى استهداف شركات صينية محددة بالعقوبات لتحايلها على القيود الإيرانية[5].

وقد دفعت العقوبات فنزويلا إلى تعطيل القوانين لتحسين تدفق الأموال إليها وزيادة حجم اقتصاد المقايضة، وعملت على توسيع أنشطة التعدين واستخدام العملات المشفرة، وتزايد عدد الجهات الفاعلة غير القانونية فيها، وأُجبرت الشركات هناك على

---

[1]) Ioana M. PETRESCU, "The Effects of Economic Sanctions on the Informal Economy," Op-Cit. P.627-628

[2]) Kelishomi, Ali Moghaddasi & Nistico, Roberto,. "Economic Sanctions and Informal Employment," IZA Discussion Papers 16589, Institute of Labour Economics (IZA), 2023,P.28

[3]) Vincenzo Bove, Jessica Di Salvatore, and Roberto Nisticò, “Economic Sanctions and Trade Flows in The Neighbourhood”, Op-Cit. P.3

[4]) https://ar.rt.com/x1vm

آخر تاريخ للدخول على الموقع: 28 فبراير 2024

[5]) Tobias Stoll, et.al. “Extraterritorial sanctions on trade …” Op-Cit. P.35

التحول نحو القطاع غير الرسمي، ولا شك أن ناتج كل ذلك هو نشاط القطاع غير الرسمي في دول الطرف الثالث عبر التجارة الدولية[1].

ووجد **Crozet** وآخرون أن الشركات تتجنب تكاليف العقوبات الاقتصادية عن طريق التصدير بشكل غير مباشر إلى الدولة المستهدفة عبر الدول المجاورة والصديقة لها فبرغم أن العقوبات على إيران كانت بتفويض من الأمم المتحدة إلا أن تجارتها مع الدول المجاورة والصديقة لها استمرت وخاصة أذربيجان وتركيا[2].

ولا شك أن طبيعة الحدود للدولة الخاضعة للعقوبات وطول امتدادها ومدي القرب الجغرافي بين الدول يساعد في زيادة حجم التبادل التجاري غير الرسمي، حيث توفر المزيد من الفرص للتهريب أو إيجاد طرق تجارية بديلة، وبالتالي تقليل التأثير الاقتصادي للعقوبات الدولية.

ولا يقتصر توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي على الدول المفروض عليها العقوبات ولكن قد يمتد الأمر إلى زيادة حجم النشاط الاقتصادي الرسمي في **الدول الفارضة للعقوبات** هي الأخري، فقد ذهب البعض إلى أن العقوبات تخلق حوافز لدي الدولة الموقعة للعقوبات لممارسة الأعمال التجارية مع الدولة الخاضعة للعقوبات من خلال الدول الحليفة لها، فبرغم الاختلاف حول تلك المسألة إلا أن الأدبيات المتعلقة بالعقوبات المتعددة الأطراف تميل إلى دعم فكرة أن الشركات الأجنبية يتم إغراءها بمواصلة التعامل مع الحكومات الخاضعة للعقوبات للاستفادة من الدخول الإضافية برغم العقوبات[3].

وفيما يتعلق بالاقتصاد غير الرسمي بعد رفع العقوبات، بحث البعض اقتصاد الظل الإيراني في ظل العقوبات وتوصل إلى أن رفع العقوبات الدولية في عامي 2016 و2017 ارتبط بزيادة اقتصاد الظل والذي ازداد بمقدار أكبر من زيادة الاقتصاد الرسمي في إيران[4]، وفي دراسة حول تأثير العقوبات على روسيا وايران على نشاط الشركات الفرنسية توصلت إلى أن رفع العقوبات لم ينتج عنه انتعاش التجارة في الدولتين مثل ما كانت[5]

---

[1]) Benedicte Bull and Antulio Rosales, "Into the shadows: sanctions, rentierism, and economic informalization in Venezuela", European Review of Latin American and Caribbean Studies, No. 109 (2020): January-June, pp. 107-133,2020, P.128

[2]) Crozet, Matthieu, et al. "Worth the pain? Firms' Exporting Behavior to Countries under Sanctions", Kiel Working Paper, No. 2160, Kiel Institute for the World Economy (IfW), Kiel, 2020,P.20

[3]) Loan Quynh Thi Nguyen and Rizwan Ahmed, "The impact of …", Op-Cit. P.81

[4]) Farzanegan, M.R.; Fischer, S, "Lifting of International Sanctions and the Shadow Economy in Iran—A View from Outer Space", Remote Sensing , 2021, 13, 4620, MDPI, Basel, Switzerland , 2021,P.11

[5]) Crozet, Matthieu, et al. "Worth the pain? Firms' Exporting …", Op-Cit,P.30

المبحث السادس
الآثار الإيجابية للعقوبات الاقتصادية الدولية على دول الطرف الثالث ومدى تعويضها عن الآثار السلبية

تمهيد وتقسيم:

في الوقت التي تلحق فيه العقوبات الاقتصادية الدولية الأضرار للدول المستهدفة وكذلك الدول الأخري التي لها معها علاقات اقتصادية وتجارية إلا أن الأمر لا يخلوا من بعض الايجابيات لاقتصادات دول الطرف الثالث، فمتي ما كان الاقتصاد العالمي متكامل فإن خروج الاستثمارت الدولية من الدولة المستهدفة بفعل العقوبات يمنح الفرصه للدول الأخرى بالحلول محلها في تغطية الطلب العالمي على السلع والخدمات التي كات تقدمه الدولة المستهدفة .

واذا ما كان تحقق تأثيرات ايجابية في بعض الأحيان لدول الطرف الثالث أمرا جيدا بالنسبة لها إلا أن ذلك لا يمنع حق تلك الدول من مطالبة الدول الموقعة للعقوبات بتعويضها عما لحقها من أضرار ويعرض هذا المبحث تلك الأفكار في مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للعقوبات الدولية على دول الطرف الثالث

المطلب الثاني: تعويض دول الطرف الثالث عن الآثار السلبية للعقوبات الدولية

المطلب الأول
الآثار الإيجابية للعقوبات الدولية على دول الطرف الثالث

بالرغم من أن أغلب تأثيرات العقوبات الاقتصادية الدولية على دول الطرف الثالث تكون سلبية ؛ إلا أنها ليست كلها كذلك فهناك بعض الانعكاسات الايجابية التي تتحقق لدول الطرف الثالث ناتجة عن توقيع عقوبات دولية على دولاً أخرى، ولا شك أن وضع قيوداً على اقتصاد ومالية دولة معينة سيدفعها بالضرورة للبحث عن بدائل ومخارج ، ولذلك تسعى الدول المستهدفة بمقتضي هذا المنطق نحو ايجاد دولاً أخرى غير تلك التي اعتادت التجارة والتعامل معها، ومنها الدول الفارضة للعقوبات، وقد يمثل ذلك مزايا أو تأثيرات ايجابية على اقتصاديات الدولة المستهدفة.

فقد يخلق هروب المُصنعون والماركات العالمية وكبار المستثمرين من الدول الخاضعة للعقوبات فرص استثمارية أكبر لدول الطرف الثالث، حيث يترتب على خروج الشركات الأجنبية الكبرى وخاصة التي تعتمد على مدخلات أجنبية وجود فراغ انتاج محلي، حيث يكون الطلب غير ملبى في ظل انخفاض المعروض المحلى من سلع وخدمات، مما يزيد من الاستيراد أو الطلب الخارجي على تلك السلع، فتسعي دول الطرف الثالث إلى تصدير المنتجات إلى تلك الدولة وإن كانت فرص الاستثمار في تلك الحالة محاطة بمخاطر أكبر.

وقد ينتج عن العقوبات امتناع الموردين من تصدير السلع أو تقديم الخدمات للدولة المستهدفة، ويسمح ذلك بدخول الدول غير المتحالفة مع الدول الفارضة للعقوبات لتحل محلها في توريد السلع والخدمات، مما يدعم الانتاج المحلي لتلك الدول بالزيادة الناتجة عن زيادة الطلب الخارجي على السلع والخدمات، حيث تضطر الدول المجاورة للدولة المستهدفة إلى إنشاء طرق تجارية جديدة معها، وتكون قدرة الشركات التابعة لدول الطرف الثالث على المساومة بشأن الأسعار مع المستوردين في الدولة المستهدفة أكبر، وذلك بفعل انخفاض أو زوال المنافسة بامتناع شركات الدول الفارضة للعقوبات عن التوريد.

وبالنسبة للصادرات فإن فرض العقوبات يمنع الدولة المستهدفة وشركاتها من توجيه صادراتها للخارج وذلك من شأنه أن يخلق فرصة كبيرة للدول المصدرة الأخرى للحلول محلها، ففرض عقوبات على تصدير السلع الروسية إلى أوربا وأفريقيا بصفة خاصة خلق مجالاً للدول الأخرى التي تتمتع بمواد خام وحبوب للتصدير، وقد خلق ذلك تأثيرات ايجابية على تلك الدول، وقد سمح فرض الولايات المتحدة قيوداً تجارية على الصين كعقوبات للدول الآسيوية الأخرى بالحلول محلها في التصدير إلى الولايات المتحدة وتحقيق مزايا اقتصادية.

فبعد تشديد الحظر على كل من الشركات الأمريكية والأوروبية من العمل في كوبا بموجب قانون توريتشيلي لعام 1992، تمتعت الشركات الأوروبية التي لم تكن لها علاقات بالولايات المتحدة بميزة نسبية، حيث تمكنت من اغتنام الفرص في كوبا بعد خروج الشركات الأمريكية والشركات المرتبطة بالولايات المتحدة منها، وخاصة في

قطاعات السياحة والتبغ والآلات، وفي ظل قلة المنافسين كانت تلك الشركات قادرة على رفع الأسعار وزيادة أرباحها[1].

وأجبر تطبيق الولايات المتحدة للعقوبات على إيران الصين على الاختيار بين الولايات المتحدة وإيران، واذا كانت الولايات المتحدة تعد الشريك التجاري الأكبر للصين فإن إيران لا تمثل سوى 2٪ من إجمالي قيمة التجارة بين الولايات المتحدة والصين، لذلك أدي فرض عقوبات امريكية على ايران عام 2019 إلى تحول الصين نحو استيراد الطاقة من المملكة العربية السعودية وروسيا والعراق والبرازيل بدلا من إيران، حيث قامت باستيراد 500 ألف برميل يوميا إضافية من السعوديين في عام 2019 مقارنة بالعام السابق[2] ولا شك أن لذلك تأثيرات ايجابية على اقتصاد تلك الدول (المملكة العربية السعودية وروسيا والعراق والبرازيل) وميزانها التجاري وصادراتها.

وقد أثرت العقوبات الغربية على حجم التعاون بين روسيا وأرمينيا، فقد قلصت القيود إمكانات روسيا الاقتصادية، وشملت التأثيرات انخفاض التحويلات المالية والتجارة الدولية وقد أسهم ذلك في تحول التدفقات التجارية من الاتحاد الاقتصادي الأوراسي إلى دول الاتحاد الأوروبي التي استفادت بفعل العقوبات التي فُرضت على روسيا بالحلول محلها اقتصادياً وتجارياً[3].

وقد تقوم الشركات متعددة الجنسيات من دول الطرف الثالث بزيادة استثماراتها في الدولة المستهدفة بعد انسحاب الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول التي تفرض العقوبات، خاصة الدول التي لها مصلحة سياسية، ، فقد حلت الشركات الروسية والصينية محل الشركات الغربية متعددة الجنسيات -وخاصة الشركات الأمريكية- في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، فقد تدفقت استثمارات الصين في أفريقيا في الصناعات التي قامت الدول المستهدفة بتأميمها سابقًا، كما هو الحال في البنية التحتية في أوغندا وقطاعي التعدين والنفط في نيجيريا وقطاع النفط الحكومي في فنزويلا، وفي القطاع النفطي في كوبا[4].

ومع فرض عقوبات دولية متعددة الأطراف على روسيا مؤخراً سعت روسيا إلى إقامة علاقات اقتصادية أعمق مع دول خارج تحالف العقوبات، فقد زادت صادرات روسيا إلى البرازيل والصين والهند وتركيا بنسبة 50% على الأقل منذ بدء حربها مع أوكرانيا عام 2022، مقارنة بالعام السابق عليه، وإن كانت قدرتها على الانخراط في المعاملات عبر الحدود لا تزال مقيدة بسبب العقوبات[5].

وارتفعت واردات الهند والصين من النفط الروسي بعد فرض عقوبات على روسيا في عام 2022، ولكن رغم ذلك يري البعض أن الانعكاسات الايجابية لدول

---

[1]) فقد لاحظت منظمة الصحة العالمية أن كوبا أنفقت مبلغًا إضافيًا قدره 8.7 مليون دولار أمريكي على المعدات الصحية المستوردة من الاتحاد الأوروبي ومن مناطق أخرى في الفترة من 1993 إلى 1996، راجع:
Tobias Stoll, et.al. "Extraterritorial sanctions on trade and investments …" Op-Cit. P.27

[2]) Ibid, PP.37-39

[3]) Niftiyev, Ibrahim, "International spillovers of social challenges as a . ..", Op-Cit. P.380

[4]) Hoon Lee, David Lektzian, and Glen Biglaiser, "The Effects of . ..", OP-CIT. P.272

[5]) " The Economic Impact of Russia Sanctions", Op-Cit. P.2

الطرف الثالث الناتجة عن العقوبات الدولية قد تكون صغيرة بالنسبة لكل دولة من تلك الدول، وذلك لأن حجم تجارة تلك الدولة وتعاملاتها الاقتصادية يتم توزيعه بين العديد من دول الطرف الثالث[1].

المطلب الثاني

تعويض دول الطرف الثالث عن الآثار السلبية للعقوبات الدولية

اذا كان من الصعب على الدول الموقعة للعقوبات أن تتجب الآثار السلبية المباشرة أو غير المباشرة على دول الطرف الثالث؛ فمن الضروري أن تلتزم بإصلاح ما أفسدته وفقا لقواعد العدالة والانصاف والمبادئ العامة للقانون، ويستتبع ذلك ضرورة تعويض دول الطرف الثالث سواء كانت دول مجاورة للدول المستهدفة أو دول كانت تقيم معها علاقات تجارية قوية تأثر اقتصادها بفعل العقوبات.

ولا توفر المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً The Articles on the Re-sponsibility of States for Internationally Wrongful Acts (ARSIWA)" الحماية الكافية لدول الطرف الثالث من التأثيرات غير المباشرة للتدابير المضادة، إما بسبب التقليل من مصالح تلك الدول أو تجاهلها، أو منح قدر كبير من الحرية والسلطة التقديرية للدولة التي تتخذ التدابير المضادة، ويري البعض أنه إذا كان القانون الدولي عاجز عن حماية الدولة المستهدفة من الآثار المباشرة للعقوبات التي توقعها الدول الأخرى بصورة أحادية ومنفردة، فإن دول الطرف الثالث لن تكون أفضل حالاً، وخاصة عندما تكون التأثيرات السلبية للعقوبات والتي لحقت بها غير مباشرة وغير مقصودة[2].

وقد تناول ميثاق الأمم المتحدة تأثير العقوبات الاقتصادية على دول الطرف الثالث عندما تكون تلك الآثار ناجمة عن الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية واسعة النطاق؛ حيث منحت المادة 50 من ميثاق الأمم المتحدة دول الطرف الثالث الحق في التشاور مع مجلس الأمن متى وقع عقوبة ألحقت بها ضرر خاص[3]، ولكن يقلل من الفعالية المحتملة للمادة 50 كونها تمنح الدولة المتأثرة سلباً بالعقوبات الحق في التشاور فقط بعد فرضها، وقد ناقشت بعض الدول و كذلك بعض الباحثين المادة 50 ورأو أنه ينبغي تفسيرتلك المادة بحيث لا تشمل مجرد الحق في التشاور، ولكن أيضاً المساعدة المباشرة أو التعويض عن الضرر غير المقصود، باعتبار أن الاعتراف بالحق في التشاور يعني ضمناً التزاماً مماثلاً من جانب مجلس الأمن بضمان تقديم المساعدة الفعالة، فمن المرجح أن تدعم المساعدة امتثال الدولة

---

[1]) T. Clifton Morgan, et.al., "Economic Sanctions: Evolution, ..", Op-Cit. P.15

[2]) Cover, Avidan, "Sanctions and Consequences: Third-State .. .", Op-Cit. P.458-459

[3]) نصت المادة 50 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "إذا اتخذ مجلس الأمن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى - سواء أكانت من أعضاء "الأمم المتحدة" أم لم تكن - تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير، الحق في أن يتشاور مع مجلس الأمن بصدد حل هذه المشاكل"، انظر ميثاق الأمم المتحدة
https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

الثالثة لنظام العقوبات، ولكن تعارض الدول الغربية توفير مثل هذه الآلية أو أي الالتزام بتعويض تلك الدول[1].

وقد حاولت دول الطرف الثالث المتضررة من العقوبات التي فرضت على روديسيا الجنوبية**(زيمبابوي)** اللجوء إلى المادة 50 من ميثاق الأمم المتحدة؛ إلا أن مجلس الأمن أحالهم إلى لجنة العقوبات المعنية، وطلب منها منح الدول المشتكية جلسة استماع، ولكن دون تفويض تلك اللجان بمنح أي انتصاف محدد، ولم توص اللجنة بإعفاء الدولة المشتكية من الالتزام بالمشاركة في نظام العقوبات، فضلا عن أنه لم يتم النظر بأي حال من الأحوال في تعويض تلك الدولة مباشرة من ميزانية الأمم المتحدة، وإنما بتوجيه المجلس نداءات عامة إلى المجتمع الدولي لمساعدة دول معينة أو الدول المتضررة بشكل عام[2]، ونتيجة لذلك تكون التعويضات للدول المجاورة المتضررة من العقوبات في الغالب رمزية للتخفيف من تأثيراتها الاقتصادية كما حدث في حالتي العراق وصربيا[3].

وبالرغم من أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يستثني من العقوبات الأنشطة الضرورية واللازمة لضمان تسليم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب، أو ما يدعم الاحتياجات الإنسانية الأساسية من أنشطة بموجب القرار رقم 2664، إلا أنه لم يشر بشكل صريح إلى معالجة العواقب غير المقصودة التي تؤثر على الدول غير الخاضعة للعقوبات وكذلك فعلت سياسات الإعفاء من العقوبات الأميركية، وإن كانت مراعاة الاحتياجات الإنسانية تستوجب أن تشمل تلك الاستثناءات دول الطرف الثالث بما يسمح بتعويض تلك الدول عن الأضرار التي لحقت بها بفعل العقوبات الدولية[4].

وقد لا يكون هناك التزام بالتعويض -كما يري البعض- بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمات التي تفرض العقوبات، فمتى تم فرض عقوبات اقتصادية من قبل منظمة دولية، فإن الدول التي تتمتع بالعضوية في تلك المنظمة قد وافقت مسبقاً بانضمامها لتلك المنظمة على ما يصدر عنها من قرارات، ويتعين عليها مواجهة آثار العقوبات الاقتصادية التي تفرضها تبعا لذلك[5].

وقدمت جنوب أفريقيا أيضاً اقتراحاً في الاجتماع العام للأمم المتحدة، مفاده أن الدولة التي تعاني من ضرر اقتصادي نتيجة للعقوبات غير الموجهة ضدها لابد أن تكون قادرة على المطالبة بتعويضات عما لحقها من أضرار، ولكن لم ينظر أعضاء الجمعية العامة في هذا الاقتراح، واقترح الأمين العام للأمم المتحدة في عام 1992، أن يضع مجلس الأمن مجموعة من التدابير التي تشمل المؤسسات المالية ومنظومة الأمم

---

[1]) Cover, Avidan, "Sanctions and Consequences: Third-State …", Op-Cit. PP.468-470

[2]) Petro Nziku, "Economic Sanctions And Their Legal Implications ..." Op-Cit. PP. 23-24

[3]) Gary Clyde Hufbauer, Euijin Jung, "What's new in economic …?" , Op-Cit. P.3

[4]) حيث يجوز للجمعية العامة للأمم المتحدة الإشراف على الإعفاءات الإنسانية وتنسيقها لضمان وصول السلع والخدمات الحيوية إلى السكان المحرومين، وتمثل المشاركة المتعددة الأطراف أمر بالغ الأهمية لضمان ألا يتسبب نظام العقوبات المختلف حسب كل دولة في إحداث تدهور للنظام المالي والتجاري العالمي، للمزيد راجع:

Cover, Avidan, "Sanctions and Consequences: Third-State …", Op-Cit. PP. 461-466

[5]) Petro Nziku, "Economic Sanctions And Their Legal Implications …" Op-Cit. PP.23-24

المتحدة لتجنيب دول الطرف الثالث أي صعوبات، وأشارت محكمة العدل الدولية إلى أن مجلس الأمن يمكن أن ينص على قيام الأمم المتحدة بدفع تعويضات للدولة المتضررة من العقوبات المفروضة على دولة أخرى، والتي سيتم بعد ذلك توزيع تكاليفها على جميع الأعضاء باعتبارها نفقات المنظمة[1].

ولا يوجد حاليا مؤسسة دولية مسؤولة عن مراجعة العقوبات العقوبات الدولية، أو بحث مسألة تأثيرها على سكان الدولة المستهدفة أو دول الطرف الثالث، بإستثناء المراجعة الدورية الشاملة التي يقوم بها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ويقوم بمراجعة سجلات حقوق الإنسان للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهيئات معاهدات الأمم المتحدة، التي تراقب تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان في الأطراف الموقعة، وتتمثل مهمة اللجنة في رصد تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في الصحة والغذاء والمياه والصرف الصحي ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التي تراقب تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل؛ ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة[2].

وازاء هذا النوع من عدم الاهتمام بمصالح دول الطرف الثالث توقع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن تعزز تلك الدول تعاونها وأن تقف يدا واحدة في مواجهة الاضرار التي تلحق بها بفعل تأثير العقوبات عليها[3].

المبحث السابع

تأثيرات العقوبات الاقتصادية الدولية على الدول الموقعة للعقوبات

تمهيد وتقسيم:

لا تقتصر الآثار الاقتصادية السلبية للعقوبات الدولية على الدول المستهدفة بالعقوبات فقط، بل تمتد أيضا لتشمل الدول الموقعة للعقوبات، حيث أن كلا من الدول التي تفرض العقوبات والدولة المستهدفة يصبحا أسوأ حالاً بسبب الحظر التجاري[4]، وقد استنكر المستشار الألماني السابق هيلموت شميدت العقوبات المفروضة على روسيا عام 2014، وزعم أن حظر السفر وتجميد الأصول عقوبات رمزية وتؤثر على الغرب بقدر تأثيرها على روسيا[5]

---

[1]) وفيما يتعلق بالأضرار التي تصيب سكان الدولة المستهدفة بالعقوبات، قدمت فنزويلا اقتراحًا في الجمعية العامة للأمم المتحدة تطالب فيه أن يكون مجلس الأمن ملزمًا باتخاذ إجراءات تصحيحية لأجل منح تعويضات للناس العاديين المضارين من العقوبات الاقتصادية المفروضة على دولة ما، للمزيد ، راجع:

Ibid..PP. 74-77

[2]) Germani F, März JW, Clarinval C, et al. “Economic Sanctions, Healthcare and the Right to Health”, Op-Cit. P. 4

[3]) حيث قال "يتم إيلاء اهتمام خاص على الساحة الدولية لتقارب المواقف والتفاعل بين تلك الدول التي وقعت فعلا ضحية لحرب العقوبات من جانب الغرب. هذا تحالف جاد إلى حد ما بين الأطراف ذات التفكير المماثل، وأنا مقتنع تماما بأنها ستقول كلمتها الحادة في كل هذه القضايا"

https://ar.rt.com/x5j8

آخر تاريخ للدخول على الموقع: 15 مارس 2024

[4]) Vincenzo Bove, Jessica Di Salvatore, and Roberto Nisticò, “Economic Sanctions and Trade Flows in The Neighbourhood”, Op-Cit. P.3

[5]) Gary Clyde Hufbauer, Euijin Jung, “What’s new in economic sanctions? ” Op-Cit. P.9

ومنع الشركات الأوروبية من الاستثمار في تحديث قطاع الطاقة في روسيا ووقف صادرات الأغذية والنباتات من إيطاليا وهولندا ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى

ولا تقتصر الاثار السلبية للعقوبات على الاثار الناتجة عن العقوبات التي تفرضها الدول وإنما يشمل كذلك أيضا الانعكاسات السلبية للعقوبات المضادة التي تفرضها الدول المستهدفة للعقوبات على الدول الموقعة للعقوبات وهو ما يتناوله هذا المبحث في مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: تأثير العقوبات الدولية على اقتصاد الدول الموقعة للعقوبات

المطلب الثاني: تأثير العقوبات المضادة من الدولة المستهدفة على الدول الموقعة للعقوبات

المطلب الأول
تأثير العقوبات على اقتصاد الدول الموقعة للعقوبات

لقد أسهم التكامل الاقتصادي العالمي في ارتداد أثر العقوبات الدولية اقتصادياً على الدول الموقعة لها، ويكون التكامل واضحاً قبل توقيع العقوبات الدولية، وتسعى إليه مختلف الدول، حيث لا تعلم الشركات متعددة الجنسية ولا الدول ما قد يحدث في المستقبل، وتتفاعل قوي السوق وتتحرك رؤوس الأموال بين الدول بحرية.

وفي السابق زعم فريدمان في حقبة الحرب الباردة عام 1980 أن العقوبات الدولية ستؤدي في نهاية المطاف إلى تفاقم الخسائر على الدول التي تفرضها بسبب سياسة الاستبدال في التجارة العالمية[1]، ونجد اليوم نموذج لذلك، فقد كان للعقوبات الغربية على روسيا أثر كبير في توجهها نحو الشرق وزيادة معدلات التبادل التجاري خاصة مع الصين والهند وايران وكوريا الشمالية، واذا كانت روسيا كدولة خاضعة للعقوبات قادرة على ايجاد بدائل لتوسيع نشاطها التجاري والاقتصادي فإن الدول الغربية قد لا تجد بديلا سهلا ورخيصا مثل النفط والغاز الروسي بفضل القرب المكاني وتوفير تكلفة النقل.

وذهب **Nima Sanandaji** إلى أن العقوبات الدولية التي تفرضها الدول الغربية اليوم تعزل الغرب نفسه عن العالم كما تعزل الدول المستهدفة بالعقوبات، فإذا كان العالم الغربي اكتسب هيمنة اقتصادية، وبدأ في استخدام هذه الهيمنة لتحقيق أهدافه بشأن السياسة الخارجية (خاصة الولايات المتحدة)، مطمئناً لعدم وجود بديل تجاري دولي قوي، إلا أن صعود الصين والهند كقوة اقتصادية عالمية غير نمط المعادلة، فإذا أبعد الغرب دولة ما من خلال العقوبات، فسوف تتجه للتجارة مع دول أخرى، ويرى - ونؤيده في ذلك- أنه لابد أن تأخذ الدول الموقعة للعقوبات الانعكاسات الكبيرة للعقوبات عليها في الحسبان، وأن يكون الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية دمج المزيد من الدول في التجارة العالمية الحرة، ذلك أن ربط العالم ببعضه البعض في سلاسل القيمة العالمية المتقدمة هو أفضل استراتيجية للسلام والازدهار في المستقبل[2].

وحتى إذا تعثرت علاقة الدولة المفروضة عليها العقوبات مع بعض الدول الحليفة فيمكن لتلك الدول أن تجد شركاء تجاريين آخرين، فإذا كانت روسيا بدأت تقلل تجارتها مع كوبا مع بداية القرن الحادي والعشرين عند استشعارها لفوائد التجارة الأمريكية الروسية باعتبارها أكثر أهمية من التجارة مع كوبا والتي منحتها روسيا الأولوية، فإن الصين حاولت استغلال الفرصة وقامت بتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية مع كوبا، لتصبح الشريك التجاري الأول لها بحلول عام 2018[3].

---

[1]) Fabio Ghironi, Daisoon Kim and Galip Kemal Ozhan, "International Economic Sanctions and Third- Country Effects", Staff Working Paper, 2023-46, Bank of Canada, August 2023. P.1

[2]) Nima Sanandaji, "Blocking Progress: The Damaging Side Effects …", Op-Cit. P.15

[3]) Tobias Stoll, et.al. "Extraterritorial sanctions …" Op-Cit. P.35

وأشار المتحدث باسم الرئاسة الروسية في بيان صحفي إلى أن الاقتصاد الأوروبي يعاني من العقوبات المفروضة على روسيا على غرار الشركات الأمريكية[1]، زسزف نتعرض هنا لانعكاسات العقوبات المفروضة على روسيا على كلا من الاقتصادات الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية:

أولا: ارتداد العقوبات الأوربية ضد روسيا على الاقتصادات الاوربية:

بالرغم من أن الاتحاد الأوروبي كان بمثابة الشريك الاقتصادي الأقوى لروسيا إلا أنه يواجه اليوم أكبر قدر من الاضطراب الاقتصادي بعد العقوبات الأوربية على روسيا في عام 2022، فبالرغم من أن العديد من الشركات الأمريكية والعالمية أنشأت في السابق مصانع ومشروعات مشتركة وعمليات بيع بالتجزئة في روسيا، إلا أنها مع فرض عقوبات على روسيا مؤخراً تواجه خسائر كبيرة عند خروجها من السوق الروسية[(2)].

وبالرغم من أخذ الدول الأوربية احتياطاتها بشأن الانعكاسات السلبية للعقوبات التي ستفرضها على روسيا من خلال إقرار استثناء بعض القطاعات الروسية الحيوية بالنسبة لها من العقوبات، والقيام بتخزين منتجات الطاقة التي تعتمد فيها على روسيا، إلا أن العقوبات التي وقعتها أوربا على روسيا أثرت بالسلب على الاقتصاد الأوربي.

فقد كانت أوروبا تعتمد على واردات الطاقة من روسيا، وخاصة الغاز الطبيعي، وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي عندما قرر الانضمام للعقوبات ضد روسيا أقر بعض الإعفاءات على العقوبات الروسية المتعلقة بالطاقة حتى 5 ديسمبر 2022؛ إلا أن كمية الغاز الطبيعي القادم من روسيا إلى الاتحاد الأوروبي انخفضت بأكثر من النصف منذ بدء حرب روسيا مع أوكرانيا، ومن شأن توسيع العقوبات النفطية أن يزيد من زعزعة استقرار أسواق الطاقة في الاتحاد الأوربي وكذلك على مستوى العالمية [(3)]،

وقد توقعت أوربا عند فرضها للعقوبات على روسيا انخفاض كمية الغاز والنفط القادم إليها وتجنبا للآثار الاقتصادية السلبية التي قد تنتج عن ذلك قامت الحكومات الأوروبية بتخزين الوقود، ولكن ذلك لم يكن كافياً، فانخفاض المعروض من موارد الطاقة أدى إلى ارتفاع أثمانها، وزاد ذلك من أثمان السلع المنتجة وارتفعت معدلات التضخم هناك[4]، وعانت العديد من الدول الأوربية، وامتد أثر ذلك كله إلى السكان، فقد أدى ارتفاع الأسعار إلى تهاوى الدخل الحقيقي للأوربيين، وتدهورت على إثر ذلك

---

[1]) حيث قال "من المستبعد أن يستطيع فارضوا العقوبات إيجاد شيء جديد دون أن يلحقوا الضرر باقتصادهم، فالضرر كما تعلمون يعمل على مبدأ ظاهرة (الأثر المرتد)، حيث يعاني الاقتصاد الأوروبي بالدرجة الأولى من القيود المفروضة علينا، كذلك آلاف الشركات الأمريكية تعاني أيضا" ، راجع: https://ar.rt.com/x1wd
آخر تاريخ للدخول على الموقع :5 مارس 2024

[2]) " The Economic Impact of Russia Sanctions", Op-Cit. P.1

[3]) " The Economic Impact of Russia Sanctions" the Congressional Research Service (CRS), December, 2022. P.2

[4]) فقد حذرت رئيسة اتحاد صناعة السيارات في ألمانيا من أن تكاليف الطاقة المرتفعة تؤدي إلى "خسارة فادحة في القدرة التنافسية على الساحة الدولية"، حيث تفكر العديد من الشركات الألمانية في نقل أعمالها إلى بلدان أخرى في العالم، راجع: https://ar.rt.com/wwhn

آخر تاريخ للدخول على الموقع:20 فبراير 2024

مستوياتهم المعيشية، وارتد أثر كل ذلك على حكومات وميزانيات الدول الأوربية مرة أخرى، حيث اضطرت إلى دعم الأسر والشركات للسيطرة على الأسعار، فازداد الإنفاق العام وانعكس ذلك في النهاية على ميزانيتها وديونها.

ووفقا لـــ **Hinz & Crozet** فقد أدت العقوبات على روسيا إلى خسارة تجارية إجمالية قدرها 114 مليار دولار أمريكي، تكبدت الدول الغربية التي فرضت عليها العقوبات منها 44 مليار دولار أمريكي، وتحملت دول الاتحاد الأوروبي 90% منها، ومن الغريب أن أكثر من 90 % من الأنشطة التجارية التي تأثرت كانت منتجات غير خاضعة للعقوبات، وقد شهدت الصادرات الغربية إلى الاتحاد الروسي خلال الفترة الأولى من العقوبات الغربية من ديسمبر 2013 إلى مارس 2014 انخفاضًا وصل إلى 18.5% بالنسبة لإجمالي الصادرات، ومع فرض عقوبات اقتصادية أكثر صرامة في أغسطس من نفس العام قامت روسيا بحظر تصدير بعض المنتجات الزراعية والغذائية؛ ولذلك انخفض إجمالي الصادرات بنسبة 24.7% في المتوسط، في حين انخفضت صادرات الدولة الموقعة للعقوبات إلى الاتحاد الروسي من السلع المحظورة بنسبة 86.7% في المتوسط و انخفضت إجمالي الصادرات الروسية إلى الدول الغربية التي تفرض العقوبات بنسبة 19.3% في المتوسط[1].

وبالرغم من أن المفوض الأوروبي للطاقة صرح بأن المفوضية الأوروبية تعتزم حظر استيراد الغاز الروسي تدريجيا اعتبارا من أبريل عام 2023 إلا أن أوربا لم تستطع التخلي عن الغاز الروسي؛ لما لذلك من تأثير سلبي كبير على الاسعار والانتاج في أوربا، ولذلك استمرت بعض الدول الأوربية في استيراد الغاز الروسي لتنجب الاضطرابات الهائلة التي يمكن أن تتعرض لها[2]

ثانيا: تأثير العقوبات الأمريكية على روسيا على الاقتصاد الأمريكي:

ذهب تقرير للكونجرس الأمريكي إلى أن العقوبات الغربية على روسيا قد يكون لها آثار كبيرة على الشركات والقطاعات الأمريكية التي تتعامل مع روسيا، خاصة تلك التي تعتمد على المواد الخام أو امدادات الطاقة الروسية؛ لأن العقوبات ستؤثر بصورة كبيرة على القدرة التنافسية للشركات الأمريكية بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج بالنسبة لها بفضل ارتفاع أسعار المواد الخام والنفط والغاز، وارتفاع أسعار منتجاتها في السوق

---

[1]) Crozet, Matthieu; Hinz, Julian, "Friendly fire - the trade impact of the Russia sanctions and counter-sanctions", KIEL Working Paper, No. 2059, Kiel Institute for the World Economy (IFW), Kiel, 2016, PP.15-48

[2]) فقد زادت فرنسا مشترياتها بنسبة 20% في شهر يناير 2024، إلى 293 مليون يورو، وهو رقم قياسي في آخر 14 شهرا، وحسب تحليل أجرته وكالة "نوفوستي" لبيانات "يوروستات" احتلت إسبانيا المركز الثاني بعد فرنسا حيث أنفقت 274 مليون يورو على الغاز الروسي خلال 2024، وأشارت البيانات إلى أن الاتحاد الأوروبي استورد الغاز من روسيا مقابل 684.3 مليون يورو، انظر:

https://ar.rt.com/x6wy

آخر تاريخ للدخول : 23 مارس 2024

الدولية، مقارنة بالمنتجات الصينية ومنتجات الدول الأخرى التي قد تجد بديلاً للنفط والغاز الروسي[1].

وانتهت دراسة تجريبية استخدمت بيانات أكثر من 171 دولة بين عامي 1969 و2000، إلى أن فعالية العقوبات خاصة بشأن التدفقات المالية على الدول المستهدفة محدودة في الوقت الذي قد تتحمل فيه الشركات الأمريكية مقدار أكبر من تكاليف القيود التي تفرضها الولايات المتحدة[2]، وتوصل آخر إلى أن روسيا وإن كانت تعاني اقتصاديًا من العقوبات المفروضة عليها، إلا أن الدول التي تفرض العقوبات يمكن أن تخسر أيضًا ما يصل إلى 3% من ناتجها المحلي الإجمالي[3].

ثالثا: الحد من الآثار الاقتصادية السلبية للعقوبات على الدول الموقعة لها:

قبل القرن الحادي والعشرين، كانت الدول المشاركة في عقوبات الامم المتحدة أو المنظمات الدولية أقل التزاماً، وكانت تلك وسيلتها لتجنب الآثار الاقتصادية السلبية للعقوبات التي تنعكس عليها، ولكن صارت اليوم كل حركات الارض تقريباً مرصودة من خلال التقنيات الحديثة، مما دفع أغلب الدول إلى الالتزام بالعقوبات الدولية تجنباً لمعاقبتها هي الأخرى، فزادت الآثار الاقتصادية السلبية للعقوبات على الدول.

ولأجل التغلب على الصعوبات الناتجة عن التكامل التجاري الاقليمي والعالمي عند فرض العقوبات الدولية، أقرت الولايات المتحدة عدة استثناءات عندما فرضت عقوبات على إيران في عهد الرئيس أوباما لأجل ضمان مشاركة مزيد من الدول في العقوبات، حيث تعتمد العديد من الدول على النفط والمواد الخام الايرانية، فكانت الاستثناءات لأجل المحافظ على مستويات الواردات التقليدية لتلك الدول من النفط الإيراني أو تقليصها بشكل بسيط، وعملت تلك الاستثناءات على انضمام تركيا والهند والصين وعدد قليل من الدول الأخرى إلى العقوبات، واستحسنت الادارة الامريكية فكرة الاستثناءات الجزئية على العقوبات لبعض الدول فاستمرت في تطبيقها بعد ذلك[4]، ومؤخرا أقرت الولايات المتحدة استثناء الشركات التركية من العقوبات على روسيا من خلال ما سمي "خطة تنسيق العقوبات" وذلك بهدف ضمان عدم توقيع عقوبات على الشركات التركية التي تنتهك العقوبات الغربية على روسيا على أن يتم ابلاغ تلك الشركات في حال انتهاك العقوبات الغربية على روسيا قبل فرض عقوبات عليها[5].

---

[1]) من الجدير بالذكر أن حجم الصادرات والواردات الأمريكية الروسية السنوية منذ الحرب العالمية الثانية كان منخفض كثيرا حيث لم يصل إلى 3٪ من حجم الصادرات والواردات الأمريكية ، للمزيد انظر:
The Economic Impact of Russia Sanctions", Op-Cit. P.2

[2]) David Lektzian and Glen Biglaiser , "Investment, Opportunity, and Risk: Do US Sanctions Deter or Encourage Global Investment?" International Studies Quarterly · March 2013,P.65

[3]) Niftiyev, Ibrahim, "International spillovers of social challenges as …", Op-Cit. P.379

[4]) Gary Clyde Hufbauer, Euijin Jung, "What's new in economic …?" , Op-Cit. P.3

[5]) للمزيد انظر:
https://ar.rt.com/x773
آخر دخول على الموقع بتاريخ 20 يناير 2024

وانتهت دراسة إلى أنه حتي يمكن للدول الموقعة للعقوبات الحد من خسائرها عليها أن تفرض بصورة أساسية ومنهجية مزيج جيد من أدوات العقوبات، على أن تصمم تلك العقوبات بطريقة تؤدي إلى تعظيم الضرر الاقتصادي على الدول المستهدفة، مع تقليل التكلفة على الدول الموقعة للعقوبات إلى أدنى حد، وأن تعمل تلك الدول على تمويه دوافعهم الاقتصادية من العقوبات؛ حتى لا تستعد الدولة المستهدفة أو تكون قادرة على الرد أو اتخاذ اجراءات مضادة بصورة فورية، وذلك من خلال إصدار عقوبات "زائفة" استنادا إلى تصريحات سياسية، بالإضافة إلى امكانية تقاسم تكلفة العقوبات بين الدول الموقعة للعقوبات بشكل متناسب[1]، وأيدت ذلك دراسة أخرى توصلت إلى أن عملية تنسيق فرض العقوبات على روسيا مع الدول الأخرى قد يقلل من آثارها السلبية على الدول الغربية[2].

المطلب الثاني

تأثير العقوبات المضادة من الدولة المستهدفة على الدول الموقعة للعقوبات

لقد فرض تحالف من الدول الغربية عقوبات على اليابان لأجل كبح جماح حرب الغزو اليابانية للصين في نهاية ثلاثينيات القرن الماضي، وصعدت الولايات المتحدة والإمبراطورية البريطانية وهولندا إجراءاتها الاقتصادية تدريجيًا حتى تم فرض حظرًا نفطيًا كاملاً على اليابان، والتي تضررت بشدة بسبب تجميد الأصول الأجنبية، وتم فرض حظر على قدرتها على الحصول على الواردات الحيوية، وردا على انهيار قدرتها على الوصول إلى الواردات الرئيسية هاجمت اليابان الولايات المتحدة والمستعمرات الأوروبية في جنوب شرق آسيا لتأمين المواد الخام التي تحتاجها لدعم آلتها الحربية[3].

وفرضت 37 دولة غربية عقوبات على الاتحاد الروسي ابتداء من مارس عام 2014 بسبب ضمه شبه جزيرة القرم، وتم تكثيف الإجراءات في يوليو من نفس العام، وكان لقوة العلاقات الاقتصادية قبل فرض العقوبات دور في تأثير ردة الفعل الروسية المضادة على الدول الغربية وخاصة الاتحاد الأوربي، حيث كانت روسيا في عام 2012 تمثل نحو 2.3% من إجمالي صادرات البلدان التي فرضت العقوبات، وكانت 63.8% من الصادرات الروسية متجهة إلى البلدان الموقعة للعقوبات وكان هذا الأمر غير مسبوق[4]، ولذلك عندما فرضت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية عقوبات على

---

[1]) T. Clifton Morgan, et.al., "Economic Sanctions: Evolution, …", Op-Cit. P.14

[2]) Fabio Ghironi, Daisoon Kim and Galip Kemal Ozhan, "International Economic Sanctions and Third- Country Effects", Op-Cit. P.35

[3]) Nicholas Mulder, "The Sanctions Weapon: Economic Sanctions …", Op-Cit. PP.21-22

[4]) بدأت التوترات تتصاعد بين ديسمبر 2013 وفبراير 2014، تلتها فترة من "العقوبات الذكية" بدأت في مارس 2014، وتركزت الموجة الأولى من العقوبات من الدول الغربية، والتي أطلق عليها اسم العقوبات الذكية، على شخصيات سياسية وعسكرية متورطة في النزاع، بالإضافة إلى مؤسسات مالية روسية مختارة، ثم بدأت فترة ثالثة في أغسطس 2014 مع تنفيذ كل من العقوبات الاقتصادية الغربية في شكل قيود تجارية وعقوبات مالية، والحظر الروسي على واردات المواد الغذائية والمنتجات الزراعية من الدول السبعة والثلاثين التي تفرض العقوبات، انظر:

Crozet, Matthieu; Hinz, Julian, "Friendly fire - the trade impact of the Russia sanctions and counter-sanctions", Op-Cit. PP.3-5

روسيا بسبب ضمها لشبه جزيرة القرم في عام 2014، ردت روسيا بعقوبات مضادة مكلفة ألحقت ضررا اقتصادياً مماثلاً على الدولة الموقعة للعقوبات، فقد منعت روسيا الواردات الزراعية من معظم الدول الغربية التي فرضت عليها عقوبات[1]

وطبقت روسيا تلك العقوبات المضادة أيضًا على أوكرانيا ردًا على قرار أوكرانيا بتوسيع قائمتها الخاصة بالواردات المحظورة من روسيا، وتوقفت التجارة في منتجات الطاقة والمواد الغذائية بين روسيا وأوكرانيا[2]،وساهمت تلك العقوبات المضادة في تقويض العقوبات التي يفرضها التحالف، ودفعت العديد من الدول في الغرب إما إلى رفع عقوباتها، أو التراخي في تنفيذها[3].

واذا كانت الشركات المتعددة الجنسية في الدول الطرف الثالث والدول الموقعة للعقوبات تمتنع من ذاتها عن اقامة استثمارات مع الدولة المستهدفة سواء عن طريق تنفيذ ذلك أو حتي مجرد التهديد به؛ فإن الشركات التابعة في الدول المستهدفة تقوم بالشيء نفسه، فعندما تشدد الدولة المرسلة عقوباتها وتعرب عن عدم موافقتها على الدولة المستهدفة، فإن الشركات المتعددة الجنسيات ستصبح أكثر حذراً بشأن الاستثمار هناك وتمتنع عن القيام بذلك، وبالتالي سيكون هناك قدر أقل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، ولا شك أن تحقق ذلك سوف يلحق الدولة الفارضة للعقوبات ذاتها بأضرار فادحة وسيشمل ذلك الشركات المتعددة الجنسيات التابعة لها، وكذلك الوكلاء الاقتصاديون لتلك الشركات.

أولا: المصادرة والتأميم كعقوبة مضادة:

لم يكن تأميم الشركات المتعددة الجنسيات وليد اليوم، ولكنه يعود إلى أوائل القرن العشرين حينما قامت الدول النامية، وخاصة من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، بالإضافة إلى أوروبا الشرقية، بتأميم الشركات الأجنبية، مع تقديم تعويضات ضئيلة أو معدومة لتلك الشركات، ووصلت عمليات المصادرة ذروتها في الستينيات والسبعينيات، ولكنها انخفضت في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وعادت إلى الظهور مرة أخرى في منتصف وأواخر التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين[4]،وفي العقد الماضي قامت الأرجنتين بمصادرة أصول أكبر شركة نفط إسبانية (شركة ريبسول) في أعقاب قرار الحكومة الإسبانية بتقييد واردات الوقود من الأرجنتين في عام 2012[5].

---

[1]) Hoon Lee, David Lektzian, and Glen Biglaiser, "The Effects of …", Op-Cit. P.271

[2]) قضت العقوبات التجارية التي فرضها الاتحاد الروسي في أغسطس 2014 على معظم صادرات السلع المستهدفة، في حين أثر نظام العقوبات الشامل أثر أيضًا على الصادرات غير الخاضعة للحظر،للمزيد انظر:

Gary Clyde Hufbauer, Euijin Jung, "What's new in economic sanctions?" , OP-CIT. P.6

[3]) T. Clifton Morgan, et.al., "Economic Sanctions: Evolution, …", Op-Cit. P.23

[4]) Hoon Lee, David Lektzian, and Glen Biglaiser, "The Effects of Economic Sanctions on Foreign Asset Expropriation", Op-Cit. PP.268-269

[5]) Christopher Hajzler and Jonathan Rosborough, "Government Corruption and Foreign Direct Investment Under the Threat of Expropriation", Bank of Canada Staff Working Paper 2016-13 March 2016,P. 10

وتعتبر الدول المستهدفة بالعقوبات عمليات المصادرة دون تعويض مناسب التي تقوم بها إجراءً مضاداً للعقوبات، على أساس أن العقوبات الأولية أعمالاً غير قانونية، خاصة إذا كانت الأشياء المصادرة تتناسب في قيمتها مع تأثير العقوبات الأولية التي تم فرضها عليها، وطالما أن الاستثمارات -خاصة في قطاعات الموارد الطبيعية- تتطلب ضخ رأس مال أولي كبير، فإن فقدانه بسبب التأميم ينتج عنه خسائر كبيرة للشركات متعددة الجنسيات التابعة للدول الموقعة للعقوبات ومساهميها، وبالإضافة للأصول الرأسمالية التي تصادرها الدولة المستهدفة فإنها تستفيد بأرباح التصدير التي كانت الشركات الأجنبية تجنيها قبل المصادرة، وتستفيد كذلك من التكنولوجيا التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات في نقلها للصناعات المحلية، وتحصل الدولة المستهدفة بموجب المصادرة على المهارات الإدارية التي سبق وجلبتها تلك الشركات، وأيضا تساعد عمليات المصادرة الدول المستهدفة في حفز نمو رأس المال، وتوفير عائدات من النقد الأجنبي وتقلل من أزمات العملة التي قد تواجها بفعل العقوبات[1].

وقد لا تقتصر عمليات التأميم والمصادرة على أصول الشركات التابعة للدول الفارضة للعقوبات وحسب بل قد تمتد إلى الدول المتحالفة معها، فمن الشائع أن تقوم الدول المستهدفة بتأميم أصول حلفاء الدول المرسلة للعقوبات هي الأخرى، فعندما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على فنزويلا لم تقم فنزويلا بمصادرة أصول الشركات الأمريكية فحسب، بل قامت بمصادرة الأصول من حلفاء الولايات المتحدة أيضا، بما في ذلك كندا وكولومبيا وفرنسا وألمانيا وإيرلندا وإيطاليا والمكسيك وهولندا وإسبانيا وسويسرا والمملكة المتحدة، وفي أعقاب فرض الولايات المتحدة عقوبات على إندونيسيا، قامت الأخيرة بمصادرة أصول الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات وكذلك الشركات الحليفة للولايات المتحدة مثل المملكة المتحدة واليابان، وصادرت جمهورية الكونغو الديمقراطية شركات أمريكية بالإضافة إلى أصول من مشروع مشترك بين جنوب إفريقيا وبلجيكا[2].

ثانيا: زيادة التعريفات الجمركية كعقوبة مضادة:

استحدث الرئيس الأمريكي (ترامب) أسلوبًا جديدًا في مجال العقوبات الاقتصادية من خلال استخدام نظام التعريفات الجمركية الأمريكي كسلاح[3]، حيث رفع معدلاتها بأكثر

---

[1]) Hoon Lee, David Lektzian, and Glen Biglaiser, "The Effects of Economic ..", OP-CIT. PP.267-269

[2]) فرضت الولايات المتحدة عقوبات على فنزويلا في عام 2003 فقامت فنزويلا بمصادرة مصنع لمعالجة الذرة مملوك لشركة هاينز الأمريكية في عام 2005، ومع استمرار الولايات المتحدة في فرض العقوبات عليها زادت من عمليات التأميم في الأعوام الأربعة اللاحقة، حيث استولت على العديد من شركات النفط والاتصالات والفنادق والكهرباء الأمريكية، فقامت الولايات المتحدة برفع العقوبات فأبطأت فنزويلا عمليات مصادرتها للشركات الأمريكية، وعندما قامت الولايات المتحدة برفض تكرير الخام السوفييتي في مصافيها الكوبية، ردت كوبا بمصادرة هذه المنشآت ، فألغت الولايات المتحدة جميع واردات السكر الكوبي؛ فقامت كوبا بمصادرة ممتلكات أمريكية إضافية تقدر قيمتها بنحو نصف مليار دولار أمريكي، للمزيد راجع:

Ibid. PP.272-274

[3]) وقد أبقى الرئيس الأمريكي الحالي (بايدن) على الرسوم الجمركية المشددة التي فرضها سلفه (ترامب)، وأضاف إليها سلسلة من التدابير المحددة الأهداف قلصت من إمكانية حصول بكين على التكنولوجيا المتطورة، وخاصة في مجال

من المستويات القصوى المحددة وفقا للمنظمات والاتفاقات الدولية، وقام بفرض تعريفات جمركية على الواردات السلعية من الصين بنسب قد تصل إلى 25% بقيمة 250 مليار دولار، وذلك لمواجهة الخسائر التجارية التي تتعرض لها الولايات المتحدة من التجارة مع بعض الدول وخاصة الصين، وكعقاب للصين بهدف الحد من قيامها بنقل التكنولوجيا وسرقة الملكية الفكرية باعتبارها تشكل تهديدا للاقتصاد الأميركي والأمن القومي كما زعمت الولايات المتحدة، ورداً على ذلك قامت الصين بفرض تعريفات جمركية على واردات من الولايات المتحدة بقيمة 110 مليار دولار ، وأثرت العقوبات على التجارة الأمريكية نفسها فخفضتها بنسبة وصلت إلى 13%، وهي نسبة ذات أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي حيث لم تتعدي تلك النسبة 1% في الستينيات من القرن الماضي[1].

الرقائق الإلكترونية، وقللت من الاستثمارات الأميركية في الصين، واقترحت المفوضوية الأوربية هي الأخري في نهاية مارس 2024 زيادة حادة على الرسوم الجمركية على الحبوب الروسية التي تدخل السوق الأوربية، للمزيد انظر:
https://www.snabusiness.com/article/1695637
https://arabic.euronews.com/

آخر تاريخ للدخول على المواقع 30 مارس 2024

[1]) وإذا كانت الولايات المتحدة فرضت تعريفات الجمركية كعقوبات في الخمسينيات، إلا أنها كانت تستهدف فئات محدودة من منتجات ردًا على الجرائم الفردية، ولكن اليوم تستهدف التعريفات الجمركية كعقوبات من قبل الولايات المتحدة مجموعة واسعة من المنتجات قد يشمل جميع السيارات وجميع أنواع الصلب الصيني،ومن الجدير بالملاحظة أن استخدام التعريفات الجمركية كعقوبات وفقا للبعض –ونؤيده في ذلك- قد أدى إلى الخلط بين السياسة التجارية وسياسة العقوبات وكان ذلك سبباً في تغيير وجه التجارة والتمويل العالميين بشكل سلبي، للمزيد انظر:
Gary Clyde Hufbauer, Euijin Jung, "What's new in economic sanctions?" , Op-Cit. PP 3-4

الخاتمة

لقد تنوعت سياسات العقوبات الاقتصادية الدولية، ولم يعد يتوقف توقيعها على دول صغيرة الحجم مثل كوبا وفنزويلا، ولكن صارت تطال كبرى الدول مثل روسيا والصين، وتزايدت العقوبات الأحادية المفروضة من قبل الدول دون الرجوع لمجلس الأمن بصورة كبيرة، وصار للدول الخاضعة للعقوبات باعتبارها دولاً كبرى قدرة على اتخاذ اجراءات مضادة، فتزايد حجم القيود الاقتصادية والتجارية، وتضررت الحريات الاقتصادية وتقيدت التجارة الدولية، وتأثرت الأسعار وكذلك الانتاج على مستوي العالم؛ بسبب تكامل وترابط التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، وصارت الدول غير المستهدفة سواء دول الطرف الثالث أو حتي الدول الموقعة للعقوبات ينالها جانب كبير من الأضرار الاقتصادية، التي من الضروري أن تؤخذ في الاعتبار، فضلاً عن أهمية أن تعوض دول الطرف الثالث عن تلك الأضرار أو يعاد النظر في العقوبات الدولية كلية بما يراعي أوضاع دول الطرف الثالث.

وأمام تلك التغيرات العالمية للعقوبات الدولية وما تحدثه من تأثيرات إيجابية وسلبية ، تناولت الدراسة انعكاسات العقوبات الاقتصادية الدولية على الدول غير المستهدفة في سبعة مباحث، وانتهت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تمثلت في التالي:

أولا: النتائج:

- يتوقف مدى تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على دول الطرف الثالث بشكل كبير على حالة الدولة الخاضعة للعقوبات وحجمها الاقتصادي ومدى توسع علاقاتها التجارية ومدى تكاملها مع الاقتصاد العالمي، وعلى الحجم الاقتصادي للدولة الفارضة للعقوبات؛ ولذلك من الصعب تحديد التأثير الصافي للعقوبات الاقتصادية الدولية على اقتصاديات دول الطرف الثالث، لأن العقوبات تدفعها إلى قطع علاقاتها التجارية مع الدولة المستهدفة وفتح علاقات تجارية أخرى مع الدول الموقعة للعقوبات، وقد تختلف النتائج على حسب طبيعة كل دولة وطبيعة علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدولة المستهدفة والدولة الفارضة للعقوبات الاقتصادية الدولية.
- المنهج المستحدث في العقوبات الدولية كالعقوبات الذكية لا يمكنها أن تتجنب الانعكاسات السلبية للعقوبات على دول الطرف الثالث بشكل كامل، ويرجع ذلك إلى تعمق التكامل الاقتصادي بين الدولة، وتنوع الملكية والتحكم في سلاسل الامداد العالمية، وعولمة الاستثمار، ففرض عقوبات على شخصية في دولة معينة قد يمتد أثره لسلاسل القيمة العالمية فتظهر النتائج في تدهور قطاع انتاجي تعتمد عليه الصناعات في عدد من الدول أو توقف سفن وشاحنات نقل أغذية حول العالم.
- يترتب على طغيان منهج العقوبات الدولية انكماشاً عالمياً وتدهوراً كبيراً في حرية السوق، وضعف الاستفادة من المزايا النسبية للدول، وضعف امكانية

توزيع موارد العالم وفقا لقوى السوق، فسوف تتوجه أغلب الشركات الكبرى والاستثمارات العالمية للدول التي تتمتع باستقرار، وقد تشكل الدول التي ليست في وئام كامل مع منهج الدول الغربية وسياساتها في الوقت الحالي وفي المستقبل بيئة خطرة للاستثمار، وقد لا يتم الاعتماد عليها في مدخلات الانتاج أو التداخل مع اقتصادها، وإن كانت تتمتع بميزة نسبية في صناعة ما، وسوف يطال هذا الأمر الدول غير المفروض عليها عقوبات متى كان من المحتمل توقيع عليها عقوبات في المستقبل مما سيؤدي إلى نوع من خنق التوسع الاقتصادي والرفاهية الانسانية وأهداف الاستدامة التي يعرب عنها المجتمع الدولي مما يشير إلى وقوع المجتمع الدولي في فخ التناقضات.

- قد تتداعي حرية التجارة العالمية بصورة كبيرة، وقد تنهار منظمة التجارة العالمية ذاتها بسبب التوسع في العقوبات الاقتصادية الدولية وتبادلها بين الكيانات الكبري، وخاصة روسيا والصين والاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية؛ خاصة مع استخدام التعريفات الجمركية كنظام مستحدث للعقوبات الدولية، وقد يكون لذلك انعكاسات مأساوية على الدول النامية وشعوبها، وهو ما يتعارض في النهاية مع أهداف العقوبات بشأن حفظ السلم والأمن الدولي وضمان الازدهار والرفاهية للشعوب.
- يتم تصميم العقوبات الاقتصادية الدولية لأجل تعظيم تأثيرها الطويل الأجل على الدولة المستهدفة، وتقليل تأثيرها علي الدول الموقعة للعقوبات وعلى حلفائها، ولا تأخذ في الاعتبار دول الطرف الثالث، حيث لا يتم النظر غالبا إلى الآثار الجانبية للعقوبات، ولا تنظر العقوبات ولا واضعيها إلا إلى مستهدفاتها، وكأنها صاروخ منطلق لهدف دون أي اعتبار لشئ.
- بالرغم من أن العقوبات الاقتصادية الدولية يمكن أن يكون لها آثار إيجابية على الدول المجاورة للدولة المستهدفة إلا أن تلك الدول تدفع في الغالب ثمناً باهظاً للعقوبات خاصة اذا كانت علاقاتها الاقتصادية معه الدولة المستهدفة قوية.
- بالرغم من أن استخدام العقوبات الاقتصادية قلل من النزاعات المسلحة والمواجهات الحربية وتكاليفها خاصة في الأرواح، إلا أنها ليست الأداة الأفضل للسياسة الخارجية، لما لها من تأثيرات سلبية على سكان الدولة المستهدفة، وكذلك على الدول المجاورة لها، والدول المرتبطة معها بعلاقات اقتصادية، واذا كان المجتمع الدولى يسعى إلى تخفيف الألم عن المدنيين فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان أو يعمل على الحد من النزاعات المسلحة باستخدام العقوبات الاقتصادية؛ فمن الضروري أن لا يكون لتلك العقوبات انعكاسات سلبية وخاصة على الفئات التي تهدف إلى حمايتهم، فلا يعقل أن نحرم الناس من الطعام حتي ينعموا بحرية ابداء الرأي في دولتهم.
- قد يترتب على المبالغة والتوسع في العقوبات الأحادية انخفاض مدى تأثيرها خاصة في ظل سعي دول العالم الي الانقسام والتعددية القطبية، وتأثير تلك

العقوبات على التجارة الدولية بالانكماش وتراجع مستوي الأمن الغذائي وارتفاع الاسعار خاصة أسعار مواد الطاقة.

- لا تحصل دول الطرف الثالث على تعويضات عن الأضرار الاقتصادية التي تلحق بها بموجب العقوبات الاقتصادية الدولية، سواء تلك التي يقرها مجلس الأمن أو العقوبات الآحادية.

ثانيا: التوصيات:

- من الأفضل تعزيز سلاسل القيمة العالمية بدلا من تقييدها من خلال العقوبات الاقتصادية الدولية، باعتبارها الاستراتيجية الأفضل لتعزيز الأمن، وإذا ما كنا نطمح إلى عالم حر ومزدهر فمن الضروري منح الأولوية للاعتماد الاقتصادي المتبادل والاستفاده من المزايا النسبية لكل دولة بدلا من العقوبات الاقتصادية الدولية.
- من الضروري قبل اتخاذ القرار بفرض العقوبات الاقتصادية الدولية أن تأخذ المنظمات والدول التي تفرضها في الاعتبار مسبقًا الانعكاسات الاقتصادية السلبية والعواقب الاقتصادية غير المقصودة لتلك العقوبات عند فرضها وبعد فرضها على الدول المجاورة للدولة المستهدفة وعلى كل دول الطرف الثالث.
- تقترح الدراسة على المجتمع الدولي إعادة النظر في نظام العقوبات الاقتصادية الدولية المطبقة عالمياً من قبل المنظمات الدولية والدول الفاعلة، خاصة تلك التي تتعارض مع مبادئ القانون الدولى العام وأهداف الاستدامة وطموحات وتطلعات الدول النامية والمتقدمة، حيث يمكن اتخاذ قرارات أكثر استنارة لتحقيق التوازن بين السعي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وتأثيرها على اقتصاديات دول الطرف الثالث.
- لا جدال في أهمية ضمان السلم والأمن الدولي وحماية حقوق الدول؛ إلا أنه ينبغي أن لا تضار الدول غير المستهدفه من العقوبات المفروضة على دول أخرى واذا ما تضررت ينبغي إقرار نظام قادر على تعويض تلك الدول، تقره الأمم المتحدة وتعتمده المواثيق الدولية، وتلتزم الدول الفارضة للعقوبات بتحمله أو الجزء الأكبر منه.
- تقترح الدراسة على المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية الفاعلة أن تعمل على الحد من العقوبات الدولية أحادية الجانب، أو أن تضع لها نظاماً، خاصة تلك التي تتعدي الحدود الاقليمية للدولة الفارضة للعقوبات، حتي لا تفقد قيمتها، وحتي نضمن استمرار الدول خاصة النامية منها في الامتثال لها، كونها تتأثر بها بصورة كبيرة ولا تحصل على مؤزارة أو تعويض.
- من العدالة أن لا تنظر الدول الفارضة للعقوبات لحماية نفسها وفقط من الانعكاسات السلبية للعقوبات الاقتصادية الدولية، وأن تقوم بتقييم التناسب بين

العقوبات وأهدافها عند تنفيذ العقوبات مع مراعاة المنافع والتكاليف التي تتحملها دول الطرف الثالث.

- توصي الدراسة بإقرار إعفاء دولى بموجب قرار أممي لجميع المنتجات الطبية والسلع الانسانية من العقوبات الاقتصادية الدولية، والتوسع في الاستثناءات الموجودة، ومراقبة مدى تأثر الأوضاع الصحية والانسانية عموماً بفعل العقوبات الدولية والعمل على تفادى الكوارث الانسانية والصحية.

قائمة المراجع

د. أشرف علي محمد لامه " العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية"، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثاني، العدد 3، 2023.

د الشيماء فؤاد الدروزي" العقوبات الذكية وفقا للقانون الدولالانساني" مجلة الدراسات الاسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد 7، الاصدار 2، المجلد 2، 2022.

د.بركان أنيسة و د.دراج عفيفة "سلاسل القيمة العالمية وانعكاساتها على التجارة الدولية في ظل المستجدات المعاصرة"،مجلـة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر،المجلد 13، العــدد 2 ، 2022.

أ.د حسن أبو طالب " سلاح العقوبات الأمريكية: آفاق وتحديات" مجلة آفاق استراتيجية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، العدد 5 مارس 2022.

أ.د محمد أنور البصراتي" استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول: العراق –روسيا –ايران نموذجاً" المجلد 23، العدد 3 - رقم 92، يوليو 2022.

د.بن طاع الله زهيرة،" العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية : العراق نموذجاً"، مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية، العدد 6، 2019.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية:

1- **PERIODICALS AND ARTICLES:**

- **Ajai Gaura , Alexander Settlesb and Juha Väätänenc, "Do Economic Sanctions Work? Evidence from the Russia-Ukraine Conflict"** Journal of Management Studies, published by Society for the Advancement of Management Studies, September 2023.
- **Benedicte Bull and Antulio Rosales, "Into the Shadows: Sanctions, Rentierism, and Economic Informalization in Venezuela"**, European Review of Latin American and Caribbean Studies, No. 109 (2020): January-June, pp. 107-133,2020.
- **Christopher Hajzler and Jonathan Rosborough**, "**Government Corruption and Foreign Direct Investment Under the Threat of Expropriation**", Bank of Canada Staff Working Paper 2016-13 March 2016.https://www.bankofcanada.ca/wp-ontent/uploads/2016/03/swp2016-13.pdf

- **Cover, Avidan, "Sanctions and Consequences: Third-State Impacts and the Development of International Law in the Shadow of Unilateral Sanctions on Russia",** Case Western Reserve University School of Law Scholarly Commons, Faculty Publications 2189, 2023.
- **Crozet, Matthieu, et al. "Worth the pain? Firms' Exporting Behavior to Countries under Sanctions**", Kiel Working Paper, No. 2160, Kiel Institute for the World Economy (IfW), Kiel,P.30, 2020.
- **Crozet, Matthieu; Hinz, Julian, "Friendly fire - the trade impact of the Russia sanctions and counter-sanctions**", KIEL Working Paper, No. 2059, Kiel Institute for the World Economy (IFW), Kiel, 2016.
- **David Lektzian and Glen Biglaiser , "Investment, Opportunity, and Risk: Do US Sanctions Deter or Encourage Global Investment?"** International Studies Quarterly · March 2013.
- ***Eckhard Janeba* , "Extraterritorial Trade Sanctions: Theory and Application to the US-Iran-EU Conflict**", Center for Economic Studies and the ifo Institute CESifo Working Paper, No. 9573, Munich, Germany, February 2022.
- **Fabio Ghironi, Daisoon Kim and Galip Kemal Ozhan**, **"International Economic Sanctions and Third- Country Effects**", Staff Working Paper, 2023-46, Bank of Canada, August 2023.
- **Farzanegan, Mohammad Reza; Hayo, Bernd, "Sanctions and the shadow economy: Empirical evidence from Iranian provinces"** MAGKS Joint Discussion Paper Series in Economics, No. 07-2018, Philipps-University Marburg, School of Business and Economics, Marburg,2018.
- **Farzanegan, Mohammad.R.; Fischer, S, "Lifting of International Sanctions and the Shadow Economy in Iran—A View from Outer Space**", Remote Sensing , 2021, 13, 4620, MDPI, Basel, Switzerland , 2021.

- **Gabriel Felbermayr, Constantinos Syropoulos, Erdal Yalcin, Yoto V. Yotov, " On the Effects of Sanctions on Trade and Welfare: New Evidence Based on Structural Gravity and a New Database"**, CESifo Working Paper No. 7728, 2019.
- **Gary Clyde Hufbauer, Euijin Jung, "What's new in economic sanctions?" ,**European Economic Review130 (2020) 103572, September 2020.
- **Germani F, März JW, Clarinval C, et al. "Economic sanctions, healthcare and the right to health**", Institute of Biomedical Ethics and History of Medicine, (BMJ) Global Health, Zurich, Switzerland, 2022.
- **Hoon Lee, David Lektzian, and Glen Biglaiser, "The Effects of Economic Sanctions on Foreign Asset Expropriation**", Journal of Conflict Resolution, , Vol. 67(2-3) 266–296,2023.
- **Ioana M. PETRESCU, "The Effects of Economic Sanctions on the Informal Economy,"** Management Dynamics in the Knowledge Economy, College of Management, National University of Political Studies and Public Administration, vol. 4(4), pages 623-648, December 2016.
- **Jerg Gutmann, Matthias Neuenkirch and Florian Neumeier, "The Impact of Economic Sanctions on Target Countries: A Review of the Empirical Evidence"** Policy Debate Of The Hour, EconPol Forum 3 / Volume 24, May 2023.
- **Lazanyuk, I.V. & Mambu Diu, D. "Angola's economy under sanctions: problems and solutions**", R-economy, 8(3), 2022.
- **Loan Quynh Thi Nguyen and Rizwan Ahmed, "The impact of economic sanctions on foreign direct investment: empirical evidence from global data",** Journal of Economics and Development, Vol. 25, No. 1, pp. 79-99, 2023.

- **Marc BOSSUYT, "The Adverse Consequences Of Economic Sanctions On The Enjoyment Of Human Rights",** Geneva, 5 April 2012. https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Events/WCM/MarcBossuyt_WorkshopUnilateralCoerciveSeminar.pdf
- **Mark Daniel Jaege, "Circumventing Sovereignty: Extraterritorial Sanctions Leveraging the Technologies of the Financial System"** Swiss Political Science Review, VOL 27(1): 180–192, 2021.
- **Neuenkirch, Matthias; Neumeier, Florian, "The Impact of UN and US Economic Sanctions on GDP Growth",** FIW Working Paper, No. 138, FIW - Research Centre International Economics, Vienna, January 2015.
- **Nicholas Mulder**, "**The Sanctions Weapon: Economic Sanctions Deliver Bigger Global Shocks Than Ever Before And Are Easier To Evade**", Finance & Development, International Monetary Fund, JUNE 2022.
- **Niftiyev, Ibrahim, "International spillovers of social challenges as a result of sanctions against Russia: An evaluation of the Azerbaijani case**", Conference Paper, 8th International Conference on Economics and Social Sciences, Antalya, Turkey, 21-23 October 2022, 2022.
- **Nima Sanandaji, "Blocking Progress: The Damaging Side Effects of Economic Sanctions**", Institute of Economic Affairs, Current Controversies No. 65, November 2018.
- **Steven Brotherton,et.al. "Russia-Ukraine war: Managing third-party compliance with sanctions**", Klynveld Peat Marwick Goerdeler, KPMG ,article, 2022. https://kpmg.com/us/en/articles/2022/managing-third-party-compliance-sanctions.html
- **Sylvanus Kwaku Afesorgbor, "The Impact of Economic Sanctions on International Trade: Howdo Threatened Sanctions Compare with Imposed Sanctions?",** European

University Institute, Working Paper Max Weber Programme, 2016/15, 2016.

- **T. Clifton Morgan, Constantinos Syropoulos, and Yoto V. Yotov, "Economic Sanctions: Evolution, Consequences, and Challenges**", Journal of Economic Perspectives, Volume 37, Number, PP. 3–30, 2023.
- **The Economic Impact of Russia Sanctions" the Congressional Research Service (CRS), December, 2022**
- Tobias Stoll, et.al. "**Extraterritorial sanctions on trade and investments and European responses"** Policy Department, Directorate-General for External Policies, European Union, November 2020.
- **Vincenzo Bove, Jessica Di Salvatore, and Roberto Nisticò, "Economic Sanctions and Trade Flows in The Neighbourhood",** Centre For Studies In Economics And Finance (CSEF), working paper no. 669, February 2023.
- **Zoha, Zenfer, "Sanctions and their Impact on Developing Countries**", Journal of Global Economics, Volume 11, 04, 2023.

2- Master Thesis

- **Petro Nziku, "Economic Sanctions And Their Legal Implications To Third Party Countries: A Case Study Of Tanzania"** Master Thesis, The Open University Of Tanzania, Department Of Public Law, 2022.

مواقع الانترنت:

https://news.un.org/ar/
https://arabic.rt.com/